جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

الأمن المائي و تأثيره في السياسات الخارجية للدول

دراسة في النزاع المصري الإثيوبي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات دولية

من إعداد الطالبين:

– عيساوي عبدالقادر

– بوزويرة مـــــوراد

تحت إشراف الأستاذ:

– العطـــري علي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور شاربي محمد	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور العطري علي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور خداوي محمد	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية:2024–2025

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

الأمن المائي و تأثيره في السياسات الخارجية للدول

دراسة في النزاع المصري الإثيوبي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات دولية

من إعداد الطالبين:

– عيساوي عبدالقادر

– بوزويرة مـــــوراد

تحت إشراف الأستاذ:

– العطـــري علـي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور شاربي محمد	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور العطري علي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور خداوي محمد	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية:2024–2025

إهـــداء

إلى من كان لي سنداً وعوناً طوال عمري، إلى قدوتي

أبي العزيز

إلى القلب المعطاء والصدر الحاني

أمي الحبيبة

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخواني وأخواتي

إلى عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

إلى أستاذي الفاضل و المشرف على هذا العمل

إلى كل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية

و بالأخص أساتذة قسم القانون العام

إلى أستاذي رئيس القسم

إلى اللجنة الموقرة للمناقشة

إلى كل معلمي وأساتذتي وكل من ساعدني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى رفقاء المسيرة

إلى كل الأهل و الأصدقاء

إلى زملاء العمل

إلى هؤلاء جميعاً

أهديكم هذا العمل

عيساوي عبدالقادر

الإهداء

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا "

الحمد لله الذي قدّر كل شيء فأحسن قدره ، وسبحانه واهب النعم ،ومقدّر النقم وصلّ الله على سيدنا محمد (ص) أشرف عباد الله وأكملهم خلقا خاتم المرسلين خير من علّم وأفضل من نصح.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والديّ الطاهرتين رحمهما الله.

إلى فرحة البيت وقرة العين، إلى من يجري حبّهم في عروقي، ويلهج بذكرهم فؤادي، إلى أبنائي

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع.

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية الذين ساندونا في مشوارنا الدراسي.

إلى رفقاء الدرب الدراسي ، زملائي في قسم العلوم السياسية.

إلى رفقاء الدرب المهني، جميع الأساتذة بمتوسطة مباركي قدور.

أهدي هذا العمل المتواضع عربون، ووفاء،وتقدير .

بوزويرة موراد

شكر وتقدير

** كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء،

فان لم تستطع فلا تبغضهم**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله ان أعاننا على إتمام هذا العمل،

وعملا بقول النبي ﷺ" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ العطري علي، على طول الصبر و سعة الصدر، وعلى توجيهاته القيمة و نصائحه النيرة، وعلى كل جهده ووقته الذي بذله لنا في متابعة هذا البحث و الإشراف عليه في كل مراحله.

و الشكر موصول أيضا للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتحملهم قراءة و تصويب هذا العمل، كما نشكرهم على توجيهاتهم و نصائحهم.

كما نشكر كل من ساهم و ساعد في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

مقدمة

تعد المياه موردا استراتيجيا محوريا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول، نظرا لتأثيرها العميق على مختلف أوجه الحياة، من الأمن الغذائي والطاقوي، إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وصولا إلى العلاقات الدولية. فعلى صعيد الأمن الغذائي، تعتمد الزراعة بشكل شبه كلي على وفرة المياه، وأي اضطراب في الموارد المائية يؤدي إلى تراجع الانتاج الزراعي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة الاعتماد على الواردات. مما يضعف الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة.

أما من ناحية الطاقة، فان المياه تدخل في انتاج الكهرباء، خصوصا عبر السدود والمحطات الكهرومائية، وتستخدم لتبريد محطات الطاقة الحرارية والنووية، وبالتالي فان شح المياه يؤدي إلى تراجع كفاءة توليد الطاقة، ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين اليومية. بالإضافة إلى ذلك، تعد المياه عاملا حاسما في استقرار المجتمعات، إذ يؤدي نقصها إلى التفاوت في توزيع الموارد، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتزايد الاحتجاجات أو النزاعات المجتمعية، خاصة في المناطق الزراعية والريفية.

كما ان المياه العابرة للحدود تشكل تحديا سياسيا كبيرا، إذ تتقاسم العديد من الدول انهارا ومصادر مائية مشتركة، مثل نهر النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن، مما يجعل التحكم في تدفق المياه أداة ضغط جيوسياسي، وقد يؤدي إلى أزمات حادة بين دول المنبع والمصب. وإلى جانب ذلك، فان الأمن البيئي مرتبط مباشرة بالمياه، حيث يؤدي التلوث أو الجفاف إلى التصحر، وفقدان الغطاء النباتي، وانتشار الأمراض، مما يضعف مناعة الدول في مواجهة الكوارث الطبيعية والأوبئة. ومن جانب آخر، فان الأزمات المائية تدفع كثيرا من السكان إلى النزوح من مناطقهم بحثا عن مصادر معيشة، مما يؤدي إلى ضغط ديموغرافي على المدن، وتوترات اجتماعية قد تخل باستقرار الدولة.

وفي ظل التغيرات المناخية وتزايد الطلب العالمي على المياه، تصبح الإدارة الذكية والمستدامة لهذا المورد مسؤولية أمنية لا تقل أهمية عن حماية الحدود أو إدارة الأزمات السياسية. وعليه، فان الدول مطالبة بتبني سياسات شاملة لإدارة الموارد المائية، تشمل تطوير البنية التحتية، والاستثمار في تكنولوجيا تحلية المياه ومعالجتها، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي لتفادي الأزمات المائية المستقبلية. فالأمن المائي اليوم لم يعد خيارا تنمويا، بل هو ضرورة وجودية لحماية الكيان السياسي للدولة وضمان استقرارها ونموها في عالم تتصاعد فيه التحديات البيئية والجيوسياسية.

تعاني أغلب مناطق الوطن العربي من ندرة المياه، ويرجع ذلك إلى وقوعها في المنطقة الجافة من الكرة الأرضية ومع نمو السكان فان مشكلة الندرة تتفاقم في الوطن العربي كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

ولا تقتصر مشكلة المياه على الندرة وانما تمتد إلى النوعية التي تتدنى وتتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام لأسباب متعددة ، وتسري مشكلة المياه على كل المصادر المائية في الوطن العربي، فالانهار العربية الكبرى مثل النيل تنبع من دول غير عربية وتجري وتصب في بلدان عربية مما يجعل لدى المنبع ميزة جيوبوليتيكية و استراتيجية.

يعتبر نهر النيل أحد النقاط الساخنة التي يمكن ان تقود إلى صراع عنيف على موارد المياه المشتركة بسبب التعقيدات الجيوسياسية المختلفة، بالإضافة إلى غياب الأطر القانونية المؤسسية التي تنظم فكرة المورد المشترك للمياه، زد على ذلك زيادة الطلب على الموارد المائية وكذا النمو السكاني المثير للقلق إذ أصبح يعود بنوع من الشك وسوء الفهم في العلاقات ما بين الدول التي تشترك في مجرى مائي واحد، وهذا ما يخلق احتمالية لحدوث أزمة.

ان المتتبع للأحداث الدولية يلاحظ و يستنتج ان هناك اهتماما فيما يخص قضية سد النهضة، فالعديد من الكتابات تناولت هذه القضية إعلاميا وأكاديميا وبالتالي قدمت اقتراحات وحلولا في كيفية التعامل مع مثل هذه الأزمات.

أهمية الدراسة: الأمن المائي كموضوع وتأثيراته على السياسة الخارجية يشكل أهمية كبيرة وبالغة وذلك على المستويين العملي والعلمي الأكاديمي.

الأهمية العملية : الأمن المائي كموضوع يشكل أهمية بالغة للدول التي لها علاقة مباشرة به، إذ ينعكس ذلك على الأمن القومي لها مما يؤدي إلى حدوث نزاع وصراع.

الأهمية العلمية الأكاديمية: باعتبار الأمن المائي أحد أهم ركائز الأمن الشامل، يعدّ الأمن المائي بالنسبة لأيّ باحث حيزا هاما ، فالتطرق إلى هذه المواضيع ومعالجتها علميا قد يؤدي ويساهم في العثور على الحلول والبدائل والتي من شانها ان تحول هذا الصراع إلى اللاصراع وبالتالي إلى السلام.

حيث يعد الماء موردا حيويا يزداد عليه الطلب مع النمو السكاني والتغير المناخي، مما يجعله مصدرا محتملا للصراعات في المستقبل. فقد تؤدي ندرة المياه وتشارك الانهار بين الدول إلى توترات إقليمية، كما هو الحال في نهر النيل ودجلة والفرات. ويهدد شح المياه الأمن الغذائي والاستقرار السياسي، خاصة في المناطق الجافة مثل الشرق الأوسط. لذا يتوقع ان يحتل الماء مكانة استراتيجية في العلاقات الدولية، وقد يصبح سببا رئيسيا للنزاعات إذا لم تُعالج هذه التحديات بتعاون عابر للحدود وإدارة مستدامة للمصادر المائية.

أسباب اختيار الموضوع: من بين الأسباب التي ترجع إلى اختيارنا لمثل هذا الموضوع: أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية : اختيار الموضوع نابع من شغف شخصي للباحثين في تتبع الشان المصري وكون موضوع الأمن المائي يعتبر من المواضيع الحساسة لمصر، ارتأينا معالجته في إطار هذا البحث ومدى تأثيره في العلاقات الخارجية المصرية خصوصا في الآونة الأخيرة و الصخب الإعلامي الذي صاحب انجاز و ملأ سد النهضة.

الأسباب الموضوعية : الأمن المائي قضية استراتيجية، فالمياه في الوقت الراهن أصبحت منبع ومصدر الكثير من الصراعات وبشكل خاص للدول العربية، لذلك كان من الضروري التماشي مع مثل هذه القضايا والإلمام بها بشكل جدي لالتماس وأخذ الدروس والعبر و لتقديم تصور و تحليل لأثر سد النهضة على السياسة الخارجية للدول المعنية.

أهداف الدراسة : الهدف الأساسي لدراستنا هذه هو معرفة دور الأمن المائي ومدى التأثير الكبير الذي يأخذه في السياسات الخارجية للدول هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الوقوف على أثر الصراع المصري الأثيوبي حول الموارد المائية و مستقبلها على العلاقات في المنطقة العربية والأفريقية.

مجال الدراسة:

مجال معرفي: موضوع البحث الذي نتناوله هو من المواضيع المهمة التي لها صلة وانتماء بحقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية، هذا الحقل الذي يهتم بمشكلة الأمن المائي في حوض النيل، وإلى الأهمية الإستراتيجية والحيوية لهذا السد بالنسبة لدول المنبع وبالخصوص إثيوبيا وانعكاساته على دول المصب وبالخصوص مصر.

مجال مكاني: من الانهار الكبرى، نجد نهر النيل والذي يعتبر المنطقة التي اهتمت بها دراستنا البحثية

مجال زمني : بالنسبة إلى امتداد حدود دراستنا البحثية فان لها حد زمني يمتد من جذور الأزمة وخصوصا تلك الفترة التي تم فيها انجاز ما يسمى بمشروع بناء سد النهضة الأثيوبي وصولا إلى تاريخ انجاز هذه الدراسة البحثية في هذه السنة (2025) بسبب تجدد النزاع في كل مرة.

أدبيات الدراسة : يمكن الإشارة إلى أهم الدراسات التي لها علاقة بالأمن المائي لدول حوض النيل وتأثر السياسات الخارجية للدول المعنية مع تواصل مشروع سد النهضة، فكانت العديد من الدراسات التي تناولت موضوعنا لما يكتسيه من أهمية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-يزيد بوساق، مذكرة ماجستير عن جامعة الجزائر 3، بعنوان " أبعاد السياسة المصرية اتجاه دول حوض النيل – البعد المائي، سنة 2013-2014.

تناول هذا البحث تسليط الضوء على الأبعاد السياسية للموقف المصري تجاه دول حوض النيل، وذلك في ظل الجدل المستمر حول هذه القضية الحيوية. كما سعى إلى تحليل العلاقة بين الموارد المائية، وبشكل خاص مياه نهر النيل، والسياسة الخارجية المصرية تجاه دول الحوض. وتنبع أهمية هذا الموضوع من كون مياه النيل تمثل مصدرًا استراتيجيًا رئيسيًا للأمن القومي المصري.

2-ابتسام أوعشرين، أطروحة دكتوراه عن جامعة الجزائر 3، بعنوان " إدارة الصراعات المائية الدولية و آليات تسويتها – دراسة حالة حوض النيل، سنة 2016-2017.

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية تبني أدوات جديدة وفعّالة لإدارة وتسوية النزاعات الدولية حول المياه، وخاصة بين دول حوض النيل، وذلك في ظل الأهمية الحيوية لهذه الموارد للانسان،

وحرصًا على تجنب أي احتمالات لنشوب "حروب مائية" مستقبلية. ومن ثم، فان تعزيز آليات التفاوض والتعاون المشترك بين الدول المتشاطئة يُعدّ ضرورة ملحّة لضمان الاستفادة العادلة والمستدامة من مياه النهر.

3-يزيد بوساق، أطروحة دكتوراه عن جامعة الجزائر 3، بعنوان " الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول مياه حوض النيل 1990-2020، سنة 2021-2022.

ورد في هذه الدراسة تسليط الضوء على الصراع حول المياه في حوض النيل، وتداعياته المحتملة على الأمن المائي المصري، كما تناولت الدراسة تأثير و انعكاس سد النهضة على الأمن المائي المصري، ودراسة الأخطار الداخلية و الخارجية التي تهدد سلامته.

إشكالية الدراسة: من منطلق الأهمية البالغة التي يتسم بها الأمن المائي خصوصا نهر النيل، والأهمية الإستراتيجية التي يحضى بها سد النهضة الأثيوبي ، وما له من تأثيرات وتداعيات على المنطقة خصوصا دول المصب، و الذي جعل نهر النيل يشكل نزاعا وصراعا حتميا قائما، الأمر الذي يحول هذه المنطقة إلى بؤرة للتوتر والصراع على المياه كمحدد للسياسة الخارجية للدولتين مصر و إثيوبيا.

وعليه فان الاشكالية المطروحة تكون كالآتي:

– إلى أي مدى يؤثر محدد الأمن المائي في توجيه السياسة الخارجية لكل من مصر و إثيوبيا؟

ولمناقشة هذه الإشكالية طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية في محاولة للإجابة على السؤال الإشكالي:

– كيف هي طبيعة العلاقات المصرية الإثيوبية في ظل مشروع سد النهضة الإثيوبي؟

– ماهي التداعيات و المآلات المستقبيلة لسد النهضة الإثيوبي؟

الفرضيات : ومن أجل الإجابة على ما سبق وضعنا الفروض التالية:

- مستقبل الصراعات في العالم يلعب فيه المحدد المائي اهم الأدوار في توجيهها.

- لنهر النيل أهمية بالغة في تعريف الأمن القومي خصوصا لمصر.

- يعتبر سد النهضة المحدد الأول في توجيه العلاقات الإثيوبية المصرية حاليا.

- هناك العديد من التداعيات الاقليمية و الدولية و المآلات المستقبلية التي تنجم عن عدم الاتفاق على حصص النيل بين مصر و إثيوبيا.

مناهج الدراسة : أثناء تصميمنا وإعدادنا لهذه الدراسة البحثية ارتأينا ان نعتمد على مناهج تحقق أهداف وغايات البحث ومن هذه المناهج المعتمدة:

1- **المنهج التاريخي**: وذلك من خلال التطرق لجذور أزمة سد النهضة وجذور الخلاف حول مياه النيل.

2- **المنهج المقارن**: تم توظيف هذا المنهج من أجل المقارنة بين المقارنة بين مختلف الفترات التي مر بها النزاع المائي بين مصر و إثيوبيا، إضافة إلى المقارنة بين آليات تسوية هذا النزاع.

3- **المنهج الوصفي التحليلي**: وذلك بجمع البيانات و المعطيات و تحليلها بخصوص مشاريع السدود حول حوض النيل و أثرها على دول الحوض.

الإطار النظري للدراسة: لتحليل أثر الأمن المائي في منطقة حوض النيل كان لابدّ علينا من الاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية التي تسهم في تفسير الموضوع.

كما استعنا بالنظرية الواقعية في تفسير ظاهرة الأمن المائي التي تبرز أهمية المصلحة الوطنية، كما كان للمنظور الليبرالي وقعه في إبرام و شرح الاتفاقيات التي تضمن حقوق الدول المعنية، ناهيك عن المقاربات الأمنية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، فكان الفصل الأول يتناول إطار مفاهيمي و نظري للدرسة كما يتناول أيضا دور المياه في العلاقات الدولية، والقانون الدولي. أما في الفصل الثاني تم التطرق إلى أزمة سد النهضة وانعكاساتها على العلاقات الأثيوبية المصرية. أما الفصل الثالث تناولنا فيه المواقف الدولية ، تداعيات و مآلات الصراع وكيفية تجاوز الأزمة.

صعوبات الدراسة : واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعدادنا لهذا البحث، فالمراجع والمصادر والدراسات الكثيرة والتباين الواضح بين ما تحمله مضامينها حول سد النهضة من طرف الدول المتصارعة كل هذا جعلنا أحيانا نجتهد أكثر في ان نكون ملتزمين بالموضوعية هذا من ناحية ، من ناحية أخرى صعوبة معالجة الموضوع بسبب الأحداث المستجدة كونه يتصف بالاستمرارية وعدم الثبات.

الخطة:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: المياه في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: المياه كمورد استراتيجي في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: النزاعات المائية و أثرها على العلاقات بين الدول.

المطلب الثالث: آليات التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية.

المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي في القانون الدولي.

المطلب الثاني: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية.

المطلب الثالث: نظريات الانتفاع بمياه الانهار الدولية.

الفصل الثاني: أزمة سد النهضة وانعكاساتها على العلاقات الإثيوبية المصرية.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور السياسي.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الاقتصادي.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الأمني–العسكري.

المبحث الثاني: العلاقات الإثيوبية المصرية.

المطلب الأول: محددات العلاقات الإثيوبية – المصرية.

المطلب الثاني: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا.

المطلب الثالث: اتفاقيات المياه بين مصر و إثيوبيا.

المبحث الثالث: جذور أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المطلب الأول: جذور أزمة سد النهضة وحيثياتها.

المطلب الثاني: موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي.

المطلب الثالث: موقف دول المصب من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي.

الفصل الثالث: المواقف الدولية، التداعيات و المآلات المستقبلية.

المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المطلب الأول: مواقف الدول الإقليمية المجاورة من أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المطلب الثاني: مواقف القوى الكبرى من أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المطلب الثالث: مواقف المنظمات الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المبحث الثاني : تداعيات النزاع المائي المصري – الإثيوبي.

المطلب الأول : التداعيات على المستوى المحلي.

المطلب الثاني : التداعيات على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: التداعيات على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: مآلات مستقبلية للأزمة سد النهضة.

المطلب الأول: مآل التسوية عبر التعاون.

المطلب الثاني: مآل التحكيم الدولي.

المطلب الثالث: المآل العسكري.

الخاتمة.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي و نظري للدراسة

تمهيد

من الحقول الأكاديمية الأكثر أهمية في العلاقات الدولية حقل الدراسات الأمنية ان لم نقل أهمها على الإطلاق، فقد أخذ شكلا من التطور الكبير والتحول الجذري خاصة فيما يخص المفاهيم والمعطيات، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ونهاية ما يسمى الحرب الباردة ، فكانت نقطة تحول من المفهوم التقليدي للأمن وهو حماية أمن الدولة الوطنية والقومية التي تعدّ الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، إلى ظهور وبروز تهديدات أمنية جديدة ومختلفة كالإرهاب ، والجريمة المنظمة ، والفقر، والأمراض ،والأخطار البيئية والمناخية ، وندرة الموارد الطبيعية...، كلّ هذا أدى إلى توسع في مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى تستلزم المعالجة كإعادة إعطاء تعريف ومفهوم الأمن، وفي دراستنا البحثية هذه سنتناول من خلال الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة حيث تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يتناول ماهية الأمن و محددات السياسة الخارجية، أمّا المبحث الثاني فيتناول أهمية المياه في العلاقات الدولية و المبحث الثالث تناولنا فيه المياه في القانون الدولي.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

يتناول هذا المبحث المدلول اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الأمن والتطرق كذلك لمفهوم الأمن الإقليمي وأهّم المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإقليمي:

المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده:

الفرع الأول: تعريف الأمن:

أولا : الأمن لغة:

ان الأمن كمصطلح من الناحية اللغوية وفي اللغة العربية يعني: الطمانينة وعدم الخوف، و هو يشير إلى الحفظ والثقة والاطمئنان وطلب الحماية والسلام.

وذلك حسب ابن منظور في كتابه معجم لسان العرب[1] : الأمان والأمانة بمعنى :" وقد أَمِنتُ فانا آمنٌ ،وآمنتُ غيري من الأمن والأمان" و الأمن ضدّ الخوف والأمانة ضدُّ الخيانة ،والإيمان ضدّ الكفر ... ويشير مدلول كلمة أمن على ان مصدرها مشتق من أمن، يأمن أمنا وأمانا، إطمان ولم يخف فهو آمنْ، وأمن البلد في ضمان الله، وأمن الشرّ إذا سلم منه، وإئتمن فلان على الشيء جعله أمنا عليه، واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته[2].

وقد جاء ذكر الأمن في مواضع عدة في القران الكريم، والسنّة النبوية الشريفة للدلالة على السلامة والاطمئنان النفسي والابتعاد عن الخوف والحيرة والاستقرار في حياة الأفراد، فقد جعل الّدين الإسلامي الأمن من أعظم النعم على الانسان.

ان أدّق مفهوم للأمن هو ما ورد في القران الكريم في قوله عزّ وجلّ في سورة قريش:" فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ (3) ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ(4) "[3] وقوله أيضا في سورة النحل:" وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ

[1] – محمد بن مُكَرَّم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار المعارف،القاهرة،الجزء 1 ص22

2– سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ص21.

3– سورة قريش، الآية 3و4.

مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ"[1]، ومنه نستنتج ان الأمن حسب المدلول القراني هو ضدّ الخوف، و في الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده ،عنده قوت يومه، فكانما حيزت له الدنيا"[2].

ثانيا: تعريف الأمن اصطلاحا:

بالنظر لمفهوم الأمن الشامل والواسع وكذلك اختلاف وجهات النظر بين الدارسين والباحثين في مجال السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية حول معناه فهناك العديد من التعاريف الاصطلاحية للأمن لذلك سوف نحاول إعطاء مجموعة من التعاريف منها:

دائرة المعارف البريطانية: عرّفته بانه حماية الدولة من خطر القهر على يدّ قوة أجنبية".

وقد عرّفه "والتر ليبمان" "Walter Lippmann" : ان الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح ،و ان أمن الدولة يجب ان يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه[3] .

"ليبمان" "Lippmann": ركزّ على القوة العسكرية لتوفر الأمن فقد حصر أمن الدولة في قدرتها العسكرية على مقاومة الاعتداء الخارجي والتغلب عليه.

لم يبتعد "وولفرز" عن"ليبمان" في تعريفه لمفهوم الأمن، فبالنسبة له الأمن هو امتلاك القوة العسكرية والقدرة على ردع الخصم حتى دون الدخول في مواجهة مباشرة معه ،وهنا تظهر أهمية مكانة الدولة وهيبتها الداخلية والخارجية في المحافظة على أمنها وسيادتها.

[1]- سورة النحل الآية 112

2- حديث شريف، رواه ابن حبان عن ابن الدرداء، البخاري في الأدب المفرد.

3- فاطمة رحيم،تأثير أزمة سد النهضة على الأمن الاقليمي لدول حوض النيل، مذكرة ماستر ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2021، ص9.

"فريدريك هارتمان" Friedrich Hartmann Graf : نجده أكثر شمولا في تعريفه لمفهوم الأمن وذلك بتعبيره عن المصالح القومية الحيوية للدولة الّتي من ضمنها وأهمها على الإطلاق المصلحة الدفاعية التي تتعلق بحماية الدولة من أي تهديد خارجي بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية ووفرة الموارد ... وهذه المصالح تتفاعل فيما بينها لتشكل في النهاية مفهوم الأمن الذي عبّر عنه" فريدريك هارتمان" بقوله : "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة"[1].

"هنري كيسنجر" Henry Alfred Kissinger: ذهب إلى القول ان الأمن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البناء[2]

تعريف حامد ربيع : ان مفهوم الأمن القومي في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي[3].

لم يبتعد كل من هنري كيسنجر و حامد ربيع عن التعريف التقليدي لمفهوم الأمن باعتباره امتلاك الدولة للقوة العسكرية من الحفاظ على تواجدها وحماية أفرادها ومصالحها القومية.

أما **"لورنس كروز" Lawrence M. Krauss و "جوزيف ناي" Joseph Nye**: في تعريفهما لمفهوم الأمن ركزا على الجانب الاقتصادي للقوة والتنمية والوفرة والرفاهية كمعيار أساسي في تحديد أمن الدولة عندما قالا: الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية. فكلما شعر أفراد المجتمع بامتلاكهم للقوة الاقتصادية من موارد طبيعية ومواد أولية تضمن لهم العيش الكريم كلما ساد عندهم الشعور بالأمن والراحة والطمانينة[4].

تعريف **"روبرت ماكينمارا" Robert Strange McNamara** : الأمن هو عبارة عن التنمية وبدون تنمية لا يكمن ان يوجد أمن وان الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان

[1]- فاطمة رحيم،المرجع السابق، ص 11.

2- نفس المرجع.

3- نفس المرجع.

4- جويدة حمزاوي، من الأمن القومي إلى الأمن الانساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2 ، العدد 6، مارس2020، ص10.

تظل آمنة ، إذ انه ربط بين الأمن والتنمية بشكلها الواسع وهي تشمل التنمية الإقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الاجتماعية ،التنمية العسكرية[1] ....

ما يمكن استنتاجه وملاحظته من خلال التعاريف السابقة وتعددها حول مفهوم الأمن ان تعريف الأمن يعتبر تعريفا معقدا وغير واضح المعالم، فكل مفكّر من المفكرين قد أعطى وقدم تعريفه لمفهومه للأمن كمصطلح في مجال السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية بالنظر لبيئته وأفكاره وثقافته بالإضافة إلى الزاوية النظرية التي من خلالها يرى تفسيرا منطقيا لمفهوم الأمن ، كلّ هذا له دلاله على انه لا يمكننا حصر بل وضع و إيجاد مفهوم شامل للأمن ، فقد يكون ما أراه انا تهديدا لأمني قد تكون رؤية غيري عكس ذلك.

ان سيطرة المفهوم التقليدي للأمن على حقل الدراسات الأمنية ومدى انحصاره في المجال العسكري التقليدي وأمن الدولة ذلك باعتبارها الفاعل الأساسي والوحدة الرئيسية للتحليل في العلاقات الدولية ، جعلنا نجد تيارا فكريا جديدا وحديثا قد ظهر بعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية.ولعل من أبرز مفكري هذا التيار:

"باري بوزان"Barry Buzan : يرى هذا المفكر ان مفهوم الأمن يعتبر أكثر اتساعا وذلك مقارنة مما كان مختصرا في المجال العسكري ، فالأمن لدى "باري بوزان" يبدأ بالنسبة له أساسا بالتعرض للخطر أو الشعور بالخطر اتجاه أمر ما تتفق عليه مجموعة من الناس الأمر الذي يدفعهم إلى اتخاذ إجراءات معينة وهذا الأمر هو الذي يحدد ما هو قضية أمنية أم لا[2].

لقد عرف "باري بوزان" الأمن بقوله:" هو العمل على التحرر من التهديد " ومن خلال هذا التعريف نجد انه لم يحدد أي نوع من التهديد يقصد أو على أيّ بعد يركز، فقد طرح هذا المفكر فكرة التحرر من التهديد وعكسها القيد أو الشعور بعدم الإطمئنان اتجاه موضوع ما ليس بالضرورة تهديد عسكري من دولة أجنبية، قد يترجم هذا التهديد في الشعور بالمرض أو الجهل أو الفقر ...

1- فاطمة رحيم ،نفس المرجع،ص10

2- نفس المرجع.

ان طرح موضوع الأمن يعتبر أكثر شمولا و بالتالي قد خرج من موضوع الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وأمنها القومي إلى أمن الأفراد أو الأمن الانساني كما ورد في تعريف "مارتن غريفيث"[1].

يرى "تيري أوكالاهان"Terry O'Callaghan ان تكون آمنا يعنى ان تكون سليماً من الأذى، بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه ان يكون كذلك، فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب. ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة انسانية أساسية وشرطاً مسبقاً لتتمكن من العيش بشكل محترم.

وخلاصة القول ومن كلّ ما تمّ الإشارة والسبق إليه هو ان مفهوم الأمن يعتبر مفهوم ديناميكي ومتحول وبالتالي غير ثابت يتغير بتغير التهديدات والتحديات وهذا ما يفرض تباين التعاريف والمفاهيم والدراسات حوله وكذلك تعدد الاتجاهات المفسرة له خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين كثر الجدل حول مفهوم الأمن الوطني، وتهديدات الأمن الوطني وكيفية تحقيق الأمن على جميع المستويات. وعلى هذا فانه توجد ثلاثة اتجاهات رئيسية منّظرة للأمن الاتجاه الأول ينّظر للأمن كقيمة مجردة يتمحور حول الدولة وكذا سيادتها واستقلالها وأمنها العسكري، وما تمتلكه من قوة وقدرات عسكرية تضمن بها بقائها وتواجدها، فالدولة هنا هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية والنظام الدولي، ومنه فان أصحاب هذا الاتجاه هم الواقعيون الذين يرون انه كلما زادت قوة الدولة كلما زاد شعورها بالأمن الوطني [2].

أمّا الاتجاه الثاني فقد فسّر الأمن من ناحية البعد الاقتصادي والاستراتيجي ومدى امتلاك الدولة للموارد والسيطرة عليها داخليا وخارجها كما ورد سابقا في تعريف كلّ من"لورنس كروز" و "جوزيف ناي" للأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، أما الاتجاه الثالث فقد كان أكثر شمولية وتطرق للأمن من ناحية أبعاد متعددة: كالتنمية المستدامة ،والناحية الاقتصادية، و الإجتماعية والسياسية، والصحية،البيئية، والانسانية ....

1-نفس المرجع،ص11

2- نفس المرجع.

الفرع الثاني: مستويات الأمن وأبعاده:

أولا: مستويات الأمن:

أ- مستوى الفرد والمجتمع: لعل التحول في مصادر التهديد من التهديدات العسكرية التقليدية إلى التهديدات الجديدة مثل الجريمة المنظمة و الإتّجار بالبشر والمخدرات والتي تمس بشكل مباشر الفرد داخل المجتمع وتهدد أمنه وسلامته الشيء الذي أدى إلى بروز مفاهيم جديدة للأمن كالأمن الانساني والأمن المجتمعي و الأمن الصحي والأمن الغذائي، وعلى العموم فالانسان هو محور عملية التنمية والتي من خلالها يتحقق الأمن الوطني وبالتالي أصبح أمن الدولة غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد وتنمية عوامل رفاهيته ذلك لان أمنه يمسّ بشكل مباشر الأمن العالمي.

ب- الأمن على مستوى الدولة أو ما يسمى بالأمن القومي: لا يزال موضوع الأمن القومي يشكل الشغل الشاغل لجميع النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه فانه يجب ان يحظى بأولوية في التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي وذلك لعدة اعتبارات كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول و يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية[1].

يعرف كل من" محمد طه بدوي " و"محمد طلعت الغنيمي" الأمن القومي على أساس انه المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة كحماية الإقليم والاستقلال والتي تكون الدولة بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها مستعدة لتبني خيار الحرب لحمايتها والدفاع عنها وتقدمه أحيانا حتى على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين[2].

ج- الأمن على المستوى الإقليمي: وهو التعبير عن سياسة مجموعة من الدول والتي تنتمي إلى إقليم واحد ترتبط مصالحها وتتفاعل فيما بينها وعلى حدودها الجغرافية في التهديد وفي الاستقرار،

[1]- سليم عبدالله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته طبيعته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 13

2- علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي (مقاربات نظرية)، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2017، ص 33

هذا المستوى أطلق عليه" باري بوزان" اسم "مركب الأمن الإقليمي" وهو من أهم مستويات التحليل التي تطرقت لها مدرسة كوبنهاغن[1].

د- الأمن على المستوى الدولي:ان الأمن الدولي من المستويات التي ترتبط أساسا بالبيئة الدولية، فلا يمكن تحقيقه إلا في إطار جماعي يشمل كافة الأطراف الدوليين، فأيّ اعتداء على أي دولة مهما كانت فانه يعتبر اعتداء على الجماعة الدولية وبالتالي فالجميع لهٌ حق الردّ على هذا التهديد للأمن الدولي والذي تتولاه المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا : أبعاد الأمن:

في العلوم الاجتماعية لم يتم الاتفاق على إعطاء تعريف واحد لمصطلح الأمن وهذا راجع إلى انه مفهوم شامل وديناميكي تتعدد أبعاده من الأبعاد التقليدية كالأمن في بعده السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى الأبعاد غير التقليدية كالبعد البيولوجي والبعد السيبراني ... وعند الحديث عن أبعاد الأمن في مجال السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية فانه يمكن الإشارة إلى الأبعاد الآتية[2] :

أ- **البعد السياسي**: البعد السياسي للأمن يُعد من أهم أركان مفهوم الأمن القومي، حيث لا يقتصر الأمن على حماية الحدود أو توفير الغذاء والطاقة فقط، بل يمتد ليشمل استقرار النظام السياسي، وشرعية الحكم، والسيادة الوطنية، والعلاقات الدولية. فالأمن السياسي يتمثل في قدرة الدولة على الحفاظ على كيانها السياسي واستقلال قرارها، ومنع التدخلات الخارجية، وحماية مؤسساتها من الانهيار أو الانقسام.

من جهة، يرتبط الأمن السياسي بالاستقرار الداخلي، الذي يتطلب نظامًا سياسيًا شرعيًا يتمتع بثقة المواطنين، ويمارس سلطته ضمن إطار قانوني ومؤسسي، مع وجود آليات للمساءلة والمشاركة السياسية. فأي ضعف في هذه الجوانب قد يؤدي إلى اضطرابات داخلية، أو تمرد، أو حتى انهيار للدولة كما حدث في بعض مناطق الصراع.

[1]- فاطمة رحيم،المرجع السابق، ص 13.

[2]- سليم عبدالله حربي،نفس المرجع، ص13

ومن جهة أخرى، يرتبط البعد السياسي للأمن بالعلاقات الخارجية، إذ تلعب السياسة الخارجية دورًا كبيرًا في حماية مصالح الدولة وتعزيز نفوذها، من خلال التحالفات، والدبلوماسية، والسيطرة على الموارد، وامتلاك أدوات التأثير الإقليمي والدولي. كما ان التوازن بين القوى الإقليمية والدولية، والقدرة على مواجهة الضغوط الخارجية أو العزلة السياسية، تُعد مؤشرات حاسمة على مدى قوة الأمن السياسي.

ب– البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يعبر على مدى توفير الإحتياجات الخاصة للشعب وذلك للوصول إلى ما يسمى بالرفاهية من خلال تطبيق استراتيجيات التنمية الشاملة باستخدام كافة موارد الدولة، فالعامل الذي يعمل على تحقيق المصالح الأمنية للدولة يتعلق أساسا بالتقدم التكنولوجي وبالتالي النمو الإقتصادي.

د– البعد الاجتماعي : وهو ذلك البعد الذي يعكس شعور الأفراد والجماعات داخل كيان الدولة بالسلام والاطمئنان وذلك من خلال تنمية شعور الانتماء والولاء والوطنية الذي تضمن من خلاله القيادة السياسة الالتفاف حولها وحول أهداف ومصالح الأمن القومي[1].

هـ– البعد العسكري: البعد الذي يعمل على تحقيق قوة عسكرية وبناء منظومة دفاعية قادرة على ردع أي هجوم أجنبي يعطى الدولة هيبتها الإقليمية والدولية.

و– البعد البيئي :أعطت الباحثة " اليزابيت شانسكي" تعريفا له بانه " يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة قدرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة[2].

ز–البعد الثقافي: انه البعد الذي يقوم على حماية العادات والتقاليد والأعراف والقيم الثقافية للدولة من خلال تنمية الشعور بالانتماء الثقافي والفكري للمجتمع خاصة في ظل تداعيات العولمة العالمية وتهديداتها.

1- نفس المرجع.

2- فارس قارة، الأمن البيئي، الموسوعة السياسية http://political-encylopedia.org تاريخ التصفح : 05-05-2025، الساعة 23:31

ح– البعد الغذائي: هو البعد الذي يعبر على الاكتفاء من كل ما له علاقة بالمواد الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع داخل الدولة الواحدة دون الخوف من عدم القدرة على توفير الغذاء للأفراد سواء كان هذا التوفير ذاتي أو من خلال الاعتماد على دول أخرى ، فان الأمن الغذائي يتحقق عندما يشعر الفرد بانه يأمن من الجوع ولا يخشى المجاعة أو الموت جوعا.

ط– البعد الصحي: هو البعد الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن من الأخطار الناتجة عن انتشار الأمراض الخطيرة والمعدية والعابرة للحدود التي تهدد الوجود البشري مثل الايدز و كوفيد 19، وذلك من خلال توفير جميع الإمكانيات البشرية والمادية للوقاية منها و الحد من انتشارها.

ي– الأمن السيبراني: الموسوعة السياسية تعرف الأمن السيبراني على انه مجموعة الآليات والإجراءات والوسائل والأطر التي تهدف إلى حماية البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر الفضاء السيبراني بصفة عامة من مختلف الهجمات والاختراقات والتهديدات السيبرانية التي قد تهدد الأمن القومي للدول[1].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية:

من مستويات الأمن الإقليمي وهو المستوى الثاني إذ يعتبر هام و من مستويات تحليل الظاهرة الأمنية، ولقد برز بعد نهاية الحرب الباردة وخصوصا بعد فشل المنظورات التقليدية في التفسير والتوقع.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإقليمي:

قبل الخوض والتطرق لمفهوم الأمن الإقليمي سنتطرق إلى إعطاء تعريفا للنظام الإقليمي و أهم المعايير التي تعمل على تحديده.

1– محمود مدحت مختار عبدالحميد، "الأبعاد الأمنية الحديثة و الأمن القومي الدولي، المركز الديمقراطي العربي"https://democraticac.de/ تاريخ التصفح 16-04-2025 ، الساعة 14:03.

أولا– تعريف النظام الإقليمي ومعايير تحديده:

عرّف كل من المفكرين :" لويس كانتوري" و "ستيفان شبيغل" النظام الإقليمي على انه " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط لغوية وإقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية.

فقد عرفه على انه نمط منتظم نسبياً و مكثف من التفاعلات يكون معترف به داخلياً وخارجياً بصفته مضماراً متميزاً، ويجرى انشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر[1].

وانطلاقا من التعاريف السابقة لمفهوم النظام الإقليمي يمكننا تحديد المعايير التي من خلالها وصف نظاما ما بانه نظام إقليمي.

– ان النظام الإقليمي يتكون من دولتين أو أكثر.

– التقارب الجغرافي بين الدول المكونة للنظام الإقليمي.

– ترابط الدول بعلاقات تاريخية إقليمية وتفاعلات سياسية مكثفة.

– شعور دولة بالهوية و الانتماء الإقليمي التي يترتب عليها الحفاظ عليه.

– ان مستوى القوة في النظام الإقليمي أقل منه في النظام الدولي.

– الساحة الدولية تتدخل وتؤثر على دولة أو أكثر من دول الإقليم من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية.[2]

ثانيا : أهمية التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية:

تكمن أهمية التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية وذلك بالدقة في التعامل معها، نظرا لانها محصورة في منطقة جغرافية محددة، وبالتالي يمكن ضبط جميع المتغيرات الأمنية المتعلقة بها والإحاطة بأهّم التحديات والتهديدات الأمنية في المنطقة الإقليمية.

[1]– مريم مخلوف، "النظام الإقليمي في العلاقات الدولية"، الموسوعة السياسية، bit.ly/3SkMFDa تاريخ التصفح: 05-05-2025، الساعة 23:44

2- نفس المرجع.

ان مفهوم النظام الإقليمي يساعد المهتمين بدراسة الدول على توسيع مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بينها على المستوى الإقليمي في مناطق تخصهم و يساعد إلى جانب ذلك المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة[1].

ثالثا: تعريف الأمن الإقليمي:

يعرف "حامد ربيع" الأمن الإقليمي بانه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى منع أيّة قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم ، وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث[2].

وقد عرّفه "مدحت أيوب" بانه إتّخاذ خطوات مندرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[3].

الفرع الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإقليمي

أولا: مقاربة المصلحة الوطنية:

من بين المدارس التي ركزت على المصالح الوطنية المدرسة الواقعية فهي ترى ان التعاون الإقليمي ما هو إلا عبارة عن استراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جيوستراتيجية، فتركيز المدرسة الواقعية يدور حول المصالح الوطنية للدولة وما يخدمها ككيان يسعى إلى البقاء في ظل نظام دولي تسوده الفوضى وتحكمه الصراعات وفكرة البقاء للأقوى،

1- نفس المرجع.

2- صباح بالة، "مركب الان القومي"، الموسوعة السياسية، bit.ly/3FpUxjQ تاريخ التصفح: 04-05-2025، الساعة 10:11.

3- نفس المرجع.

ان التجمعات الإقليمية ما هي إلا استجابة لحاجة الدولة ومصالحها أو لوجود متغيرات إقليمية تفرض الدخول في هذه التجمعات بدل التنافس معها[1].

أمّا المدرسة الليبرالية فأساسها هو ان الدول تقوم على الاعتماد المتبادل من أجل ان تضمن بقاءها حيث ترى انه هناك مصالح مشتركة تربط التفاعلات السياسية و الاقتصادية والعسكرية والأمنية بين الدول، إذن الإعتماد المتبادل يشكل عنصرا هاما من المفاهيم المتميزة للمصلحة الثانية، أكثر من ذلك فان وجود مصالح مشتركة هو مقدمة للتعاون وبالتالي الإقليمية.

أ- تتمحور العلاقات الأمنية داخله حول قطبين أو أكثر أو قطب واحد، و من الأمثلة على ذلك منطقة جنوب أسيا، القرن الإفريقي، وجنوب إفريقيا.

ب- مركب الأمن الإقليمي المركزي: هذا النوع من المركبات يغلب عليه الطابع المؤسساتي الوظيفي، ومن أفضل الأمثلة على هذا النوع من المركبات نجد الإتحاد الأوروبي .

ج- مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى: يتميز هذا النوع من المركبات بوجود أكثر من قوة عظمى داخله تتفاعل حولها العلاقات الأمنية ومن الأمثلة على ذلك جنوب آسيا أين تتقاسم كل من دولة الصين واليابان ميزان القوة.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

تمّ حصر وتحديد مجموعة من المتغيرات و التي تحدّد السياسة الخارجية لأيّ دولة وذلك انطلاقا من تحديد الأبعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية، وانطلاقا من بعض التساؤلات التي تمس بماهية هذا مصطلح محددات السياسة الخارجية.

ان المنطق العلمي ينطلق من افتراضات متبنية تتضمن افتراض رئيسي فحواه هو ان السياسات الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وانما يكون تحديدها وتغييرها استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها، وتقييمها.

1- فاطمة رحيم،المرجع السابق، ص 16.

يعنى بالمتغيرات الموضوعية كونها تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات[1].

أولا: المتغيرات الداخلية:

والمقصود بها تلك المتغيرات التي تقبع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها ، كونها أيضا مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى ، وتشمل تلك المتغيرات، المتغيرات الموضوعية القيادية ، ويقصد بها مجموعة من الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة.

ثانياً: المتغيرات النفسية:

بمثل هذه المتغيرات تنصرف إلى مدى استيعاب وفهم القائد السياسي والذي يعتبر صانع من صناع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعة. ان المتغيرات الموضوعة لا يمكن ان تنتج أثرها في السياسة الخارجية إلا من خلال فهم صانع السياسة لها. فعدم إدراك صانع السياسة الخارجية لوجود متغير موضوعي معين، يترتب عليه حتما عدم وجود أثرا في السياسة الخارجية للوحدة الدولية بالنسبة لهذا المتغير.

و يمكن الإشارة إلى ان المتغيرات الموضوعية لا يمكن ان تعتبر مجرد متغيرات غير مباشرة. كونها هي التي تحدّد إمكانية نجاح أو فشل السياسة الخارجية. فبمجرد صياغة وتنفيذ القائد السياسي لسياسته الخارجية إلا ان هذه السياسة سيكون لها استقلاليتها عن تصوراته الذاتية، بينما تتحدد فرص نجاح أو فشل تلك السياسة انطلاقا من طبيعة المتغيرات الموضوعية.

وإذا ما رجعنا إلى حالة القائد السياسي لدولة تكون قوتها العسكرية على النقيض من الأولى وانها لا تتعدى كونها بسيطة وليست قوية، فإذا وضع هذا القائد في ذهنه تصورا مفاده ان دولته تمتلك قوة عسكرية ضخمة، و صاغ سياسة خارجية على هذا الأساس، فالنتيجة المحتملة هي الفشل السياسي من قبل هذه السياسة أو تؤدي هذه السياسة إلى هزيمة عسكرية. ومن ثم فان مدى التطابق أو التفاوت بين المتغيرات الموضوعية أو ما يطلق عليه الدارسون البيئة الموضوعية" Operational

[1]- محمد السيد سليم، " تحليل السياسة الخارجية"، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة تانهضة المصرية،ط2، 1998، ص137

environment وبين تصور صانع السياسة الخارجية تلك المتغيرات وخصائصه الشخصية أو ما يطلق عليه الدارسون البيئة النفسية Psychological environment وهو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية. فكلما زاد هذا التطابق زادت بالضرورة فرص نجاح السياسة الخارجية.

ثالثاً: متغيرات وسيطة:

المقصود بالمتغيرات الوسيطة بانها تلك المتغيرات التي تتداخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في السياسة الخارجية.

ان تحديد ما يسمى بالمتغيرات الموضوعية والنفسية بنمط معين يتعلق بالأساس بعملية صنع السياسة الخارجية. ان العملية هاته تشترط وتبصم قيودا معينة على قدرة القائد السياسي على ترجمة بنيته النفسية وخصائصه الذاتية إلى سياسة خارجية. ومن خلال هذا المفهوم فان العملية هاته قد تصبح بدورها محددة للسياسة الخارجية ، أمّا المتغيرات الوسيطة فانها تشمل المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية، وهي تشمل هيكل وعملية صنع تلك السياسة بما في ذلك عملية صنع واتخاذ القرار[1].

ان المتغيرات الثلاث الموضوعية والنفسية والوسيطة تتفاعل في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية ويتصف هذا التفاعل بكونه تفاعل منتظم ، بمعنى انه يحدث طبقا لانماط يمكن فهمها و التنبؤ بها و يحاول تحليل العلمية للسياسة الخارجية في التوصل إلى تلك الطرق والظروف التي في ظلها تكون بعض المتغيرات ذات أهمية كبيرة ،كما انها أكثر حسما في تحديد السياسة الخارجية و الوزن النسبي لأي من تلك المتغيرات في تحديد السياسة الخارجية .

ان ما يسمى لدى الدارسين عملية تفاعل متغيرات السياسة الخارجية وتأثيرها في صنع السياسة وشكلها النهائي، يمكن ان ينعت بانه "تسق " يطلق عليه الدارسون نسق السياسة الخارجية (Foreign Policy System.)[2]،فكما ان الحقيقة الأساسية للنسق في التفاعل والترابط بين

[1] – المرجع السابق، ص137

[2] – المرجع نفسه

وحداته، فان متغيرات السياسة الخارجية تتفاعل وتترابط مع بعضها البعض بما يشكل نسقا متكاملا بذاته.

لان هذا النسق يتضمن بداخله نوعين من المتغيرات: النوع الأول يتعلق بمتغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، أما النوع الثاني فيتعلق بمتغيرات وسيطة. أمّا المتغيرات المستقلة فتتضمن فيحدّ ذاتها نوعين من المتغيرات: الأولى موضوعية و الثانية نفسية. و يتضح أيضا ان الحالة التي يكون عليها تأثير المتغيرات الموضوعية عن المتغيرات الموضوعية القيادية والذي يكون تأثيرا غير مباشر، والسبب انه يتم بفعل المتغيرات النفسية.

ان الحاصل النهائي للسياسة الخارجية يدخل بدوره كمتغير مؤثر في هذا الحاصل، فالسياسة الخارجية لها تأثير مباشر في النسق الدولي، و كذلك في طبيعة الخصائص القومية للدولة، بالإضافة إلى ان فشل أو نجاح السياسة الخارجية في التطبيق يؤثر على إدراكات صانع السياسة الخارجية، مما قد يدفعه إلى تعديل سياسته في ضوء الخبرة العملية (رد الفعل الاسترجاعي)[1].

المبحث الثاني: أهمية المياه في العلاقات الدولية

تُعد المياه من أبرز الموارد الطبيعية التي تلعب دوراً محورياً في رسم ملامح العلاقات بين الدول خاصة تلك التي تتقاسم الأحواض المائية والانهار الدولية. وقد أضحت المياه، في ظل تزايد الندرة والطلب، عنصراً استراتيجياً يؤثر في السياسات الإقليمية والعالمية.

المطلب الأول: المياه كمورد استراتيجي في العلاقات الدولية.

تُعد المياه من الموارد الحيوية التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، لاسيما في ظل التغيرات المناخية والنمو السكاني، والتوسع الزراعي والصناعي في العديد من مناطق العالم، لم تعد المياه مجرد مورد طبيعي، بل أصبحت أحد عناصر القوة الجيوسياسية، إذ تتحكم في مستوى التنمية، الأمن الغذائي، وحتى الاستقرار السياسي داخل الدول وعلاقاتها مع جيرانه[2].

[1] – المرجع السابق، ص138

[2] – محمد سامي عبد الحميد، الجغرافيا السياسية للمياه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 45.

ان الدول التي تمتلك مصادر المياه أو تتحكم في منابعها تتمتع بنوع من السيطرة والنفوذ على الدول المتشاطئة، وهو ما يمنحها أداة استراتيجية في علاقاتها الخارجية، ويتجلى ذلك في أحواض الانهار الدولية مثل نهر النيل، نهر دجلة والفرات، ونهر الميكونغ، حيث تتحكم دول المنبع في تدفق المياه نحو دول المصب، مما يفتح الباب أمام تفاوضات معقدة، وقد يخلق توترات إذا لم تُدار تلك الموارد بشكل منصف وتعاوني[1].

و من الأمثلة البارزة، السيطرة الإثيوبية على منابع النيل الأزرق من خلال مشروع "سد النهضة"، الذي أثار مخاوف مصر والسودان حول تأثيره على حصصهما التاريخية من المياه. وفي المقابل، تسعى إثيوبيا إلى استخدام هذا السد كورقة قوة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوليد الطاقة الكهرومائية. هذا التداخل بين التنمية والسياسة يؤكد الطبيعة الإستراتيجية للمياه في العلاقات الدولية، خاصةً في المناطق التي تعاني من شح الموارد وغياب اتفاقيات قانونية ملزمة وواضحة[2].

كما ان المياه تُستخدم كأداة للضغط أو التفاوض في عدد من النزاعات السياسية، وتلعب دوراً كبيراً في التوازنات الإقليمية. و مع تزايد التهديدات المائية وتراجع المخزون الجوفي في بعض الدول، يُتوقع ان تصبح المياه أحد أبرز محاور التنافس الإقليمي والدولي في العقود القادمة.

المطلب الثاني: النزاعات المائية وأثرها على العلاقات بين الدول

تُعد المياه من أكثر الموارد عرضة للنزاع بين الدول، خصوصاً تلك التي تتشارك في الانهار والمجاري المائية العابرة للحدود. فغياب التوزيع العادل للمياه، وعدم وجود اتفاقيات ملزمة، قد يؤدي إلى توترات سياسية، وصراعات دبلوماسية، بل وحتى مواجهات عسكرية في بعض الحالات. وغالباً ما ترتبط النزاعات المائية بقضايا السيادة، الأمن القومي، وحقوق الاستخدام التاريخية[3].

من أبرز الأمثلة على النزاعات المائية، ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من توتر بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى، نتيجة المشاريع التركية الكبرى مثل مشروع "غاب" على نهري دجلة

[1]- أحمد فوزي، "الصراع على مياه النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2017، ص 122.

2-المرجع نفسه

[3]- عصام عبد الرؤوف، النزاعات الدولية حول الانهار المشتركة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص 87.

والفرات إذ ترى تركيا ان من حقها استغلال مواردها المائية لأغراض التنمية والري والطاقة، بينما تعتبر دول المصب ان هذه المشاريع تهدد أمنها المائي والغذائي، مما أدى إلى توترات سياسية متكررة.

وفي إفريقيا، يُعد نهر النيل نموذجاً آخر للصراعات المحتملة، إذ يتنازع مصر والسودان مع إثيوبيا حول "سد النهضة" الذي تبنيه الأخيرة على النيل الأزرق. وقد رأت مصر ان المشروع يمسّ بحصتها المائية التاريخية ويهدد أمنها القومي، فيما تعتبر إثيوبيا السد مشروعاً سيادياً تنموياً لا يمس بحقوق الآخرين. ورغم المساعي الدبلوماسية والوساطة الدولية، لم تُحل الأزمة بشكل نهائي، ما يُظهر هشاشة التعاون المائي في بعض الأحواض المشتركة[1].

كما ان النزاعات المائية ليست مقصورة على الدول النامية فقط، فقد عرفت منطقة جنوب آسيا خلافات طويلة بين الهند وباكستان حول نهر السند، ورغم وجود "اتفاقية مياه السند" التي وُقعت عام 1960 بوساطة البنك الدولي، إلا ان التوترات ما تزال قائمة بسبب بناء السدود الهندية على روافد النهر.

ان هذه الأمثلة توضح ان غياب الإدارة المتكاملة والعادلة للمياه يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول خاصةً في ظل غياب آليات قانونية ملزمة، أو ضعف الالتزام بالاتفاقيات الدولية القائمة[2].

المطلب الثالث: آليات التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية

رغم الطابع الصراعي الذي قد يتسم به ملف المياه بين الدول، إلا ان هناك وعياً متزايداً بأهمية التعاون كخيار استراتيجي لتفادي النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة. وقد ساهمت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز مبادئ الإدارة المشتركة والمنصفة للموارد المائية، من خلال اتفاقيات وقواعد قانونية تهدف إلى تنظيم استخدام الانهار الدولية وتوزيع المياه بشكل عادل[3].

في هذا السياق، تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشان استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية من أبرز الآليات القانونية التي وضعت قواعد عامة لإدارة المياه الدولية، مثل

[1]-المرجع نفسه، ص88

[2]-أحمد فوزي، المرجع نفسه،ص123

3- المرجع نفسه

مبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول"، و"عدم التسبب في ضرر جسيم"، و"التعاون والتبادل المنتظم للمعلومات" بين الدول المتشاطئة. ورغم ان عدد الدول المصادقة عليها محدود نسبياً، فانها تشكل مرجعاً قانونياً مهماً في العلاقات المائية الدولية.

كما برزت على الصعيد الإقليمي مبادرات ناجحة مثل "مبادرة حوض النيل "لتي أُطلقت عام 1999 وتهدف إلى تعزيز التعاون بين دول الحوض لضمان الاستخدام المتكامل والمستدام لمياه النهر. وقد سعت المبادرة إلى بناء الثقة بين الدول، وتشجيع المشاريع المشتركة، رغم التحديات السياسية والاختلافات حول تقاسم الموارد[1].

كذلك، تمثل اللجان المشتركة لإدارة الانهار أحد أبرز الآليات العملية لتطبيق التعاون، كما هو الحال في لجنة نهر الميكونغ التي تجمع دول جنوب شرق آسيا، وتُعتبر مثالاً ناجحاً لتقاسم المعلومات والتخطيط المشترك، وتفادي النزاعات.

ان تعزيز التعاون المائي يتطلب إرادة سياسية، ودعماً مؤسسياً، وإطاراً قانونياً واضحاً، فضلاً عن تبني مقاربة تشاركية تراعي احتياجات جميع الأطراف، وتضمن الاستخدام العادل والمستدام للمياه، خصوصاً في ظل التحديات البيئية المتزايدة وتغير المناخ[2].

[1] حسن عبد الله شحاتة، القانون الدولي للانهار الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 133.
[2] المرجع السابق

المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي:

ينظم القانون الدولي استخدام المياه، خاصة تلك التي تتشاركها الدول، مثل الانهار والبحيرات العابرة للحدود. ويعتمد على مبادئ أساسية أبرزها:الاستخدام المنصف والمعقول، وعدم التسبب في ضرر للدول الأخرى، والتعاون وتبادل المعلومات. ومن أهم الاتفاقيات في هذا المجال اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشان استخدام المجاري المائية الدولية. يهدف هذا الإطار القانوني إلى ضمان تقاسم عادل ومستدام للمياه، والحد من النزاعات بين الدول، خاصة في ظل التحديات المتزايدة مثل التغير المناخي وندرة الموارد

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي في القانون الدولي.

ان الماء من العوامل الأساسية والتي ترتكز عليه حياة الانسان، فالماء سر الحياة ، وهو يحتل مكانة هامة كمورد طبيعي بالنسبة للدول وأمنها القومي، وسياسات التنمية ومشاريعها لا يمكن ان تنجح دون هذه المادة الحيوية ، فالمياه سبب في قيام الحضارات واندثارها وكانت ولا تزال سببا في العديد من النزاعات بين الدول، وانطلاقا من هذه الأهمية ركّز القانون الدولي على وضع قوانين ومبادئ تحكم وتسّير هذا المورد الطبيعي الهام خاصة المشتركة منها بين دول كثيرة ، وفي هذا المبحث سنركز على الأمن المائي ودوره كمصدر للقوة من خلال سرد أهم القوانين الدولية للمياه ومفهوم الأمن المائي.

الفرع الأول: المياه في القانون الدولي

1-المياه في القانون الدولي:

القانون الدولي لموارد المياه أو القانون الدولي للانهار مع استثناء قانون البحار يمكن اعتباره ذلك القسم من القانون الدولي العام الذي يحكم وينظم العلاقات بين الدول أو بين الدول والمنظمات الدولية في شؤون موارد المياه[1].

[1]- مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة و أثرها على النزاعات الدولية،اطروحة دكتوراه،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019 ، ص 70

شهد مفهوم النهر الدولي الكثير من التطور منذ أول إشارة له في معاهدة باريس للسلام30ماي 1814 إلى يومنا هذا، فبداية كان المعيار الجغرافي السياسي هو الذي يحدد النهر الدولي من غيره فجاء تعريفه في معاهدة باريس للسلام بانه النهر الذي يفصل أو يخرق أقاليم دولتين أو أكثر[1]، وبعد الثورة الصناعية والتطور الإقتصادي والتجاري والمواصلات ارتبط مفهوم الانهار الدولية بالملاحة ثم توسعت لتشمل الوظائف الاقتصادية المرتبطة بالانهار الدولية كما جاء في مؤتمر برشلونة 1921.

إلى ان اعتمدت جمعية القانون الدولي في مؤتمر "دوبروفينيكّ" مصطلح حوض الصرف أو "الحوض الهيدروغرافي الدولي"ثم مفهوم المجرى المائي الدولي الذي تم تعريفه في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، في المادة الثانية من الباب الأول بمايلي: "يقصد بالمجرى المائي الدولي أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

ومن المبادئ التي ينظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية من خلالها:

- السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية.

ان هذا المبدأ يؤكد المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الإقتصادية للدول لعام 1974م، والتي تنص على ان لكل دولة الحق في ان تمارس بحرية السيادة الكاملة الدائمة بما في ذلك الإمتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية.

- السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد.

وهذا المبدأ أيضا يؤكد المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول العام 1974م والتي تنص على ان " عند استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة ان تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك بنية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير ان يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مصالح مشروعة للآخرين[2].

1- فاطمة رحيم،نفس المرجع، ص 20.

2 - المرجع السابق. ص22

2- مرجعيات القانون الدولي للمياه:

ان هذه المرجعيات تتلخص فيما يسمى الاتفاقيات الدولية والأعراف الدولية والمبادئ العامة للقانون الدولي وجهود القانون والقضاء، و تذكر منها:

اتفاقية هلسنكي لاستخدام مياه الانهار الدولية 1966 : هو أول نظام قانوني لإستعمال الانهار الدولية في الأعراض غير الملاحة، نظمت طرق الانتفاع من الانهار الدولية في حالة عدم وجود إتفاق خاص ينص على بنود مشتركة بين الدول الأطراف، تتضمن هذه الاتفاقية 37 مادة من أهم هذه المواد :

1- مبدأ حق الدول المتشاطئة في التحكم بالقهر مشروط بعدم تأثيره على حقوق الدول الأخرى

2- الأعمال التوسعية بنية ضبط النير أو زيادة إيراده في أعمال متكاملة تخص الدير كله

3-الاعتراف بالحقوق المكتسبة ولا يجوز انقاص حصص دولة متشاطئة إلا في حالة حصول شح في المنبع

4- وجوب إبلاغ الدول المتشاطئة الأخرى عن أي منشأة، وفي حالة الاعتراض وجب التفاوض للوصول إلى حل مقبول، وإلا يحق للدولة المتضررة اللجوء إلى مجلس تحكيمي دولي أو محكمة العدل الدولية في لاهاي.

ما يمكن ملاحظته هو ان اتفاقية هلسنكي ركزت على مبادئ تضمن من خلالها الدول المشتركة في النهر الدولي أو المجرى المائي المحافظة عليه كمورد طبيعي بالإضافة إلى الإقتسام العادل لمياهه والاستفادة منها.

توصيات ماردل بلاتا[1] Mar del Plata : وهو المؤتمر المتخصص الأول للأمم المتحدة حول المياه عقد في الأرجنتين بمدينة ماريل بلاتا في مارس 1977م، وقد أصدر عن هذا المؤتمر عدة توصيات منها :

1- ضرورة تعاون دول الموارد المائية المشتركة بما يزيد من الترابط الاقتصادي والبيئي بين هذه البلدان

2- ان يقوم التعاون على أساس المساواة بين جميع الدول في حقوق السيادة والسلامة الإقليمية

1- محمود مدحت مصطفى،" الاتفاقيات الدولية وحوض نهر النيل (2) قواعد هلسنكي"، bit.ly/3FjYkzc تاريخ الاطلاع 10-05-2025، الساعة 22:59

3-عند استخدام وإدارة المياه المشتركة من قبل إحدى الدول يجب ان تراعي حقوق باقي الدول المشاركة في هذه المياه

4- حقوق الدول المشاركة يجب ان تكون على أساس تنصيف عادل لتعزيز ودعم التضامن والتعاون الدولي

والجدير بالذكر هنا ان مؤتمر "ماردل بلاتا" ركز على ضرورة التعاون بين دول النهر أو المجرى المائي الدولي من أجل المزيد من التنمية المستدامة لجميع دوله على أساس من الترابط الاقتصادي والتشارك فيما بينها[1].

إتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير الملاحة 1997

أبرمت الاتفاقية في 21 ماي 1997 ، تضم 17 مادة، تمت الإشارة في بداية ديباجتها إلى الوعي التام لأطراف الاتفاقية بالأهمية الكبيرة للمجاري المائية الدولية واستخداماتها في الأغراض غير الملاحية وأهم موادها تمثلت في المادة الخامسة من الباب الثاني التي تتضمن حق الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين فدول المجرى المائي تتشارك في استخدامه والانتفاع منه بطريقة منصفة ومعقولة مع ضرورة المحافظة عليه وحمايته والتعاون على تنميته. أما بالنسبة للانتفاع المنصف من المجرى المائي الدولي فركزت عليه المادة السادة من الاتفاقية بسردها للعوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول وهي على سبيل المثال تلك التي لها صفة طبيعية كالعوامل الجغرافية و البيروغرافية، بالإضافة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية وعدد السكان المنتفعين منه نصت كذلك الاتفاقية على ضرورة حماية المجرى المائي وعدم التسبب في أي ضرر ذي شان في المادة السابعة بينما المادة الثامنة دعت الضرورة الالتزام العام بالتعاون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي، كذلك تم النص في هذه الاتفاقية المنظمة لإدارة وتسيير المجاري المائية الدولية في الباب الثالث على ضرورة وأهمية تبادل المعلومات المتعلقة بالتدابير المزمع اتخاذها على حالة المجرى المائي والتي يمكن ان يكون لها أثر ضار ذو شان على دول أخرى من دول المجرى، كما نصت المادة 26 من الاتفاقية، والمتعلقة بالانشاءات على العمل التشاوري في حالة تشغيل وصيانة الانشاءات أو المرافق على المجرى المائي تمثل اتفاقية الأمم المتحدة العام 1997 بشان

[1]- المرجع السابق.

قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأعراض غير الملاحية إسهاماً هاماً في تعزيز سيادة القانون في هذا الميدان من ميادين العلاقات الدولية الذي يزداد أهمية، وفي حماية وصون المجاري المائية الدولية في حقبة تتسم بنقص الماء بصورة متزايدة[1].

القواعد القانونية في اتفاقية الأمم المتحدة عام1997 م.

أولا : الإتفاقية إطارية.

ان هذه الإتفاقية تمثل إطارا عاما يشمل ويضم مجموعة من المبادئ العامة الرئيسية والأحكام المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الانهار في غير شؤون الملاحة ، بحيث قد يلزم ان يتم وضع إتفاقية أو إتفاقيات جديدة بشان نهر معين أو جزء منه، وذلك تأسيسا على تنوع الأوضاع الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والسكانية الخاصة بأحواض الانهار المختلفة

ثانيا : إحترام إتفاقيات المياه السابقة.

لقد نصّت المادة الثالثة من الإتفاقية على ألا يؤثر أي نص من نصوصها على حقوق دول أي مجرى مائي أو التزامات تلك الدول الناشئة عن إتفاقيات سابقة يكون معمول بها من قبل ، وذلك في اليوم الذي تصبح تلك الدول طرفا في إتفاقية الأمم المتحدة للمياه، ويعني ذلك أحقية مصر والسودان في إستمرار سريان الإتفاقيات المنعقدة سابقا خصوص مياه النيل ، إذا ما كانت طرفا في هذه الإتفاقية[2].

ثالثا : الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان

لقد نصّت المادة الخامسة على ان تنتفع دول المجرى المائي المشترك، كل في إقليمه بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة وتشارك تلك الدول بعضها في استخدام المجرى، وواجب التعاون على حمايته

[1] – ستفين سي ماكفري،" اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية لاغراض غير الملاحة"، كلية ماكروج للحقوق، 2010

[2] – عامر منصوري، "تأثير مشروع سد النهضة على العلاقات الاثيوبية المصرية"،مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص19

رابعا : وضع جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الإعتبار.

نصت المادة السادسة على الانتفاع بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة يتطلب أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة الخاصة بكل دولة على حدة في الحسبان.

خامسا : عدم التسبب في ضرر جوهري.

من بين التدابير التي تتخذها دول المجرى المائي الدولي ، خاصة عند الانتفاع به داخل أراضيها كل الإجراءات المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذو شان لدولة أخرى ، وتتخذ الدول – التي تسبب إستخدامها هذا الضرر في حالة عدم وجود إتفاق على هذا الاستخدام – كل التدابير المناسبة مراعية أحكام المادتين الخامسة والسادسة بالتشاور مع الدول المتضررة من أجل تخفيف هذا الضرر أو إزالته، والقيام عند الضرورة بمناقشة مسألة التعويض[1].

سادسا: الإخطار المسبق.

ان الإخطار المسبق في حقيقته يمثل إحدى صور مبدأ التعاون النهري بين دول الحوض الواحد ، باعتباره من الإجراءات الواجب إتخاذها من قبل الدول التي ترغب في إقامة المشروعات المائية ومن بينها السدود، وذلك بقصد تحقيق الاستخدام الأمثل، وعدم إلحاق الضرر بمصالح الدول الأخرى.

ان الإلتزام بالإخطار المسبق ينشأ عندما تعتزم إحدى دول الحوض المشترك على إدخال إستخدام جديد لمياه أو إضفاء تعديل على استخدام موجود فعلا يكون من شانه التأثير سلبا على باقي دول الحوض أو أحدها ، فهنا يجب عليها إخطار تلك الدول بالأعمال والإجراءات التي تزمع إتخاذها ، كما يجب عليها في الوقت نفسه ان تزودها بكافة البيانات المرتبطة بها، وذلك حتى يتسنى للدول محل التأثر دراسة هذه الأعمال بشكل واف في غضون فترة زمنية تمكنها من الوقوف على مدى ذلك التأثير على نحو مرض، ونصت المادة الحادية عشرة والثانية عشرة على ضرورة تبادل دول المجرى المائي المعلومات وان تتشاور بعضها البعض وتتفاوض حسب الاقتضاء بشان الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها[2]، وقبل ان تقوم دولة من دول المجرى المائي أو تسمح بتنفيذ التدابير المزمع إتخاذها، ويمكن ان

[1] – المرجع السابق، ص20

[2] – المرجع السابق.

يكون لها أثر ضار ذو شان على دول أخرى من دول المجرى المائي، عليها ان توجه إلى تلك الدول إخطارها بذلك الوقت المناسب ، ويكون هذا الإخطار مصحوبا بالبيانات والمعلومات الفنية المتاحة، بما في ذلك نتائج أي عملية لتقييم الأثر البيئي، من أجل تمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار الممكنة للتدابير المزمع إتخاذها.

ويجدر التنويه إلى ان هذه الاتفاقية قد قررت ان على الدولة المقْدمة على عمل انشاءات معينة ان تبلغ الدولة أو الدول الأخرى قبل الإقدام على أعمال الانشاء هذه بمدة ستة شهور على الأقل، ويجوز من المدة بوصفها مهلة للرد على الإخطار، وألقت الاتفاقيات الالتزامات – على عاتق الدولة التي تريد إقامة مشروع ما على النهر الذي يمر في أراضيها أثناء هذه المدة – وأهمها التعاون وعدم البدء في تنفيذ التدابير المزمع إتخاذها حتى يتم الاتفاق بين الأطراف ذات الصلة.

ان اتفاقية الأمم المتحدة 1997 م في الواقع عبارة عن تقنين للعرف الدولي في التعامل مع الانهار الدولية ، وهي مُتّفقة مع كثير من الأسس القانونية الواردة في قواعد هلنسكي 1966م[1].

الفرع الثاني: مفهوم الأمن المائي

المياه العذبة هي أهم مورد على الإطلاق بالنسبة إلى البشرية، فهي تقترن بجميع الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يضطلع بها الانسان، والمياه هي ركيزة الحياة على سطح الأرض، ويمكن ان تكون عاملاً يعزز أو يعرقل التقدم الاجتماعي والتكنولوجي. كما يمكن ان تكون مصدراً للرفاه أو البؤس، أو سبباً للتعاون أو التنازع .

من بين التعاريف التي أعطته منظمة الأمم المتحدة للأمن المائي بانه قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة للحفاظ على سبل العيش، ورفاهية الانسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[2].

أما "محمود أبو زيد" وزير الأشغال والموارد المائية لجمهورية مصر العربية سنة 2000 فقد قدم مفهومه للأمن المائي بانه: "إدارة الموارد المائية المتاحة وتدبير مصادر متجددة ومتواصلة لضمان حق الأجيال

[1]- المرجع السابق،ص21

[2]- ستفين سي ماكفري، المرجع السابق، ص 4

الحالية والقادمة من مياه شرب نظيفة ومياه كافية لمجالات التنمية المتعددة من زراعة وغيرها، مع توفير المناخ البيئي السليم لضمان حماية تلك المصادر المائية " وهناك من نظر إلى مفهوم الأمن المائي على انه: وضعية مستقرة الموارد المياه يمكن الإطمئنان عليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها ، وهناك من ينظر إلى الأمن المائي بانه شحّ المياه وعلى انه يعادل انعدام الأمن المائي وبالمقابل تعبير الأمن المائي يشير إلى توفر إمدادات مياه كافية لتلبية متطلبات سكان بلد معين[1].

وبناء على ما تم تقديمه من تعاريف مختلفة للأمن المائي نجد انه المفهوم يتركز حول وجود موارد مائية ومياه صالحة للشرب وللاستعمال البشري بكميات كافية تساعد على القيام بعمليات التنمية الصناعية والزراعية بشكل مستمر ولذلك وجب المحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني.

ان الماء مورد معرض للخطر بفعل عوامل كثيرة منها الطبيعية كالتدهور البيئي والتغيرات المناخية (الاحتباس الحراري، الجفاف الفياضات.....)، ومنها ما هو يفعل الانسان كالتلوث وسوء الاستغلال وعدم ترشيد استهلاك المياه من طرف الأفراد والجماعات جعل هذا المصدر الأساسي للحياة مهدد بالاندثار والانعدام. فقد ورد في رسالة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو، بمناسبة اليوم العالمي للمياه الموافق 22 مارس جاء فيها تؤثر المخاطر المتصلة بالموارد المائية على 80% من سكان العالم، وتلوح في أفق سنة 2070 أزمة مائية جسيمة، والموقف الداعي إلى التصرف على النحو المعتاد غير مقبول، ان التصرف في المياه شان علمي، لكنه أيضا شان سياسي، وهو مرتبط بالحوكمة وبالقيم المجتمعية علم جديد يتجاوز التخصصات يفرض نفسه اليوم بإلحاح.

المطلب الثاني: القواعد القانونية لإستخدام مياه الانهار الدولية

ان إسم الانهار الدولية غالبا ما يطلق في القانون والتعامل على مجاري المياه الصالحة للملاحة، بشكل طبيعي، والتي تفصل "انهار متاخمة"، أو تجتاز "انهار متتابعة" أقاليم تتعلق بعدة دول، ومن المسلّم به على العموم ان الانهار التي تتطابق مع هذا التعريف، يجب ان تخضع لنظام قانوني خاص يطلق عليه

[1] – فاطمة رحيم،نفس المرجع، ص 30.

"نظام التدويل"، لان هذه المجاري وان كانت جزءا من إقليم الدولة، فهي أيضا وسيلة من وسائل الحياة الاقتصادية الدولية ،غير ان هذا النظام لم يستقر إلا بعد تقلبات جمة[1].

أما مياه الانهار فهي عنصر متحرك كالرياح والسحب، أو هي كما تعبر عنها المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية "كالطيور المهاجرة في جماعات"، ومن ثم تتعلق بها مصالح أكثر من دولة، والمياه قد تجري اليوم في دولة ما لم تنتقل في اليوم التالي إلى دولة أخرى، أو قد تصبح جزءا من البحار والمحيطات، وإذا كان إختلاف أوجه إستغلال مياه الانهار الدولية، التي تعتبر أهم ما يشغل قانونا القانون الدولي للمياه في العصور الحديثة من إستخدام في أعمال الملاحة إلى إقامة السدود لتوليد الكهرباء إلى إستخدام مياهها في الزراعة وغيرها.

لقد أصطلح القانون الدولي التقليدي على إعطاء تعريفا لنهر الدولي حيث قال: "هو ذلك النهر الذي يشق مجراه من دولتين متجاورتين أو عبر إقليم أكثر من دولة"، ومن ثم ما يميز النهر الدولي من النهر الوطني هو عبوره أو مجاوزته لإقليم أكثر من دولة، بينما النهر الوطني لا يتجاوز حدود دولة واحدة وتخضع مياهه لسيادة الدولة[2].

وفضلا عن ذلك يشترط لكي يكون النهر دوليا ان يكون صالحا للملاحة في جميع أجزائه، فان لم يكن كذلك فلا يعد النهر دوليا، حتى لو كان النهر يمر أو تجاوز إقليم أكثر من دولة.

وفي ظل التقدم التقني و المواكبة القانونية لهذا التقدم ظهر مفهوم جديد في القانون الدولي يأخذ باصطلاح (المجرى المائي الدولي)، أو (شبكة المياه الدولية) و هذا الاصطلاح تضمنته الإتفاقية التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 1997م بشان إستخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية وعرفته بانه "شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها مع الطبيعة بعضها البعض كلا واحدة نحو نقطة وصول مشتركة".

لقد سعى القانونيون والمنظمات الدولية لدراسة كيفية إستغلال الانهار الدولية، ووضع القواعد التي تنظم أسلوب اقتسام وإستغلال المياه التي تجري فيها، حفاظا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول

[1]- عامر منصوري،نفس المرجع، ص 15

[2]- المرجع السابق.

والمجتمعات، وفي هذا المجال ظهرت الخلافات بين الدول بسبب تركيز كل دولة على مصالحها الخاصة، والشعور القومي المتزايد لدى بعض الدول التي تتصرف بمفردها للاستفادة الكاملة بمياه النهر المشترك دون النظر إلى الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى المتشاطئة للنهر الذي يمر بأراضيها[1].

ان قواعد القانون الدولي مرتبطة مباشرة بالقوانين القومية حيث يتم التوافق مع المعايير الدولية وتختبر بالتناغم مع المعتقدات الأساسية لسيادة الدولة. وهكذا تكون الحدود المشتركة بين القوانين القومية والدولية.

ان تطور القانون الدولي للمياه لا يفصل عن تطور القانون الدولي على العموم، فالمبادئ الأساسية والمفاهيم القاعدية مثل السيادة المتساوية للدول، وعدم التدخل في المسائل ذات الصلاحيات القومية حصريا، ومسؤولية خرق الدول لالتزاماتها الدولية، والحل السلمي للخلافات الدولية تنطبق أيضا على الحالات التي يحكمها القانون الدولي للمياه [2].

ان قواعد القانون الدولي تؤكد ان كل دولة فيها مجرى مياه عابر للحدود مؤهلة لإستخدامه " وملزمة ان تقدم للبلدان المتشاطئة الأخرى "إستخداما عادلا ومعقولا لموارد المياه العذبة المشتركة، هذا الحق والواجب المترابطين يتم تحديدها على أساس كل حالة على حدة عبر الأخذ في الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة بالموضوع" بما في ذلك مدى الأذى الحاصل" مع خلاصة حول الشرعية الاستخدام المقترح يتم التوصل إليه على أساس الكل، قاعدة الإستخدام العادل والمعقول هذه قاعدة عالمية للقانون العرفي متضمنة في معظم المعاهدات المتعلقة بالمياه، ومتبعة في ممارسات الدول.

وعلى الرغم من انه لم تكن توجد إتفاقيات عامة تحكم عمل الانهار الدولية بسبب إختلاف وضع كل نهر دولي عن الآخر فان هناك معاهدات دولية مهمة أعطت إهتماما لهذا المجال كمعاهدة فينا 1815م ، وهي أول معاهدة تضمنت أحكاما عن الانهار الدولية ، كذلك تضمنت معاهدة السلام المنعقدة في فرساي بباريس 1919م بعد الحرب العالمية الأولى ، ومعاهدة برشلونة 1921م ،

[1] – زكي البحيري، مصر و مشكلة مياه النيل(ازمة سد النضة)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2016، ص 85

2– كريستوفر براشي و آخرون، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الانهار و البحيرات و طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، لبنان، مارس2012، ص 28

ومعاهدة جنيف 1922م بعض البنود والأحكام الخاصة بالانهار الدولية وأساليب إستخدامها والملاحة فيها، وهي من الدلائل الأولية للإهتمام بكيفية التعامل مع الانهار الدولية.

ويوجد أكثر من 300 معاهدة ثنائية عن استخدامات الانهار الدولية ، فضلا عن حوالي 3000 إتفاقية دولية أخرى تعرضت في بعض بنودها للمسألة المائية ، مما يدلل على ان الدول لديها إقتناع بانها لا تستطيع ان تتصرف بشكل منفرد في مياه الانهار التي تمر بها[1].

وقد أكدت جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك 1958م على " ان أي نظام للانهار والبحيرات ينتمي الحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة ، وكل دولة مشتركة في نظام مالي دولي معين لها الحلو في نصيب معقول من الاستخدامات المقيدة المياه الحوض[2].

المطلب الثالث: نظريات الانتفاع بمياه الانهار الدولية

مرت عملية تشكل الأسس النظرية للتعامل مع الانهار الدولية المشتركة بين دولتين أو أكثر بمراحل وتغيرات ارتبطت بالأساس بمشاكل أو نزاعات واقعية على مياه الانهار المشتركة ، علما بان هذه النزاعات لم تظهر أصلا إلا على ضوء التطور التكنولوجي وما نتج عنه من قدرة البشر على إقامة خزانات المياه الكبرى والسدود ونقص المياه من الأحواض الطبيعية للانهار إلى مناطق أخرى تتوافر بها الأراضي الزراعية وتفتقر إلى المياه[3].

نظرية السيادة الإقليمية المطلقة:

يعني هذا المبدأ، أو المفهوم حق الدولة – التي ينبع النهر من أراضيها – المطلق، ان تتصرف فيه كما يحلو لها، وهو ما أصطلح على تسميته بأسلوب الإدارة الفردية.

الفكرة الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي انه لا توجد ثمة قواعد قانونية دولية تحكم إستغلال الانهار الدولية، وتلك الفكرة أو النظرية التي يطلق عليها قانون "هارمون" "المدعي العام

[1]- زكي البحيري،المرجع السابق، ص 85

2- عامر منصوري، نفس المرجع، ص 17

[3]- المرجع السابق ص 25

الأمريكي في 1895م" الذي صاغ هذه النظرية ليضع أساسا للنزاع الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول نفر ريو جراند "Rio Grande " الذي يجري في الدولتين، وتأتي منابعه من جنوب الولايات المتحدة، ويتلخص مضمون هذه النظرية في "حق كل دولة في ممارسة سيادتها المطلقة على الجزء الذي يجري في أراضيها من أي تمر دولي"، ومعنى ذلك انه إذا كانت الدولة النهرية دولة منبع فان هذه النظرية تعطيها الحق المطلق في السيطرة الكاملة على مياه النهر دون باقي دول النهر، ولم تطبق هذه النظرية عند عقد معاهدة المكسيكية والولايات المتحدة وان تطبيقها يضر مصلحة الفلاحين المكسيكيين في دولة 1906 ، ويرفض هذه النظرية معظم واضعي القانون الدولي المشغولين بالشؤون المائية خاصة في تجميع ومعهد القانون الدوليين[1].

هناك نماذج أخرى لم تكتمل المحاولة بعض الدول اعتماد نظرية السيادة المطلقة في تسوية نزاعاتها المائية مع دول شريكة لها في انهار دولية مثل النزاع على نهر الجانج بين الهند وبنجلاديش الذي انتهى بتسوية قائمة على أساس الاستغلال المشترك للمياه. ويمكن القول ان نظرية السيادة المطلقة أو "قانون هارمون" يفتقد لأي مقبولية دولية على المستوى النظري خاصة وانه لا يستند لأي أسس عادلة يمكن قبولها عقليا وأخلاقيا، لكن ذلك لم يمنع تطبيق بعض الدول له في الواقع العلمي، ونظرية السيادة الإقليمية المطلقة بدورها تشمل على

ا – نظرية السيادة الإقليمية المشتركة:

لقد ذهب بعض القانونيين الدوليين إلى المطالبة بتطبيق نظام السيادة أو الملكية المشتركة على الانهار الدولية ، فالنهر الدولي ملك مشترك بين جميع دول حوض النهر الدولي ، بحيث تكون حقوق تلك الدول متساوية ومتكاملة، لا تنفرد إحداها دون الأخرى باستغلال المياه، كما لا يحق لها التصرف في هذه المياه سوى بإجماع آراء الشركاء، ومن حق أي دولة ان تعترض على تحويل مياه النهر عن مجراه الطبيعي أو انقاصها ولو بإستخدام القوة، وعليه فان دول النهر المشترك لا تمتلك حقا أو سيادة خاصة على أجزاء النهر الداخلية في نطاقها الإقليمي، وانما تملك جميعا حقا مشتركا على النهر بوصفه وحدة طبيعية ذات كيان جماعي، وعلى الرغم من ان هذه النظرية تهدف أساسا إلى تحقيق المصلحة المشتركة الجميع دول النهر الدولي فانها في الوقت نفسه تنطوي على نوع من التحكم الذي يصعب

[1] – زكي البحيري، المرجع السابق، ص 97

تبريره، لانها تبيح لأي دولة حرية الإعتراض المطلق على مشروعات التنمية الانفرادية لأية دولة أخرى من دول النهر حتى لو كان تأثيرها ضئيل على مياه النهر[1].

ب – نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:

ان هذه النظرية تقوم على أساس التوفيق بين المصالح المائية لدول حوض النهر بشكل يتسم بالعدالة، وتأخذ في الاعتبار إحتجاجات كل دول الخوص، والحصص التاريخية الخاصة بما كعامل محدد الماهية التقسيم العادل للإيراد النهري على دول الحوض ، وتشير النظرية إلى انه لا يجوز تحويل مجرى النهر إذا كان من شان ذلك التحويل ان يلحق ضررا مهما بالحقوق المائية للدول التي يعبر النهر أراضيها"، وهذا يعني ان دول المنبع مقيدة في مسألة تحويل مجرى النهر حيث لا يحق لها ذلك، لانه يضر بمصلحة دول المجرى الأوسط ودول المصب، في حين ان أي تصرف للدول الأخيرة لا يضر بمصالح دول المنبع بطبيعة الحال، والواقع ان هذه النظرية تتيح لدول المصب حرية أكبر في التعامل مع النهر ومجراه طالما انها ملتزمة بالتقسيم العادل لمياهه، وتعتبر هذه النظرية وهي الأكثر واقعية وانسانية وأخلاقية، هي مصدر وأساس القانون الدولي المعاصر في مجال الانهار ومجاري المياه الدولية المشتركة.

نظرية الوحدة الإقليمية:

بموجب هذه النظرية تسمح الدول المشتركة في نهر واحد ان يجري إختراق مجاري النهر وفروعه بصورة طبيعية، على ألا تحدث أية عرقلة لسير مياه النهر، ويترتب على الأخذ بهذه النظرية ان دول أعلى النهر لا يمكنها ان تستغل المياه أكثر من إستغلالها في الوقت القائم، وحتى إذا كان النهر يمر في دول أعلى النهر دون إستغلال فان دول أسفل النهر المستغلة له من قبل هي وحدها التي لها الحق في إستغلال مياه النهر دون غيرها، وتعود نظرية الوحدة الإقليمية إلى مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي هو مبدأ التكامل الإقليمي، ومقتضى هذا المبدأ ان أي إعتداء على حقوق الدولة النهرية في جميع أقسام أقاليمها تمنع قانونا، وقد عبرت مجموعة كبيرة من الوثائق الدولية من واجب الإمتناع عن أفعال التهديد أو العدوان، واستخدام القوة ضد التكامل الإقليمي الذي لا يجوز المساس به ، كقرارات باندوج 1954 م، وتقرير لجنة التعايش السلمي المعروض في مؤتمر مجمع القانون الدولي في طوكيو

[1]- المرجع السابق، ص 100

1964 م، ونظرة للوحدة الطبيعية الحوض النهر ، فان التصرف الانفرادي في نطاق الوحدة الإقليمية يعتبر تصرفا غير لائق ، وغير ودي من أضر بوحدة حوض النهر [1].

[1]- المرجع السابق، ص 98

الفصل الثاني

أزمة سد النهضة وانعكاساتها على العلاقات المصرية–الإثيوبية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل

تتمتع منطقة حوض النيل بأهمية استراتيجية بالغة، كونها تضم 11 دولة تعتمد بدرجات متفاوتة على مياه النهر لتلبية احتياجاتها من الشرب والزراعة والطاقة. يشكل النيل مصدرًا حيويًا للأمن المائي والغذائي، خاصة لمصر والسودان اللتين يعتمدان عليه بشكل شبه كامل. كما ان النهر يمثل محورًا للتعاون أو التوتر بين دول الحوض، بحسب إدارة الموارد المائية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد المنطقة ذات أهمية جيوسياسية، نظرًا لتأثيرها في استقرار القرن الإفريقي، وارتباطها بمصالح إقليمية ودولية متشابكة تتعلق بالتنمية، والطاقة، والأمن.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من منظور سياسي

من المناطق الأكثر أهمية والتي تأخذ البعد الاستراتيجي نجد تلك المناطق المتواجدة في القارة الإفريقية كمنطقة حوض النيل حيث نجد ان لها بعد استراتيجي هام وفعال سواء في القارة الإفريقية بالخصوص والعالم بشكل عام ، حيث لها موقع جغرافي هام فإذا ما أردنا ان نحدد ذلك الموقع الجغرافي الهام فان منطقة حوض النيل تطل على أهم البخار في العالم كالبحر المتوسط والبحر الأحمر بالإضافة إلى المحيطات المحيط الهندي و من المناطق الإفريقية الأكثر تموقعا في هذه المنطقة نجد إحدى الدول الإفريقية مثل الكونغو والتي تقع على المحيط الأطلنطي غرباً وهي تتحكم في أهم للمرات الملاحية[1]، حيث لها سيطرة على أهم الممرات البحرية في العالم ، ونقصد ببذلك قناة السويس وكذا مضيق باب المندب ،بمثل هذه المناطق التي لها دور فعال في عملية الربط التجاري بين منطقتي الشرق والغرب.

تشمل منطقة حوض النيل منطقة حوض العلى مجموعة من المناطق والتي يبلغ تعدادها إحدى عشر دولة ، هذه الدول التي تستثمر وتستغل مدى عضويتها بالإتحاد الإفريقي لتبسط على مدى تأثيرها الفعال والمباشر على ما يحصل في الساحة العالمية وخصوصا الإفريقية مستغلة في ذلك تميزها عن باقي دول العالم بموقعها الممتاز ودنوها أكثر من تلك المناطق ذات المصالح الحيوية للدول الكبرى .

ان بمثل هذه المناطق الهامة ذات البعد الاستراتيجي الهام كونها من أهم المناطق عبورا فهي واجهة لا بد للدول ذات المصالح التجارية ان تلجأ بواليها باعتبارها بوابة عبور لوسط وجنوب إفريقيا والشيء الذي يجعلها أكثر ارتباطا بكل من قارتي أوروبا وآسيا هو ذلك الموقع والذي أسلفنا عليه كونه هام،

[1]- أحمد محمد ابراهيم بليسي،" الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض النيل"، مجلة الدراسات الأفروآسياوية، العدد11، ص271

أما التأثير على سياسات الدول الكبرى بكل من القارة الأوروبية وقارة آسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القارة الإفريقية بوجه خاص فان لمنطقة حوض النيل دور كذلك حيث انها تضع مدى بسطها وهيمنتها على الحياة السياسية بدول حوض النيل لضمان حتى لا تأخذ تلك المصالح الإستراتيجية أيّ نوع من التأثير السلبي ، وإذا ما اتجهنا إلى الشرق ولمنطقة حوض النيل فيمكن الإشارة إلى انها تضم بعض المناطق العربية بحيث تأخذ صفة المنتصف المنطقة العربية والتي بما انه تتواجد بها دوليتين عربيتين واللتان تتعلقان بدول المصب وهما مصر والسودان مما لها من الأهمية الإستراتيجية حيث تكمن أهمية التموقع في مختلف المجالات كتنمية العلاقات مع الدول العربية سواء البلاد العربية المتواجدة في الخليج العربي أو تلك الدول المتواجدة على ساحل البحر المتوسط حتى المغرب العربي. وأيضا دول المغرب العربي كالجزائر وليبيا وتونس والمغرب[1].

ولا يقل الدور الاستراتيجي والموقع الهام لمنطقة حوض النيل في الساحة الإفريقية والعربية بذلك الدور الفعال والبارز لها في أكبر الهيئات العالمية كهيئة الأمم المتحدة حينما يتعلق الأمر بعلاقة دول هده المنطقة بالهيئة حيث بات من الوزن الذي تأخذه وتتميز به في اللجوء إلى اتخاذ قرارات الأمم المتمثل من قبل هذه الهيئة ونضر مثالا عن هذا حينما أصدرت الأمم المتحدة قراراً باعتباره يقر فيه ان للدول الإفريقية ذات الصبغة العضوية الإفريقية مسئولة كامل الدور والمسؤولية باعتبارها منظمة كغيرها من المنظمات تسعى وتقوم بالدفاع عن صنع وإقرار السلام .

لقد أقدمت بعض دول المصب مستغلة ذلك الموقع الهام والدور الإقليمي أثناء عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن في الفترة مما بين يناير 2016 م و يناير 2018م ، ونقصد بذلك دولة مصر لكي يكون لها وزن بان تلقي بموقفها ودورها ألتأثيري على قرارات مجلس الأمن ودلك من أجل الوصول إلى حل القضايا المتعلقة بمنطقة الحوض متبعة في ذلك خطوات وسياسات معبرة عن المشاكل والقضايا التي تعاني منها دول الحوض ملتجئة في الوقت ذاته لإيجاد السبل والطرق و الحلول لتلك المشاكل العالقة بالمنطقة خصوصا وان مصر تولت بعد ذلك منصب رئيس مجلس السلم والأمن الإفريقي في دورة نوفمبر 2021م

[1]- المرجع السابق، ص 272

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الاقتصادي

الزراعة بمنطقة حوض النيل

فيما يخص الجانب المتعلق بالزراعة في منطقة الحوض والذي يمتلك ثروة مائية هائلة سواء من الانهار أو مياه الأمطار مما يجعل استعمال واستخدام بمثل هذه المياه بشكل قليل ومن ناحية أخرى إمكانية استغلال قليل للمياه الجوفية وعلى العموم فان ما يلاحظ هو تتنوع المحاصيل الزراعية طبقاً لتنوع النطاقات المناخية بالمنطقة كالآتي:

1- تأخذ النسبة المئوية للزراعة 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي لبلد بحجم البورندي ومن أهم المحاصيل الزراعية : الموز و الفاصولياء و البطاطا الحلوة والذرة البيضاء.

2- أما الزراعة في منطقة الكونغو فانها تأخذ نسبة 38.1% من الناتج المحلي الإجمالي أما في ما يتعلق المحاصيل الزراعية لهذه الدولة نجد : قصب السكر والتبغ والنخيل والكاكاو والبن.

3- أما الزراعة في مصر فانها تمثل ما يقارب نسبة14.4% من إجمالي الناتج المحلي ، أما المحاصيل الزراعية المهيمنة والمتواجدة بكثرة :القمح والشعير والفول والعدس والذرة والحلبة والبصل والعنب والزيتون والخيار[1].

4- تمثل الزراعة بإريتريا ما يقرب من (23.5%) من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية هي (الذرة الرفيعة والدخن والشعير والقمح و البقوليات والخضروات والسمسم وبذرة الكتان

5- الزراعة بإثيوبيا تمثل نسبة 43% من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية: القمح والذرة الصفراء والبن والزيتون وقصب السكر.

6- تمثل الزراعة بكينيا بنسبة 27.1% من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية المتواجدة هناك : البن والشاي والذرة والقمح وقصب السكر والخضروات.

7- أما فيما يخص دولة بوروندي فان نسبة المحاصيل الزراعية فيها 38.1% من الناتج المحلى الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية نجد : الموز والفاصوليا والذرة و البطاطا الحلوة.

8- وفي دولة السودان تمثل الزراعة نسبة ما يقارب 28.8% من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية: الصمغ العربي والذرة الرفيعة والدخن والقمح والذرة الشامية والأرز.

[1]- المرجع نفسه، ص273

9- تمثل الزراعة بتنزانيا ما يقرب من (18.9%) من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية هي اللوز والذرة الرفيعة والقمح و بعض الخضراوات.

10- تمثل الزراعة في منطقة أوغندا نسبة 33.1 من الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم المحاصيل الزراعية: البن والشاي والقطن والتبغ والبطاطس.

المعادن والثروات الطبيعية بمنطقة حوض النيل

أهم المعادن بمنطقة حوض النيل هي الحديد والذهب والنحاس والفوسفات وكذلك مواد البناء الجبس والأسمنت والمحروقات مثل البترول والغاز الطبيعي وتمتاز إثيوبيا بانتاج الذهب والرخام وتمتاز مصر بانتاج الحديد والفوسفات وهناك مساحات شاسعة من منطقة حوض النيل لم يتم عمل مسح جيولوجي لها حتى الوقت الحالي ومعظم الموارد التعدينية تقع تحت احتكار الشركات أوروبية وأمريكية

الصناعة بمنطقة حوض النيل:

تزخر منطقة حوض النيل بصناعات متنوعة ومن بينها: صناعة السكر والأسمنت والغزل والنسيج وتعليب الفواكه والخضراوات بجانب البتر وكيماويات بسبب وجود الأيدي العاملة والخامات ومصادر الطاقة والأسواق أما بالنسبة لمصرفان أهم الصناعات التي تزخر عليها صناعة الفخار والنحاس والجلود والأسمنت والأثاث والأخشاب والحديد والصلب،[1] أما في منطقة السودان فان أهم الصناعات المتواجدة فيها :السكر والزيوت النباتية والجلود والحنة المصنعة والصابون وفي إثيوبيا صناعات الأغذية والمشروبات والمنسوجات والجلود والكيماويات والأسمنت والصناعات المعدنية وفي كينيا البلاستيك والأثاث والبطاريات والسجائر والدقيق، أما بخصوص الصناعة في بوروندي فانها تستحوذ على صناعة النسيج، و الصابون والأحذية إضافة إلى الصناعات المعدنية الخفيفة.

التجارة بمنطقة حوض النيل

ان التجارة بمنطقة النيل مرتبطة لها اتصال وثيق بما يسمى نسبة التجارة ومعدلاتها بالقارة الإفريقية والملاحظ على ان هذه التجارة وميزانها لا يتطلع أساسا ان يكون موازيا لتلك المكانة والخيرات التي تستحوذ عليها القارة نظرا لمكانتها نظرا للموارد الطبيعية ، ومن جهة أخرى نلاحظ ان معدلات التبادل التجاري بين دول حوض النيل لا ترقى إلى المستوى المطلوب وما يعكس هذا هو حجم

[1]- المرجع السابق، ص274

الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل حوالي الذي بلغ نسبة 1.17مليار دولار طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2021م

السياحة بمنطقة حوض النيل

ان السياحة بمنطقة حوض النيل يمكن القول بانها منعدمة بدول حوض النيل ما عدا مصر والسودان حيث سياحة الآثار للحضارة الفرعونية والتي تتركز من الجيزة شمالاً حتى دولة السودان جنوباً وهي تشكل مصدراً للدخل القومي بتلك الدول ،كما تنتشر سياحة الغابات بالمناطق الاستوائية ولكن ليس بالحجم الكبير في كل من دولة إثيوبيا والكونغو الديمقراطية وسياحة المحميات الطبيعية بكل من أوغندا وكينيا وتنزانيا وبعض دول وسط إفريقيا

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الأمني/ العسكري

-كما وأشرنا سالفا للموقع الهام والاستراتيجي لمنطقة حوض النيل والذي يميزها عن باقي دول العالم خصوصا الإفريقية منها وكذا سيطرتها على أكبر وأهم الممرات الملاحية العالمية في الشرق الأوسط ، و إشرافها على أهم المحيطات في العالم كالمحيط الهندي، ومختلف بحار العالم كالبحر الأحمر والبحر المتوسط الأمر الذي جعل لها تأخذ أهمية استراتيجية من المنظور الأمني وخاصة مع الدول الكبرى مع الدول الكبرى على غرار الو.م.أ و روسيا ، والصين.

ان التوازن العسكري بمنطقة حوض النيل يرتبط أساسا بالملف الأمني بين دوله حيث يتم الوضع في الاعتبار المصالح الاقتصادية والتجارية للدول المتداخلة بالمنطقة على حساب وحدة واستقرار دول منطقة حوض النيل.[1]

لقد أصبح الإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل من المواضيع التي لها طابع الاهتمام في الوقت الراهن والتي تأخذ حيز من الاهتمام في العلاقات الدولية وعلى قمة السياسة الدولية حيث ان أولويات السياسة الدولية هو تحقيق الأمن والسلم الدوليين بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة النيل والذي يشهد جانب من الاضطرابات من حين لآخر الأمر الذي جعل بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لتأمين أهدافها العسكرية بتأمين الممرات الملاحية بالبحر الأحمر وبكل من مضيق باب المندب وقناة السويس والنزاعات الحدودية والعرقية بدول منطقة حوض النيل تجعل المنطقة سبباً أساسياً في تحديد مصالح بعض الدول المستفيدة من الموارد الطبيعية بالمنطقة، مما

[1]- المرجع السابق، ص275

جعل هذه الدول الكبرى تلجأ إلى طرق أخرى كالتدخلات في شؤون هذه الدول للمحافظة على مصالحها الأمنية وغيرها.

وإذا ما ركزنا على الجانب السياسي خصوصا فيما يتعلق بالاستقرار السياسي فان هذه الدول تعاني كثيرا من هذا الجانب على الصعيد الداخلي، مما يؤدي ويسمح إلى حدوث فوارق وفجوة داخل الكيان ومن ثم طمع الدول ذات المصالح ويوفر مناخاً موائماً لتعاظم دور العامل الخارجي في التأثير على مجمل التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين دول ذلك الحوض ،أما بخصوص قدرة كل دولة في منطقة حوض النيل في المجال العسكري فانها تتفاوت من منطقة لأخرى على الرغم من ان جمهورية مصر العربية تحتل المرتبة الثالثة عشر عالمياً، بينما تأتي إثيوبيا الدولة المنازعة على النهر في المرتبة الستون عالمياً أما بخصوص السودان فان قدرتها العسكرية تحتل مرتبة السبعة والسبعون عالمياً، وتحتل كينيا المرتبة الثالثة والثمانون عالمياً بينما تأتي أوغندا في المرتبة التسعة والثمانون عالمياً ،وتأتي جنوب السودان في المرتبة المائة وعشر عالمياً كل هذا يشير إلى الفوارق العسكرية بين دول حوض النيل[1].

المبحث الثاني: العلاقات المصرية الإثيوبية

تُعد قضية مياه نهر النيل محورًا رئيسيًا في العلاقات بين مصر وإثيوبيا، خاصة مع بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير. ترى إثيوبيا السد مشروعًا تنمويًا لتوليد الكهرباء وتحقيق التنمية، بينما تخشى مصر من تأثيره على حصتها التاريخية من مياه النيل، التي تمثل شريان الحياة لها. ورغم جولات متعددة من المفاوضات، لا تزال الخلافات قائمة حول قواعد ملء وتشغيل السد، في ظل تمسك كل طرف بمصالحه المائية والسيادية. ويُبرز هذا النزاع أهمية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم، يراعي مبادئ القانون الدولي في الاستخدام العادل وعدم الإضرار، لضمان الأمن المائي والاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: محددات العلاقات المصرية– الإثيوبية

أشار "الباحث كينفي إبراهام Nine Brahem " في بحثه عن الكاتب والباحث الإثيوبي "يعقوب أرسانو"، يمكن القول انه هناك احتمالا بنسبة كبيرة للصراع حول المياه في حوض النيل بين دول منابع النهر ودول أدناه، ويرتبط ذلك حسب الباحث إلى ان أعداد السكان خاصة في دول المنبع تتزايد بدرجة كبيرة مما يزيد الطلب على زراعة المحاصيل الغذائية، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من المياه، خاصة

[1]- المرجع السابق: ص281

ان مياه النيل مستغلة لحساب ما يسمى بدول المصب كمصر والسودان دون باقي دول الحوض مما يوجد تفاوتا في توزيع المياه قد يؤدي إلى الصراع[1].

تشكل العلاقات المصرية الإثيوبية أحد أعقد العلاقات في القارة الأفريقية، حيث تلعب عوامل متنوعة دورًا في هذا التعقيد، ولعل أهم هذه العوامل هي نهر النيل والبعد المائي، خصوصًا مع توظيف هذا البعد من جانب أطراف إقليمية ودولية طوال القرن العشرين، ولعل اعتماد إسرائيل على استراتيجيات شد الأطراف منذ عام ١٩٥٥ يعد عاملًا مركزيًّا في تعقيد العلاقة، أيضًا لجأت إسرائيل –في إطار الصراع العربي الإسرائيلي– إلى تطويق العالم العربي عبر عدد من النقاط تقع في تخومه؛ مثل إثيوبيا، والأكراد، وجنوب السودان، وذلك بهدف ان تظل العواصم العربية –خصوصًا القاهرة– مشغولة ومستنزفة مع هذه التخوم لتأمين مصالحها الحيوية، ومن غير شك فان أهم مصالح مصر هو أمنها المائي الذي يُعد أحد عناصر الأمن القومي المصري.

وبطبيعة الحال تفرض جملة المتغيرات الراهنة تفاعلات من نوع جديد على مستوى العلاقات الثنائية بين القاهرة وأديس أبابا، تحت مظلة عامل جديد هو بناء سد النهضة، وما ترتب عليه من تصاعد التوتر بين البلدين، وإحداث متغيرات ذات تأثير مستقبلي يتحدد مدى إيجابيته أو سلبيته طبقًا لمخرجات التفاعل الراهنة بشان سد النهضة، وان كان ذلك لا ينفي ان المحددات الحاكمة والتاريخية في علاقات البلدين ما زالت مؤثرة، وهو ما يتطلب إجمالًا إرادة سياسية إيجابية في العاصمتين المصرية والإثيوبية، بما يوفر عوامل الاستقرار في الإقليم وفي كلا الدولتين أيضا[2]،حيث كانت العديد من المواجهات البينية.

وعليه يجب ان تتقدم العلاقات المصرية الإثيوبية من الخلاف إلى التفاهم والتبادل والحوار، خاصة في جعل الروابط الثقافية متينة بالإضافة العلاقات التاريخية العريقة. هذا بالإضافة إلى انه من شان اعتماد التعاون ان يساعد في حل المشكلات وتجنب الصراعات، فالتعاون بين البلدين يمكن الاشتراك في المشروعات التي تستهدف مياه النيل وبناء السدود على مستوى منطقة المرتفعات الإثيوبية، حيث فاق التبخر متر واحد لكل عام، وثلاثة أمتار في أسوان سنويا ،وبناء عليه يمكن بناء السدود في

1 – هاني رسلان، "رؤية نقدية لادارة ازمة سد النهضة"، السياسة الدولية، المجلد50، ص134

2 – أماني الطويل ،"العلاقات المصرية الاثيوبية بين المحددات و التعقيدات"، مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية، bit.ly/3Fv1OyH بتاريخ 23-08-2020، تاريخ الاطلاع: 01-05-2025، الساعة 18:44

مرتفعات إثيوبيا وعلى مخرج النيل الأزرق سيوفر الكثير من الكميات المائية التي تضيع بسبب التبخر لصالح كل من مصر وإثيوبيا[1].

يشير الكاتب الكيني "أرثر أو يرو" ان التعاون هو الذي يدفع لتحقيق توافق حقيقي بين دول حوض النيل، وذلك عن طريق التفاوض بان تحدد دول الحوض مشكلاتها الجماعية، ولا تركز فقط ادعاءاتها ونظرياتها القديمة، فمعظم دول الانهار الدولية قامت بعقد اتفاقيات حددت بموجبها سبل التعامل وحقوق الدول المائية فيها، يستثنى منها دول النيل التي لا تزال تسعى لتحقيق ذلك.

لقد تبلور التضامن والتعاون العربي المصري في المجال المائي عام 1987، وذلك من خلال زيارة وفد إثيوبي لمصر، حيث ضم مجموعة خبراء لمناقشة مشروع خاص بإقامة خزان على بحيرة تانا والثاني إقامة سد على نهر البارو، بهدف حجز 8 مليار م من الفيضان لصالح مصر والسودان وإثيوبيا، من جهة أخرى تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عال لتنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث بحث الطرفان عام 1989 أوجه الاستفادة الكاملة من مياه النيل، وفي مجال الموارد المائية أبرم اتفاق مع إثيوبيا للتعاون المائي، حيث تمّ إقامة جهاز الانذار المبكر للتنبؤ بإيراد المياه من خلال لجنة تنمية حوض النيل لإقامة المشروعات اللازمة كدول حوض نهر النيل.

يعتبر شهر جانفي من سنة 1990 من بين الشهور التي أبانت فيه إثيوبيا توجهها وتأييدها من خلال المشاركة في المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو التي دعت إليه مصر للاتفاق حول كيفية استغلال مياه النيل الأزرق، حيث يعد تأييد و موافقة إثيوبيا للمشاركة في المؤتمر تحولا هاما في موقف إثيوبيا والتي كانت ترفض من قبل اجتماعات مجموعة الاندوجو، ويظهر التعاون الإثيوبي المصري أيضا في المجال المائي خلال عام 1993 العام الذي تم فيه توقيع إطارا عاما للتعاون الإثيوبي المصري بين البلدين من خلال "مبارك و زيناوي"، حيث جاء في هذا الاتفاق تعهد الطرفان بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، كما قام الطرفان بالتعاهد والتشاور في المشروعات ذات الفائدة المشتركة، والعمل على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل، وقد عرف عام 2002 تطورا جديدا بين مصر وإثيوبيا من شانه ان يدعم العلاقات المائية

1- نفس المرجع

الإثيوبية المصرية، حيث نتج عن زيارة وفد برلماني مصري لإثيوبيا في نفس السنة أي 2002 أثر واضح بخصوص الحقائق المائية من الطرف الإثيوبي[1].

و الحديث عن معوقات التعاون بين مصر وإثيوبيا تتمثل أساسا في عدة نقاط تتمثل في نقص الحوار بين الجانبين المصري والإثيوبي، بسبب الارتباط بالعوامل التاريخية، المترتبة عن الإستعمار. وهناك أيضا تعدد القوميات والإثنيات في إثيوبيا التي تقف كعائق أمام رغبة إثيوبيا للتعاون في إقامة مشروعات مائية في بعض المناطق نظرا لقلق النظام الإثيوبي من التدخل الخارجي مستغلا وضعها الداخلي المضطرب، فضلا عن عزوف الخبراء الإثيوبيين عن المشاركة الفعالة مع دول حوض النيل للتعاون في مجال تنمية واستخدام موارد الأحواض الدولية وذلك لقلة الخبرة الإثيوبية في المجال، ويعتبر أيضا عدم قدرة لكل من مصر وإثيوبيا على الوصول لاتفاقية ملزمة للطرفين معوقا آخر من معوقات التعاون بين البلدين، وذلك لظروف داخلية وخارجية أعاقت حل المشكلة التاريخية، وذلك اعتقادا من إثيوبيا بان مصر ضد أي تسوية أو اتفاق لن يتم فيه الإشارة إلى حقوقهما التاريخية2.

ان انعدام الاستقرار السياسي يعتبر أحد أكبر المعوقات التي حالت دون تحقيق التعاون بين البلدين، حيث تعتبر إثيوبيا واحدة من دول حوض النيل التي تعاني من الصراعات الداخلية الحادة وعدم الاستقرار، فهذه الوضعية حالت دون تنمية إيرادات النهر المائية، وتنفيذ المشاريع في أعالي النيل الموصلة لمصر وإثيوبيا وباقي الدول الأخرى في حوض النيل، وأثرت أيضا على عدم اتفاق مصر وإثيوبيا على شيء مشترك يخدم تنمية مياه النيل.

أشار الباحث "الخير خالد حنفي" بان العائق الأساسي الذي يتسبب في توتر العلاقات المصرية الإثيوبية هو المياه، حيث يوجد خلافات في وجهات النظر بين الطرفين حيث لا تعترف إثيوبيا بالاتفاقيات المصرية السابقة والخاصة بحصصها المائية من النيل، ولهذا بقي الخلاف بين الدولتين، وخاصة من عدم ارتياح مصر بسبب الأخطار التي يمكن ان تتأتى من بناء سد النهضة.

[1] – ليلى عجال،"الدور الاسرائيلي منطقة حوض النيل و انعكساته على واقع و مستقبل الأمن المائي في دول القرن الافريقي"،رسالة دكتوراه،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة1،باتنة:2018،ص209

[2] – المرجع السابق، ص210

المطلب الثاني: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا

أولا : التعاون والنزاع المائي بين مصر وإثيوبيا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر:

لعل المتمعن في أهداف السياسة المصرية الخارجية تجاه أفريقيا يلاحظ انها تتميز بتركيزها على تأمين مياه النيل، وبناء على ذلك لم يعد في الإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال إخضاع منابع هذه المياه للسيطرة المصرية على نحو ما خططت لذلك السياسات الماضية عبر تاريخ مصر، وانما العمل على تحرير أقاليم المنابع من الاستعمار.

كما يلاحظ وفي عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبحكم انضمام كل من مصر وإثيوبيا إلى الأمم المتحدة ومساهمتهما في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، والعلاقة الجيدة بين الرئيس عبد الناصر والإمبراطور "هيلاسي لاسي"، تأثير تلك العلاقة بشكل واضح على تواري قضية النيل من المباحثات الثنائية المصرية الإثيوبية، مع العلم ان محور اهتمام الدول الإفريقية انذاك كان يتعلق بتصفية الاستعمار، كما ساعد على دعم العلاقات بين الدولتين وتوجههما المشترك نحو إفريقيا[1] .

كلّ هذا فان احتلال إثيوبيا مركزا مهما في السياسة الخارجية لمصر، يمكن اعتبارها مصدر تهديد للأمن المائي المصري، خاصة وان إثيوبيا تمول نهر النيل بما يقارب 86% من إيراده الإجمالي كما انها تتمتع بالقدرة على تحويل مجرى مجاري نهر النيل الإثيوبية والتقليل من الموارد المائية الواردة إلى مصر، وهذا انعكس سلبا على كل منهما وهذا ما أثبتته اتفاقيات النيل التاريخية حسب إثيوبيا. وظل الوضع كما هو عليه حتى ثورة 1952 حيث أعاد الرئيس المصري جمال عبد الناصر باقتراح وانشاء حلف عسكري بين إثيوبيا والسودان كخطوة أولى نحو وحدة وادي النيل ثم وحدة إفريقيا ككل.

لقد أصبح الخلاف واضحا بين البلدين عندما قررت مصر بناء السد العالي دون استشارة لدول المنبع، فتم معارضته من قبل إثيوبيا معارضة قوية، حيث أكدّت هذه الأخيرة على حقها كدولة من دول المنبع في ان يؤخذ رأيها في انشاء السد العالي، بل وقامت بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدراسة إمكانية إقامة السدود والزراعة وتوليد الطاقة على النيل في إثيوبيا، كما ان أمريكا قد سحبت عرضها بتمويل السد العالي في جويلية 1956، مفسرة ومعللة ذلك بعدم عقد مصر الاتفاقية مع دول المنبع، لذلك أصبحت إثيوبيا دولة معادية في نظر الرئيس جمال عبد الناصر، خاصة بعد قبولها قنصلا عاما للكيان في أديس أبابا عام 1956 [2]

[1] – زكي البحيري، المرجع السابق، ص 424

[2] – المرجع السابق، ص426

ثانيا: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا في عهد السادات.

مع بداية حكم الرئيس الراحل انور السادات وبعد بناء ما يسمى بالسد العالي عرفت العلاقات بين مصر و إثيوبيا نوعا من التحسن إلى غاية منتصف السبعينات من القرن الماضي أيام حكم الرئيس الإثيوبي "هيلا ميريام منجستو"، بعد ان أعلن الرئيس السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل إلى ري 35 ألف فدان في سيناء، و مع إمكانية إمداد إسرائيل من خلال ترعة السلام بمياه النيل، فقد أساء ذلك لإثيوبيا، حيث أعلنت ان هذا المشروع ضد مصالحها، بل وتقدمت إثيوبيا بشكوى لمنظمة الوحدة الإفريقية ،حيث اتهمت فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، مما دفع الرئيس انور السادات إلى توجيه خطاب حادّ اللهجة إلى إثيوبيا، أكد فيه ان مصر ستحارب إذا اتخذت إثيوبيا أي إجراء للتدخل في مياه النيل[1].

بدأت مرحلة جديدة مع بداية الثمانينات من حيث العلاقات حيث خففت فيها حدة الخطاب بين البلدين، وحلت محلها صيغة التعاون والتفاهم بين البلدين في محاولة لإستغناء إثيوبيا عن انشاء أي سدود على النيل الأزرق كونها تضر بحصة مصر من مياه النيل ، بعد ان أعلنت إثيوبيا عن مشروع ري تسعى لتنفيذه.

لقد بدأ التفكير في انشاء هيئة فنية مشتركة لدراسة المشاريع والبرامج التي تخص دول حوض النيل، وقام الخبراء المصريون بالدراسة و الإعداد لمشروع منظمة حوض النيل، وتم بالفعل إجراء الاتصالات بالدول المعنية أي دول حوض النيل التسع وقد وجهت مصر الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الري في شهر أكتوبر 1981، لكن مع عملية اغتيال الرئيس انور السادات فقد تم تأجيل هذا المشروع، ولكن مصر استطاعت تكوين منظمة تجمع دول حوض النيل، تحت اسم "الاندوجو"، كإطار للتشاور والتنسيق بين دول حوض النيل، إلا ان أهم عقب ظلت تواجه هذه المجموعة منذ نشأتها حتى الان تكمن في عدم انضمام إثيوبيا وكينيا إليها، حيث ترتبط الأخيرة في الانضمام بإثيوبيا والمنطلق الإثيوبي في ذلك يقوم على أساس انه ليس لإثيوبيا مصلحة في الدخول في اتفاقيات مع ست دول بشان مياه النيل، بينما المستفيد الوحيد هي مصر والسودان، حيث على الدولتين إذا رغبت في إجراء محادثات بخصوص مياه النيل يكون التفاوض مع إثيوبيا فحسب.

[1] – ليلى عجال،المرجع السابق،ص206

ثالثا: التعاون والصراع المائي بين إثيوبيا ومصر في عهد الرئيس حسني مبارك.

ان العلاقات المصرية الإثيوبية خلال عهد الرئيس "حسني مبارك" عرفت في بداياتها نوعا من التحسن والتطور، غير ان الملاحظ عن التصريحات المختلفة التي أدلى بها الرئيس مبارك تعكس ضمنيا بعض التوتر لاسيما بما تعلق بمسألة مياه النيل حيث اعتبرها الرئيس المصري قضية أمن قومي، فخلال اجتماع اللجنة الوزارية للري والموارد المائية صرح بقوله ان قطرة المياه أغلى من الثروة لانها ثروة مصر الحقيقية في الحاضر والمستقبل، ويذهب رئيس مجلس الوزراء الأسبق عاطف صدقي إلى القول بانه لا توجد حكومة عاقلة تستطيع ان تفرط في مياه النيل[1].

وما يمكن ان يسجل على العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة ما بين (1974-1991) انها عرفت نوع من البرود والتراجع في العلاقات الثنائية بينهما، وارتبط ذلك بالتوجه الإيديولوجي لكل منهما، أين اتجهت إثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي ومصر نحو المعسكر الغربي، وقد قامت إثيوبيا خلال هذه الفترة بالتخطيط لتجسيد مشروع مائي بسد "تانابيلس" وبالتحديد عام 1908م[2] ، حيث رأت مصر ان في هذا تهديدا لمصالحها المائية، غير ان سقوط النظام السياسي برئاسة "منجستو هيلا ميريام" قد أدى إلى تأجيل النظر مرة أخرى في قضية مياه النيل. وبعد تولي الجبهة الديمقراطية الثورية الحكم، تم توضيح إطار عام للتعاون بين مصر وإثيوبيا عام 1993 كمحاولة أولى حقيقية لمعالجة القضية الحيوية، ويدعو إلى عدم قصر أوجه التعاون بين الدولتين على النيل فقط بل يتطلعان إلى توسيع مجالات التعاون إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك زيارة "سيوم مفين" وزير الخارجية الإثيوبية للقاهرة شهر أكتوبر 1997، حاملا الرسالة من رئيس الوزراء "ميلسين زيناوي" حيث كان الغرض من الزيارة وضع أسس علاقات ممتدة بين البلدين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتلت ذلك زيارة زيناوي للقاهرة في جوان 1998 تلبية لدعوة الرئيس مبارك[3]، حيث تناقشا حول طرق دعم التعاون والعلاقات الثقافية وسبل حل النزاع الإثيوبي الإريتري بشكل سلمي، وفي شهر ماي 2009 أصدر الرئيس مبارك تكليفات لجميع الوزارات المعنية بزيادة معدلات التعاون مع إثيوبيا خلال المرحلة المقبلة في كل المجالات خاصة الزراعة والتجارة والصناعة والموارد المائية والري.

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق، ص204

[3]- المرج السابق،ص205

غير ان المشروعات التي باشرتها إثيوبيا على النيل الأزرق أثرت بشكل مباشر في العلاقات المائية الإثيوبية المصرية، حيث كما سبق وان تطرقنا في تصريح للرئيس زيناوي حول هذه المشروعات إذ اعتبرها جزء من البرامج الداخلية لنظام الحكم الديمقراطي الحالي في إثيوبيا فبناء هذه المشاريع حسب هو ضمن البرامج الداخلية للحكومة الإثيوبية الأسباب خاصة بإثيوبيا مثل التصحر والجوع وتوليد الطاقة الكهرومائية، وفي هذا السياق عبرت إثيوبيا عن موقفها الرافض للمشروعات المائية المصرية على حوض النيل، لاسيما مشروع توشكا وترعة السلام فقد تضمنت ورقة العمل الرسمية التي قدمها الوفد الإثيوبي الحاضر بالمؤتمر الخامس الدول حوض النيل بتاريخ 02/03/1997 المطالبة بإلغاء اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وكذلك لابد من إلغاء مشروعي توشكا وترعة السلام لانهما سوف يؤديان إلى تضخيم حصة مصر المائية وقد جاءت ردود الفعل الإثيوبية هذه كرفض واضح لشرط الإخطار المسبق، تحت مبرر من حق كل دولة ان تقدم تنفيذ المشاريع المائية التنموية الخاصة بها بغض النظر عن الشرط الذي تتمسك به مصر، وهو ضرورة ان يكون هناك إخطار وتشاور وتدارس مسبق لتلك المشاريع مع مصر قبل تنفيذها.

رابعا التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا بعد 25 يناير 2011

لقد تميزت العلاقات ما بين مصر و دول حوض النيل بعد ثورة 25 يناير بحدوث ان صحّ القول تقاربا نسبيا من خلال تلك الزيارات الدبلوماسية الشعبية المصرية لكل من أوغندا وإثيوبيا والسودان عام 2011 حيث أقدم وفد شعبي مصري إلى التوجه نحو إثيوبيا من أجل الحوار حول مستقبل العلاقات المصرية مع دول المنبع، ودعوة هذه الدول لوقف التوقيع على اتفاقية "عنتيبي الإطارية" وضرورة التوجه لوضع اتفاقية بديلة تسعى لإرضاء جميع دول الحوض، ودفع العمل المشترك والتعاون المثمر بين البلدان والشعوب المحيطة بنهر النيل[1]، ومن خلال تلك الزيارة تقابل الوفد مع رئيس الوزراء "ميلسين زيناوي"، بحيث أقدم على تقديم تصريح لهم بخصوص مسألة مياه النيل وان أيّ مشروع على نهر النيل يؤذي الفلاح المصري يعتبر جريمة من أسوأ الجرائم، مشددا في الوقت نفسه على ان الفلاح المصري والإثيوبي في مركب واحد كما أضاف بان بلاده لا تخطط أبدا لمشروع من شانه ان ينشر الجوع بمصر، أو يضّر مصالحها مطلقا، وان السدود التي تنوي إثيوبيا إقامتها ستعود بالنفع على مصر

[1]- محمد أبو العينين،"التقرير الاستراتيجي عام 2007-2008"،القاهرة،معهد البحوث و الدراسات الفريقية،ص 47

أيضا، لانها تدرك بان مصر بحاجة إلى المياه أكثر من إثيوبيا، كما ان إثيوبيا لم تفكر أبدا في بيع المياه لمصر.

ومن جهة أخرى قام رئيس الوزراء "عصام شرف" بزيارة رسمية لإثيوبيا في سنة 2011 أيضا، وأثناء وصوله إلى إثيوبيا صرح بان أفريقيا تمثل توجها رئيسيا للحكومة المصرية، وان تنمية أي دولة إفريقية هو تنمية لمصر وجزء من أمنها القومي، وان كلا من دولة مصر وإثيوبيا تحتاجان إلى بعضهما في جميع نواحي التنمية، وخلال لقائه برئيس الوزراء الإثيوبي "ميلسين زيناوي" أقرّ هذا الأخير في تصريح له بان مشاريع إثيوبيا المائية لا تضر مصر ولو ثبت العكس في رأيه فستعيد إثيوبيا النظر في هذه المشاريع[1]."

وانطلاقا مما سبق على العموم يمكن القول بان هذه الزيارة قد تميزت بإعلان رئيس الوزراء الإثيوبي عن تأجيل عرض الاتفاقية الإطارية التي تخصّ ما يسمى بالتعاون بين دول حوض النيل على برلمان بلاده إلى حين انتخاب رئيس جديد لمصر وتشكيل حكومة جديدة قادرة على اتخاذ قرار مناسب بهذا الشان. كما تمّ التأكيد على موافقته على تشكيل لجنة خبراء مصرية إثيوبية كي تتأكدّ من ان سد الألفية العظيم لا يؤثر على حصة مصر في مياه النيل وإذا ثبت ضرره سنقوم بتغيير التصميم[2].

لقد نجحت السياسة المصرية الجديدة وفي عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في وضع أسس لتحويل العلاقات الإثيوبية المصرية إلى علاقات تعاون و انتفاع بعد ان عرفت جمودا لسنوات في إطار الصراع والتطاحن على خلفية سد النهضة على الأراضي الإثيوبية، فترجمت توجهات السياسة المصرية خلال لقاء "السيسي" برئيس الوزراء الإثيوبي "هيلي ميريام ديسالين" على هامش القمة الإفريقية التي عقدت في مالابو بغينيا الاستوائية، أين أثمر اللقاء عن بيانا للتعاون المشترك بين البلدين، وكان مضمون هذا البيان ما يلي[3]:

- احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الإضرار ببعضهم.
- أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد عليها.

[1]- ليلى عجال، المرجع السابق،ص206

[2]- زكريا البحيري، المرجع السابق، ص448

[3]- لبلى عجال، المرجع السابق،ص 207

– احترام مبادئ القانون الدولي، والاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد.

– تلتزم الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر المائية.

– تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، الذي يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعب إثيوبيا بعين الاعتبار.

– تلتزم الدولتان بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية في إطار التوافق.

– اتفاق الدولتين على البدء الفوري في تنفيذ البيان بروح من التعاون.

وما عزز هذا التحسن في العلاقات هو الزيارات المتبادلة بين البلدين، على غرار زيارة "إبراهيم محلب" مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية و الإستراتيجية لإثيوبيا للمشاركة في اجتماعات الدورة العادية 20 بتاريخ 20-08-2017 ،كما أقدم "سامح شكري" وزير الخارجية بزيارة لإثيوبيا للمشاركة في اجتماعات الدورة العادية 31 للمجلس التنفيذي على مستوى وزراء الخارجية بالاتحاد الإفريقي واستقبله "وركنا جيبيو" وزير خارجية إثيوبيا، وتباحث الطرفان التطورات الخاصة بسد النهضة، ومسار أعمال اللجنة الفنية الثلاثية المعنية بمتابعة الدراسات الخاصة بتأثير السد على دولتي المصب من جهة أخرى أما بتاريخ 19/04/2017 فقد قام "ورقيلة جبابيه" وزير خارجية إثيوبيا بزيارة لمصر أين تمّ استقباله من طرف الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، و قد تباحث الطرفان أهم التطورات المتعلقة بسد النهضة، ومختلف القضايا الإفريقية ذات الاهتمام المشترك[1].

المطلب الثالث: اتفاقيات المياه بين مصر و إثيوبيا

سعت مصر دائما إلى توطيد علاقاتها بدول حوض النيل نظرا للارتباط التاريخي بينهم، بسبب سريان مياه نهر النيل، وتأتي هذه العلاقات للاستغلال الأمثل للمياه، وتقسيم الحصص فيما بينهم، وإقامة المشاريع اللازمة بكل دولة للاستفادة المثلى من مياه النهر.

وبعد ان شرعت إثيوبيا في بناء سد النهضة، الذي من شانه التأثير على حصة مصر من مياه النهر، وقع كل من الرئيس المصري ونظيره السوداني ورئيس الوزراء الإثيوبي اتفاقية بخصوص سد

[1]– المرجع السابق، ص208

النهضة. لنستعرض أهم الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع دول حوض النيل منذ بداية الاحتلال الانجليزي لمصر، وصولا إلى الوقت الحالي[1].

بروتوكول روما 15 أبريل 1891: وقعته كل من بريطانيا وإيطاليا، التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت ـ بشان تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية–، وقد تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن ان تؤثر على تدفقات مياه نهر النيل إلى الدول الأخرى.

اتفاقية أديس أبابا 15 ماي 1902: وقعتها بريطانيا نيابة عن مصر وإثيوبيا، وأهم ما فيها المادة الثالثة التي تنص على: "ان الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" يعد بألا يبني أو يسمح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط من شانها ان تعترض سريان مياه النيل، إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية مقدمًا"

اتفاقية لندن 13 ديسمبر 1906: جرى التوقيع عليها بين كل من بريطانيا – نيابة عن مصر والكونغو– وفرنسا وإيطاليا. وينص البند الرابع منها على ان تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أية إشغالات عليهما من شانها ان تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

اتفاقية روما 1925: وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في 1925، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي إشغالات عليهما من شانها ان تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

إطار تعاون جويلية 1993: وقع في القاهرة في أول جويلية 1993 بين كل من الرئيس المصري انذاك محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي في هذا التوقيت ميليس زيناوي، وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط التالية:

[1]– حسين ماسم، "أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل"،دوت مصر،23-03-2015، تاريخ الطلاع 06-04-2025، الساعة17:03

-عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

-ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

-احترام القوانين الدولية.

-التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

اتفاقيتان بين مصر والسودان[1]

اتفاقية 1929: وقد جاءت الاتفاقية بين مصر وبريطانيا – التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا – متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على ان لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أية أعمال ري أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها.

اتفاقية 1959: وقعت هذه الاتفاقية في 5 نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة انذاك وهو الرغبة في انشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر 1959 بين مصر والسودان كمية المياه بـ55.5 مليار متر مكعب سنويا لمصر و18.5 مليارا للسودان.

أهم الاتفاقيات بين مصر ودول حوض النيل "كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندي[2]."

اتفاقية لندن ماي 1906: وقعت بين كل من بريطانيا والكونغو، وهي تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووقعت بين ذات الطرفين في 12 مايو 1894، وينص البند الثالث منها على ان تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أي إشغالات على نهر السمليكي أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شانها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع حكومة السودان.

[1]- نفس المرجع

[2]- المرجع السابق.

اتفاقية 1953: الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص انشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا، وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و1953 بين الحكومتين المصرية والبريطانية، ومن أهم نقاط تلك الاتفاقية:

-أشارت الاتفاقيات المتبادلة إلى اتفاقية 1929 وتعهدت بالالتزام بها ونصت على ان الاتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقاً لروح اتفاقية 1929.

-تعهدت بريطانيا في تلك الاتفاقية نيابة عن أوغندا بان انشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شانها خفض كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أي إضرار بمصلحة مصر.

اتفاقية 1991: بين كل من مصر وأوغندا التي وقعها الرئيس السابق مبارك والرئيس الأوغندي "موسيفيني" ومن بين ما ورد بها:

-أكدت أوغندا في تلك الاتفاقية احترامها لما ورد في اتفاقية 1953 التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافا ضمنيا باتفاقية 1929.

-نصت الاتفاقية على ان السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب ان تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

اتفاقية 1993: هذه الاتفاقية ثنائية بين مصر وإثيوبيا، ووقعها الرئيس الأسبق حسني مبارك مع رئيس الوزراء الإثيوبي، الراحل مليلس زيناوي، في يوليو 1993.[1]

ونصت هذه الاتفاقية على عدم قيام أي من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل، قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى، وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، واحترام القوانين الدولية بهذا الشان، وأخيراً التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد.

مبادرة 1997: العلاقات بين مصر ودول حوض النيل مرت بمراحل صعود وهبوط، والتوتر الأكبر كان في أعقاب بناء السد العالي، ثم محاولات إثيوبيا تحويل مجري النهر في عهد الرئيس الراحل انور السادات، والذي هددها بضربها عسكرياً، إذا اقتربت من أمن مصر المائي.

[1]- هبة محسن،" اتفاقيات ومعاهدات حوض النيل"،مصراوي،01-10-2013، الاطلاع:03-04-2025، الساعة 17:23

ثم تحسنت العلاقات قليلاً، في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، مع توقيع اتفاقية 1993، ولكنها عادت للتوتر من جديد في أعقاب واقعة محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، خلال تواجده هناك لحضور القمة الإفريقية[1].

وفي عام 1997 قدمت مصر "مبادرة حوض النيل" لتعظيم الاستفادة من مياه النيل، والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن هذه المبادرة رفضت بعض الدول التوقيع عليها، لتمسك مصر والسودان بـ3 بنود رئيسية فيها.

والبنود التي اعترضت عليها دول حوض النيل، هي الاعتراف بحصة الدولتين التاريخية، والإخطار المسبق لدول المصب بأي مشروع مائي على النهر وفرعه، والبند الثالث تمثل في التزام كل دول حوض النيل باحترام قاعدة التصويت بالإجماع عند نظر تعديل أي من البنود الأساسية للاتفاقية، التي تمس مصالح دول الحوض وأمنها المائي.

اتفاقية عنتيبي: وهي الاتفاقية التي قسمت دول حوض النيل إلي معسكرين، أحدهما يضم دول المنابع الـ8، والآخر يضم دول المصب.

ففي عام 2010 ، قامت ست من دول حوض النيل –المنابع– توقيع اتفاقية عنتيبي، التي تنص على عدم الاعتراف بحصة مصر والسودان التاريخية في مياه النهر، وتقليل حصة مصر من 55.5 مليار متر مكعب إلى 40 مليار متر مكعب سنوياً.

كما نصت الاتفاقية على إلغاء بند الإخطار المسبق، عند بناء أي مشروعات على ضفاف النهر، والذي تم إقراره في اتفاقيات سابقة بين دول حوض النيل.

المبحث الثالث: جذور أزمة سد النهضة الإثيوبي

تعود جذور أزمة سد النهضة إلى إعلان إثيوبيا في عام 2011 عن بدء بناء السد على النيل الأزرق، الرافد الرئيسي لنهر النيل، دون توافق مسبق مع دولتي المصب، مصر والسودان. وترى إثيوبيا ان من حقها استغلال مواردها المائية لتوليد الكهرباء والتنمية، في حين تعتبر مصر ان السد يهدد حصتها التاريخية من المياه، التي تعتمد عليها بشكل شبه كامل. وقد تفاقمت الأزمة بسبب غياب اتفاق قانوني ملزم ينظم ملء وتشغيل السد، رغم سنوات من المفاوضات التي رعتها جهات إقليمية ودولية، ما جعل القضية أحد أبرز ملفات النزاع المائي في القارة الإفريقية.

[1]– المرجع السابق

المطلب الأول: جذور أزمة سد النهضة وحيثياتها

الفرع الأول : جذور الأزمة

بعد نشر خبر انشاء "سد إكس" لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق، ويتعلق الأمر بصحيفة "أديس فورشن" الإثيوبية في فبراير 2011 ، وبتاريخ 31 مارس 2011 تم توقيع عقد تصميم وتنفيذ السد مع شركة سالييني الإيطالية بتكلفة 4.8 مليار دولار في 2 أبريل 2011 قام رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي بوضع حجر أساس السد باسم سد الألفية العظيم لانتاج ما يقارب 6000 ميغاواط من الطاقة.

كانت الإرهاصات الأولى لبدء الأزمة منذ اتفاقية "عنتيبي" لسنة 2010م التي تم توقيعها بين ست دول من حوض النيل ويتعلق الأمر بكل من : تنزانيا – إثيوبيا – كينيا – أوغندا – رواندا وبورندي ،وهي دول المنبع، وقد رفضت دول المصب وهي: مصر والسودان التوقيع على هذه الاتفاقية لانها تنص على إلغاء حقوقهما التاريخية والمكتسبة من مياه نهر النيل والمقدرة ب 55.5 مليار متر مكعب لمصر و 18.5 مليار متر مكعب للسودان، وهذا ما رفضته دولتا المصب جملة وتفصيلا وطالبت باحترام الاتفاقيات الدولية القانونية المبرمة بين دول الحوض والمعترف بها دوليا طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة 1997 . فقد أثار البند 14 من الاتفاقية والخاص بالأمن المائي حفيظة مصر لانه لم يتضمن نصا يقضي بالحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة من مياه النيل كما أثار البند الثامن من الاتفاقية والمتعلق بالإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول المنبع قلق دول المصب[1].

لقد انشأت مصر وإثيوبيا والسودان منذ الوهلة الأولى لجنة دولية من الخبراء لمراجعة وتقييم المشروع وتقديم تقارير حول الدراسة الفنية للمشروع وتأثيره البيئي في نهاية ماي 2013، وقد قدموا تقريرهم الأولي إلى الحكومات المعنية وعلى الرغم من ان التقرير الكامل لم يتم عرضه علنياً، فقد تم الإشارة إليه من قبل الحكومة الإثيوبية حيث أفادت وفقا لتقريرها فان تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية، من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ. ولدى مصر مخاوف جدّية حول مشروع السد وطلبت الفحص والتفتيش على تصميم ودراسات السد، من أجل تهدئة المخاوف، ولكن رفضت إثيوبيا هذا الطلب ما لم تتنازل مصر عن حق الفيتو على توزيع المياه.

[1] – أحمد المفتي،"مفاوضات سد النهضة..من الألف إلى الياء"،24-07-2020، bit.ly/3Sk3luo ، الاطلاع:02-05-2025،الساعة 17:27

المصدر : https://www.democraticac.de/?p=83053

الفرع الثاني: تطور أزمة سد النهضة:

وبعد البدء من قبل دولة إثيوبيا في بناء السد كانت من جهة أخرى دول المصب غارقتان في نزاعات وتوترات داخلية، فمصر كانت تحت تأثير الربيع العربي والسودان يغرق في الانقلابات العسكرية واستغلت إثيوبيا هذه الأوضاع وبدأت مشروعها القومي التنموي الأضخم في تاريخها وهو مشروع سد النهضة من جانب واحد ودون إخطار مسبق لدولتي المصب كما تنص عليه الاتفاقيات المائية لدول الحوض مرت هذه المفاوضات بمراحل كثيرة كانت تتعثر في كل مرة، وسوف يتم تناول هذه المراحل بإيجاز على النحو التالي:

المرحلة الأولى: كانت بدايتها من العام 1995، إلى شهر ماي عام 2011، ومن خلالها اتفقت دول حوض النيل كلّها سنة 1995 على إبرام اتفاق شامل ليحكم كافة استخدامات نهر النيل إطار قانوني ومؤسسي، بما في ذلك أي منشآت مائية تقام على طول نهر النيل، مثل سد النهضة، وقد تمّ استمرار تلك المفاوضات بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك البنك الدولي والأمم المتحدة[1]، وكان قد تمّ دعم تلك المفاوضات بتأسيس مبادرة دول حوض النيل عام 1999 وبعدها قامت إثيوبيا وخمس دول من منابع حوض النيل بعقد اتفاقية من جانب واحد دون الاتفاق مع دول

[1] – المرجع السابق.

المصب عرفت باتفاقية عنتيبي، التي وافقت عليها كل دول حوض النيل، عدا السودان ومصر نظرا لمساسها بحصة مصر والسودان من مياه النيل التي تكفلها لها اتفاقية 1959 واتضح انه منذ العام 2008 بدأت إثيوبيا ترتيبات بإرادتها المنفردة لانشاء سد النهضة، ومع استمرار مشاركتها في مفاوضات اتفاقية عنتيبي.

المرحلة الثانية: ويمكن ان نطلق عليها مرحلة تقديم اللجنة الدولية لتقريرها عام 2013، لكن الشيء الأخطر الذي ورد في التقرير يكمن في ان أمان السد غير مكتمل، وانه لم تجر ولم تطبق له دراسات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية.

المرحلة الثالثة: وهي تلك المرحلة التي تمّ فيها توقيع ما يسمى "إعلان مبادئ سد النهضة "عام 2015 ولقد كانت إثيوبيا حريصة جدا على التوقيع على الإعلان، حتى تكسب أعمال التشييد مشروعيته، بومن ثم يأخذ صفة هذه المشروعية بصفة يمكن ان نقول عنها بالقانونية .

المرحلة الرابعة : تبدأ هذه المرحلة من شهر مارس من عام 2015 حتى شهر نوفمبر عام 2019 وفيها تواصل التفاوض المباشر بين الأطراف، حيث نجحت إثيوبيا في حصر التفاوض في مناقشة الملء الأول والتشغيل السنوي للسد، وعدم التطرق للحقوق المائية للسودان ومصر، وهي أمان السد، والأمن المائي الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية، ولذلك كانت نهاية تلك المرحلة بعدم النجاح حيث انها فشلت.

المرحلة الخامسة : تبدأ من شهر نوفمبر 2019 وحتى تاريخ 28 أبريل 2020 ، وفي هذه المرحلة كان للولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي تدخل باعتبارهما مراقبين ، وقد انتهت تلك المرحلة كذلك بالفشل، لان إثيوبيا رفضت التوقيع على المسودة التي أعدها المراقبان، والتي وقعت عليها مصر بالأحرف الأولى في 21 أبريل 2020، ورفضت إثيوبيا حضور الجولة الأخيرة بتاريخ 27 /28إبريل 2002 بحجة ان هذه المشاورات أجريت بشكل داخلي.

المرحلة السادسة : تبدأ هذه المرحلة من تاريخ 28 أبريل 2020 إلى شهر جويلية 2020 هذه المرحلة تعتبر بمثابة رفع الدول الثلاثة الأمر لمجلس الأمن الدولي، ولكن إثيوبيا طالبت بتدخل الاتحاد الأفريقي، ولذلك أحال مجلس الأمن الأمر إلى الاتحاد الأفريقي، ومراقبة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي[1].

[1]- المرجع السابق.

المرحلة السابعة : ويمكن تسميتها "بمرحلة القمة الأفريقية المصغرة الأولى"، حيث انعقدت برئاسة جنوب أفريقيا والدول الثلاث الأطراف وبقية مكتب الاتحاد الأفريقي(كينيا والكونغو الديمقراطية ومالي)، وذلك بتاريخ 26 يونيو 2020، واستمرت لمدة 11 يوما، ولم تسفر المفاوضات على أي نتائج ايجابية ولم يستطع الاتحاد الإفريقى حل الأزمة والتوصل لاتفاق بين الأطراف.

المرحلة الثامنة: تعتبر بمثابة مرحلة الملء الأول وذلك بإرادة منفردة من إثيوبيا، بعد أسبوعين من انعقاد القمة المصغرة الأولى رغم إلزام مجلس الأمن الدولي إثيوبيا بعدم بدء الملء إلا بعد إبرام. اتفاق مع السودان ومصر لكنها بدأت الملء الأول بإجراء منفرد وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي اكتمال المرحلة الأولى من الملء يوم انعقاد القمة الإفريقية المصغرة الثانية بمقدار 4.9مليار متر مكعب من المياه.

المرحلة التاسعة: وهي القمة الإفريقية المصغرة الثانية والتي انعقدت في 21 جويلية 2020 ولم يتم خلالها التوصل لحل أي نقطة من نقاط الخلاف بين الدول الثلاث.

مفاوضات كينشاسا 04-05 أفريل 2021 : استانفت الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا المفاوضات برعاية دولة الكونغو – الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي – وبحضور سفير الولايات المتحدة الأمريكية على أمل كسر الجمود وتحقيق تقدم لحل الأزمة، لكن ذلك لم يحصل وفشلت المفاوضات مع إعلان إثيوبيا نيتها البدء في المرحلة الثانية من ملء خزان السد دون اتفاق مع دول الصب.

والمتتبع لمراحل المفاوضات يلاحظ انها اتسمت بالتعدّد والتنوع ولكن بدون التوصل لاتفاق بين أطراف الأزمة وتباين المواقف حولها وهذا ما يؤكد تلك الأهمية البالغة للمشروع من قبل إثيوبيا وخطورته على مصر والسودان ، إذ ان هاتان الدولتان تسعيان إلى الحفاظ على أمنهما القومي والإقليمي، الأمر الذي دفع بهما إلى اللجوء لأطراف أخرى للتدخل من أجل إيجاد حلولا وسبلا لهذه الأزمة يرضي الجميع بما فيها إثيوبيا، ومن هذه السبل : الوساطة الدولية والإقليمية[1].

قامت إثيوبيا بالملء الأول لسد النهضة بتاريخ 22 جويلية 2020 بكمية مياه تقدر بـ 4.9 مليارات متر مكعب، وهناك بعض الدلالات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي فضلا عن بعض الدلالات المستقبلية التي تستهدفها إثيوبيا من هذه الخطوة ، فعلى الصعيد الداخلي يأتي هذا الإجراء في وقت مهم بالنسبة لإثيوبيا، التي تعاني مشاكل داخلية واضطرابات في أقاليم عدة ففى الغرب هناك صراع الحدود بين إقليمي أوروميا وبني شنقول، وفي الشرق يشهد الإقليم الصومالي توترات مستمرة

[1] – المرجع السابق.

داخلية، فضلا عن القتال الذي نشب بين الصوماليين والأورومو، وفي الشمال يدور الخلاف داخل إقليم أميرا بين الأمهريين الذي حكموا البلاد فترة طويلة من الزمن، وبين خلفائهم في الحكم من أقلية التيجراي التي تقطن الإقليم، وترتب عليه طرد مئات من التيجريين، فضلا عن الاضطرابات داخل إقليم التيجراي ذاته بسبب ما يوصف بإقصاء حكومي ممنهج ضدهم[1].

ارتأت إثيوبيا ان السد سيحقق التنمية الشاملة لاسيما فيما يتعلق بتوفير الطاقة الكهربائية التي ما زالت تمثل مشكلة كبيرة للبلاد. وطبعا للبنك الدولى يعيش أكثر من 88% من السكان يدون كهرباء، وقد بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة عام ساعة السنة، وهو بالطبع رقم متواضع حدا قياسا بالمعدل العالمي البالغ 3132 كيلو واط.

ومهما كانت دواعي قيام إثيوبيا بالمسارعة للملء الأولي للسد دون اتفاق، فان ذلك يعد سابقة بالنسبة لإثيوبيا وباقي دول الحوض بصفة عامة؛ إذ ربما من المرات القلائل التي يتم بناء السد على نهر دولي دون اتفاق بين الدول المشاطئة لاسيما دول المصب.

بالنسبة للملء الأول للسد ف ليس له من الأسباب والدلالات التي تخص إثيوبيا فقط ،ولكن للموقف والتصرف الإثيوبي دلالات خارجية، فعدم اهتمام إثيوبيا بعملية التفاوض سواء على المستوى الفني أو السياسي أو القانوني، وسواء أكان ذلك على الصعيد الإفريقي أو الدولي، مثل تهميش الجانب الأميركي وعدم اعتباره وسيطاً، عندما رفضت الحضور والتوقيع على الاتفاق برعاية أمريكية الذي وقعت عليه مصر لوحدها في 28 فيفري 2020، وهذا يدل على ان إثيوبيا لها موقع قوة جعلها تقدم على هذه الخطوة المهمة والتي لها دلالات كبيرة تبعث من خلالها إثيوبيا المصر والسودان والعالم ان مشروع سد النهضة ليس كغيره من المشاريع.

[1]- حبيب بوعلي،"سد النهضة: سيناريوهات ما بعد الملء الأول"، 28-07-2020، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2020 ،الاطلاع:03-05-2025،الساعة 17:35

المطلب الثاني : موقف دول المنبع من سد النهضة الإثيوبي

1- كينيا وتنزانيا وأوغندا:

يكمن موقف كلّ من كينيا وتنزانيا وأوغندا والتي تعتبر من دول المنبع في عدم الإعتراف بإتفاقية 1929م ، والتي التي تمّ توقيعها من طرف بريطانيا ممثلة لهم، وما تلا ذلك من تعهدات حكومات المستعمرات. وذلك إستنادا إلى مبدأ "تيويري" الذي ينكر الإتفاقيات والمعاهدات السابقة على الاستقلال، فأولا بدأت تنزانيا في اعداد مذكرة وزعتها بتاريخ : 04 جويلية 1962 م تفيد إتفاقية 1929م لم تعد سارية المفعول بالنسبة لتنزانيا مع فترة سماح سنتين ، وتبعها كلّ من أوغندا وكينيا على ذات النسق[1].

ومن جهة أخرى لم تعترف هذه الدولة بأي إتفاقيات تتعلق بمياه النيل يتم توقيعها دون مشاركتها.

أما البرلمان الكيني مرر في 11 ديسمبر 2003 م بيانا للحكومة الكينية يأمرها ويطالبها فيه بإعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل ، وذلك بعد انسحاب "مارنا كاروا" وزيرة المياه الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة والذي عقد في إثيوبيا في الفترة من 08 إلى 12 ديسمبر 2003، وكان مخصصا لمصادقة دول الحوض على الوضع الراهن للمعاهدة. وردا على ذلك وجهت مصر تحذيرا إلى كينيا على لسان الدكتور"محمود أبو زيد" وزير الري والموارد المائية، ردا على انسحاب كينيا من المعاهدة، حيث تمّ تأكيده على ان انسحاب كينيا من المعاهدة يعدّ بمثابة خرقا للقانون الدولي، وإعلان حالة حرب، وان لا أحد يستطيع منع مصر من أي إجراء تتخذه للدفاع عن نفسها في شهر يناير 2007م أعلن الوزير الكيني للمياه "ميونا كانوكي": ان كينيا لا تعترف بمعاهدة دول حوض النيل، والتي تمنع إستخدام مياه بحيرة فيكتوريا، أو إقامة أي مشروعات عليها إلا بموافقة مصر، وأضاف الوزير الكيني في خطابه ان موقف كينيا منذ استقلالها من هذه الإتفاقية هو عدم الإعتراف بها، وأكد "كانوكي" ان حكومته ستشرع في تشييد عدد من السدود ومشاريع خاصة في المناطق التي دمرتها الفيضانات[2].

وفي شهر فيفري عام 2004م، أعلن الوزير التنزاني للريّ عن رغبة بلاده في نقل مياه من بحيرة فيكتوريا عبر انابيب تمتد لمسافة 170 كلم لتوصيلها إلى 24 قرية تنزانية، وإلى أجزاء أخرى في الشمال الغربي لتنزانيا، كما أكد ان بلاده لن تلتزم بمعاهدة 1929م أو إتفاقية 1959م، ومن ثم

[1]- سامر مخيمر، خالد حجازي،"أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق و البدائل الممكنة"،عالم المعرفة،الكويت،العدد209،ماي 1996،ص94

[2]- عامر منصوري، المرجع السابق،ص 84

طالب بعض الأعضاء في الحكومة العمل على إلغاء المعاهدة أو تعديلها، كما طالب البعض الآخر بمقاضاة المملكة المتحدة على إشتراكها بشكل مباشر على إبرام تلك المعاهدة.

2- زائير وروندا وبورندي:

كانت مشاركة هذه الدول في عضوية منظمة "الاندجو" وقد شاركت كل من رووندا وبورندي في منظمة تنمية حوض نهر "كاجيرا"، كما تشترك زائير مع مصر في إعداد دراسات تتعلق بالربط الكهربائي بينهما تمهيدا لمدّ الشبكة إلى أوروبا، كما انه ليس لهذه الدول الثلاث مواقف مناوئة للحقوق المصرية والسودانية في المياه ،وان كل منهما لم الإتفاقيات السابقة على الإستقلال، وربما تلعب حالة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول دورها في الحد من إكتراث هذه الدول بالموضوعات المشتركة والجدالية لسائر دول حوض النيل.[1]

3- الموقف الإثيوبي من مشروع سد النهضة.

منذ خمسينيات القرن الماضي أعلنت إثيوبيا عدم إعترافها بإتفاقيتي 1929م و 1959م اللذان خصا مصر والسودان بحصص تعادل 55.5% و 18.5% على التوالي وما نص عليه الإتفاق الثنائي بين مصر والسودان في 1959م تحديدا بعدم تأثر حصة الدولتين من مياه النيل أو إقامة مشاريع عليه دون موافقتهما، فإثيوبيا ترى ان النيل ملكا لكل دول الحوض وتنادي صراحة بالتحلل من هذه الإتفاقيات والقيود التي تحدّ دول الحوض من إقامة مشاريع عليه. هذا وتصر على إستقلال مياه النيل ومشاريع الري والكهرباء كما وُضح في مؤتمر النيل السابع 2002م، كانت رؤية إثيوبيا لمشاريعها المائية بانها لا تعدو ان تكون إستغلالا واعي لحصتها المائية في حدود المتاح لها دون ان تسبب ضرر لباقي دول الحوض.

وقد نجد في المقابل ان كلا من مصر والسودان تتمسكان بإتفاقية مياه النيل، بل وعدم موافقة مصر على بعض المشاريع على النيل مثل سد النهضة. ان إثيوبيا الان تسعى لبناء تحالف أفريقي متضامن معها ضد مصر في حوض النيل لتطابق مصالحه مع مصالح دول النيل الأخرى، كما حدث في إتفاقية "عتيبي" 2010م، ولقد كررت في أكثر من مناسبة ان تطوير مشاريعها الزراعية والكهربائية يوجبان إعادة توزيع حصص مياه النيل بين الدول. كما مضت منذ بداية القرن الحالي في تنفيذ مشاريعها المائية والكهربائية دون الرجوع إلى دولتي المصب "مصر والسودان" مثل مشروع سد "تيكيزي" على

[1]- المرجع السابق، ص85

نهر تيكيزي "نهر عطبره"، مشروع نفق تانا –بليس في حوض النيل الأزرق، مشروعات جيبي الأول والثاني والثالث تحت الانشاء على نهر أومو، إضافة إلى سد النهضة الإثيوبي العظيم "الألفية العظيم، مشروع إكس أو بوردر سابقا" على النيل بالقرب من الحدود السودانية .

وأما فيم يخص هيئة الانهار الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، رأي آخر فلقد أقدمت على المعارضة بل ولا تزال تعارض بناء سد النهضة الإثيوبي، وقد وزعت تقريرا أعّدته لجنة الخبراء الدوليين على الحكومات المصرية والسودانية والإثيوبية في ماي 2013م، تضمن تداعيات سد النهضة الإثيوبي وخطورته، فهو سد يهدف إلى تخزين المياه وليس توليد الكهرباء، فسدود الكهرباء في العالم صغيرة تحتاج ما بين 08 مليارات، و15 مليارم^3 من المياه، وليست بحجم سد النهضة الإثيوبي الذي سيقوم بتخزين أكثر من 74 مليار م^3.[1]

وإذا ما تمّ تقدير الموقف بالنسبة لسد النهضة ، فلا شك انه يعتبر جزء من استراتيجية عامة لبناء أربعة سدود على النيل الأزرق ، وبشكل عام فسيؤثر سد النهضة على مصر من الناحية المائية والزراعية والاقتصادية ، والأهم انه سيكرس ما يسمى ب: "الهيمنة الهيدروليكية" لإثيوبيا، وبالتالي سيكون الأمن المائي المصري تحت الهيمنة الإثيوبية.

ان ما يمكن تسميته من مستجدات راهنة التي توضح في خريطة التفاعلات الهيدروبوليتيكية "المائية السياسية" في حوض النيل، ان ثمّة تطورات صراعية هيمنت على العلاقات النيلية–النيلية، ولا سيما بعد الإخفاق في عملية التفاوض حول الإتفاقية الإطارية، والتوقيع عليها بشكل منفرد من جانب ستة دول، فجاءت التطورات السلبية على ملف مياه النيل من خلال التحرك الإثيوبي المكتف لانشاء عدد من السدود الجديدة على منابع النيل.

وحيث نظرنا إلى النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل يتبين انه يشهد نمطين من التفاعلات الهيدروبوليتيكية: بعضها تعاوني، والآخر صراعي، حيث تتمثل مجالات الصراع المائي في ثلاث مجالات رئيسية[2]:

المجال الأول : ويكمن في الصراع حول "مشروعية" الإتفاقيات السابقة التي وقعت في نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل الإجرائية المتعلقة بالنهر.

[1] – سامر مخيمر، خالد حجازي، المرجع السابق،ص94

[2] – عامر منصوري، المرجع السابق، 87

المجال الثاني: ويتعلق بذلك الصراع الذي يكون حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص.

المجال الثالث: هذا الصراع الذي يتحدد حول "لزومية" شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قطرية من قبل دول منابع النهر.

لقد إستمرت لغة العداء والتصعيد بين مصر وإثيوبيا، فمن جانبها رأت مصر ان السد العالي غير كاف لحمايتها من أخطار المجاعات، ومن ثم فهي تضغط نحو زيادة حصتها من المياه، أما إثيوبيا فترى حقها مسلوب من جانب مصر والسودان.

الموالات: بشكل عام تشترط كثير من المؤسسات المائية الدولية – كالبنك الدولي – رضا وموافقة كل الدول النهرية المتأثرة قبل تمويل أي مشروع تنموي في أحواض الانهار الدولية ، وهو ما يشكل حماية لدول المصب الأضعف جغرافيا ، ومن ثم فان عدم موافقة دول المصب يمكن ان يشكل عقبة بالنسبة لتمويل مشروعات إستخدام المياه في دول المنابع.

4– موقف إريتريا من مشروع سد النهضة الإثيوبي.

تعتبر إرتيريا من الدول الإفريقية والتي تقع كما نعلم على شكل مثلث بين إثيوبيا والسودان وجيبوتي، كما ان لها أطول ساحل على البحر الأحمر يمتد بطول 1000 كلم، وهي دولة علمانية يعتبر أغلبية سكانها مسلمون، وتتّبعها في مضيق باب المندب مدخل البحر الأحمر 126 جزيرة معظمها غير أهلة بالسكان، ولكن لها أهمية استراتيجية كبرى، يساعد في ما ستؤول إليه علاقات التعاون بين مصر والسودان وإريتريا العداوة التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا التي بدأت بالانفصال عن إثيوبيا عام 1965م والتي قامت إثيوبيا ضدها بحملات إبادة بشعة في الثمانينات وحتى بداية التسعينات إلى ان إستقلت عام 1993م. [1]

ان إريتريا التي إستقلت حديثا تعتبر من دول حوض النيل، ولكنها لم تنضم إلى مبادرة حوض النيل ولقد عانت هذه الدولة كثيرا في حرب الاستنزاف مع جارتها إثيوبيا قرابة الثلاثين عاما، واقتصادها يحتاج للتنمية وبنيتها التحتية المدمرة والتعليم والصحة المتعثرة، وبالتالي فهي في أشد الحاجة المورد المياه، ونهر الأتيرا يشق الأراضي الإريترية، وعليه فان إريتريا تعتبر إحدى دول حوض النيل "دول شرق

[1] – المرجع السابق.

إفريقيا". يسري عليها ما يسري على بقية دلو الحوض ولا بد من تبيان حصتها، واضعين في الإعتبار ما يجري على العلاقات السودانية الإثيوبية والإريترية من تناقض.

ومن العوامل الإيجابية ان إريتريا قد صرحت بشكل واضح انها تؤيد عدم المساس بحصة مصر في مياه النيل، وكان أحد مسؤولي المياه في أديسا بابا قد حذر من إحتمال زيادة الحرب على المياه في المنطقة وكانت الحكومة الإريترية قد أعلنت عن دعمها للموقف المصري.

المطلب الثالث: موقف دول المصب من سد النهضة الإثيوبي

عند الحديث عن موقف دول المصب من ما يسمى مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي فان المحادثات وصلت بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا إلى مرحلة حرجة بإصرار حكومة أديس أبابا، على مواصلة أعمال البناء دون انتظار الدراسات الفنية التي من شانها تحديد آثار بناء السد على مصالح دولتي للصب على الرغم من ان التقارير والدراسات الفنية الأولية تلمح إلى انه يحمل في طياته العديد من المخاطر والتداعيات السلبية على الأمن المائي المصري.

موقف دول المصب:

تشكل مساحة نهر النيل داخل الأراضي السودانية "السودان وجنوب السودان" 62.7% من إجمالي المساحة الكلية الحوض نهر النيل، بينما تشكل مساحة نهر النيل إثيوبيا (21.1%)، مصر (9.9%)، أوغندا (7.7%)، تنزانيا (3.8%) ، كينيا (1.8%)، الكونغو الديمقراطية (0.8%)، روندا (0.7 %)، بورندي(0.5%)" من إجمالي المساحة الكلية الحوض نهر النيل. وتسعى كل الدول التعظيم حصتها[1].

فنظرا لخطورة وموقع سد النهضة الإستراتيجي فقد اتسمت قضية سد النهضة العديد من المواقف من قبل دول حوض النيل وكانت هاته المواقف بين المؤيد والمعارض لبناء هذا السد.

1- الموقف المصري من انشاء إثيوبيا المشروع سد النهضة.

من أوائل الدول المشاركة في بناء السدود في حوض النيل نجد الدولة المصرية ،و الدليل على ذلك هي التجربة المصرية في بناء خزان " أوين " في أوغندا ، وتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر، وذلك انطلاقا من إعتبارات التعاون في ضوء مبدأ المنفعة والمكتب للجميع، وفي ذات الوقت يدل على عدم إعتراض مصر محاولات دول منابع النيل في وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة مما يعود

[1]- سعد عبدالله سيد احمد كرم،" التعاون المائي بين مصر والسودان وجنوب السودان: قناة جونقلي"،مصرن ص 95

بالنفع على مواطنيها، وهو ذات المنهج الذي تتبناه مصر في مشاركتها في بناء سد "واوا" بجنوب السودان، والحرص المصري على المشاركة في بناء هذه السدود بانه أيضا من واقع الخبرة الفنية المصرية في انشاء السدود.

ومما يؤكد عدم وقوف مصر ضد مشروعات التنمية بدول حوض النيل، طالما كانت هذه المشروعات تأتي على هدى واتساق مع المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي للانهار وأهمها عدم الإضرار بالآخرين والمنفعة للجميع.

ان مصر ساهمت وما تزال تساهم في تقديم الخبرة الفنية والمعونة المائية في انشاء وتشغيل آبار المياه الجوفية بقصد توفير الإحتياجات المنزلية من المياه الصالح للمجتمعات المحلية، بدول الحوض وتحديدا كينيا وتنزانيا، كما وافقت مصر على انشاء سد "بوجا جالي" الأوغندي في عام 2000م بعد إجراء الدراسات الفنية التي أكدت عدم تأثر الأمن المائي المصري بانشائه، وفي ذات الوقت مساعدة أوغندا في انتاج طاقة كهرومائية قدرها 900 ميغا واط[1].

وانطلاقا من هذه المنافع التي ذكرناها فاننا يمكن ان نقول عنها انها تعد تحصيل حاصل لان السد العالي انشئ لتنظيم حركة وإدارة المياه في مصر، أما بالنسبة للآثار السلبية المتوقعة في حالة انشاء سد النهضة الإثيوبي فانها ستؤثر تأثيرا سلبيا على دولتي المصب مصر والسودان وذلك لان الضرر الرئيسي الذي يتحسب له المصريون والسودانيون يكمن في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملئ الخزانات الإثيوبية، فإذا كانت الفترة قصيرة من03 إلى 05 سنوات فان التأثير على العجز المائي المصري والسوداني سيكون كبيرا، أما إذا كانت هذه الفترة متوسطة من15سنة إلى 20سنة فسيكون تأثيرا بأقل ضرر، وفي حالة ملأ هذه الخزانات خلال فترة تزيد عن 40سنة فان الضرر سيقع حتما ولكن بأقل درجة فبالرغم من ان المدة التي تستغرقها إثيوبيا في ملئ سد النهضة طويلة المدى إلا ان إحتمال وقوع الضرر على دولتي المصب يبقى واردا ومحتمل الوقوع.

ومن المتوقع ان يتكرر هذا العجز المائي في هذه الحالة مرة كل 04سنوات تقريبا، ويمكن ان يتراوح العجز بالنسبة الحصة مصر بين 09 إلى 12 مليار في السنة.

ومن المعلوم ان السعة التخزينية لسد النهضة ستكون خصما من كمية مخزون السدود السودانية والسد العالي في مصر، كما ان عملية ري الأراضي المتوقع زراعتها في إثيوبيا.

[1] – المرجع السابق.

ومن الآثار السلبية يوجد إحتمال انهيار سد النهضة أو السدود الإثيوبية الأخرى، فحالة الانهيار ستؤدي إلى آثار تدميرية على دولتي المصب مصر والسودان، و إضافة إلى ذلك قامت جامعة "ديروك" الأمريكية والتي تم نشرها في شهر نوفمبر 2010م في دورية بحوث الموارد المائية التي يصدرها الإتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي بشان سد "منداية" الإثيوبي على دولتي المصب والتي توصلت إلى ان هذا السد يؤثر على انتاج الطاقة الكهربائية في السد العالي، وان قامت إثيوبيا بتشييد سد النهضة فستكون نسبة العجز المائي لدولتي المصب 09 مليارات م3 سنويا بحيث سيتم تخفيض الحصة المائية لمصر بمقدار 4.5 مليارم^3 لتصبح الحصة المصرية 51 مليار م^3.

ومما سبق قوله فيما يخص تأثير سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصب في حالة تشييده فانه على مصر والسودان القيام بتشكيل مجموعة من الخبراء والفنيين للمختصين في هذا الشان الدراسة الآثار المترتبة على بناء هذا السد بكل إهتمام وموضوعية تامة، فان توصلت وأثبتت ان تشييد هذا السد سيتسبب في التأثير على الدولتين تأثيرا سلبيا وبخاصة حصة كل دولة من مياه النيل فانه يجب عليها الإعتراض رسميا على بناء هذا السد والعمل على توقيف هذا المشروع بكل الطرق والوسائل الدبلوماسية والقانونية لمنع تشييد هذا السد أو على الأقل محاولة الإتفاق مع دولة إثيوبيا على مراعاة هذه الأخيرة لمصالح دولتي المصب والأخذ بعين الاعتبار الأضرار التي يمكن ان تصيب مصر والسودان في حالة تشييده ويكون هذا بقيام إثيوبيا بإدخال بعض التغييرات والتعديلات على برنامج تشييد سد النهضة والتي من شانها ان تقلل من الأضرار والتأثيرات السلبية على مصر والسودان[1].

يرى البعض ان "محمود أبو زيد" قد إستمر أكثر من 12 عاما وزيرا للموارد المائية، ويقع عليه جزء كبير مما حدث في أزمة مياه النيل، لانه قبل فكرة الإتفاقية الإطارية دون ضمانات الحقوق المائية لمصر، وقد إستمر أبو زيد لعامين كاملين إبتداءا من 2007م في مفاوضات خاصة بالإتفاقية الإطارية مع دول منابع النيل، وافق خلالها على معظم بنود تلك الاتفاقية، وكان من أخطر البنود التي إستحال التوافق حولها بين مصر والسودان من جانب ودول المنبع من جانب آخر هو بند الأمن المائي ، والبند الآخر الذي لا يلزم بإبلاغ دولتي المصب مسبقا عن أية مشروعات أو سدود مزمع إقامتها في أعالي النيل ، والحصول على موافقتهما على تلك المشروعات ، حيث اكتفى ذلك البند فقط بمجرد إخطار هاتين الدولتين.

[1]- عامر منصوري، المرجع السابق، ص 78

لقد كانت مصر والسودان وإثيوبيا قد شكلت لجنة ثلاثية دولية مشتركة التقييم حالة السد في 2012م من النواحي الفنية والهيدرولوجية، وبعد صدور تقرير اللجنة في ماي 2013م، ينشر بشكل رسمي إلا بعد مرور عام كامل على صدوره، وخلال ذلك الوقت صرحت الجمعية الأمريكية الدولية بان "هدف إثيوبيا من بناء سد بهذا الشكل الضخم هو خلق لمصر"، وكانت اللجنة الدولية لسد النهضة قد انتهت إلى عدم وجود دارستين للسد في غاية الأهمية، كان ينبغي وجودهما، أولهما: الخاصة بتأثير السد على تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان، أي التأثيرات الهيدرولوجية، وثانيهما: التأثير البيئي والاقتصادي لسد النهضة على دولتي المصب، ومدى أمان بناء السد ومخاطره ، وقد عقدت ثلاث جولات من المفاوضات في الخرطوم كان آخرها في فيفري 2014م لم تكلل بالنجاح.

وأزمة سد النهضة في الواقع أزمة طابعها سياسي وإستراتيجي أكثر منه طابعا فنيا، لذلك إذا ما كان هناك تحرك سياسي من مركز القوة والصراحة فسيؤدي إلى حلحلة تلك الأزمة، ولعل ذلك ما حدث عندما جاء إلى رأس السلطة في مصر الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي كان من الواضح تيقظه لخطورة المسألة المائية، وفي مقدمتها سد النهضة ، ولذلك رتب لقاء قمة مع المسؤوليين الإثيوبيين، وقد تم ذلك اللقاء بين السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، و"هيلا مريام ديسالجين" رئيس وزراء إثيوبيا في 27 جانفي 2014م على هامش مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي الذي انعقد في "مالابو" عاصمة غينيا الإستوائية[1].

رفض مصر الإتفاقية عنتيبي نابع من تمسكها بإتفاق 1959م وحصتها المقدرة بـ 55.5 % وهو الأمر الذي ترفضه إثيوبيا وباقي دول المنبع الداعية إلى إعادة تقسيم المياه عبر الإتفاقيات ومعاهدات جديدة.

القلق المصري مصدره ان السياسات الزراعية والصناعية لدول المنبع يمكن ان يؤثران على حصتها المائية مما يقود إلى إفقارها ماليا وهو ما تعتبره تحديدا مباشرا لأمنها القومي ، وتعارض مصر قيام سد النهضة الإثيوبي خشيتها من فقدان كميات من الماء.

و إلى جانب ذلك ان مصر بروادها دوما هاجس استخدام مياه النيل كورقة ضغط سياسي عليها من قبل دولتي السودان وإثيوبيا غير التحكم في مياه النيل بإقامة السدود على طول السبيل في البلدين.

[1] – المرجع السابق.

كما ان الخلاف حول الحدود السودانية-المصرية في "حلايب" عمل آخر يقوي الشعور المصري تجاه نوايا السودان المستقبلية.

ان خطورة مشروع سد النهضة في المخيلة المصرية يتمثل في انه يشكل سابقة في الخروج العلني على حصة مصر التاريخية من مياه النيل، ويأتي تشدد الموقف المصري الرافض لقيام السد من مضيء إثيوبيا قدما في قيام السدود دون الرجوع إلى مصر. لذلك فيما يبدو سيسعى المصريون إلى حشد تحالف مع بعض الدول الإفريقية بما فيها دولة جنوب السودان الوليدة التأسيس موقف ضد قيام سد النهضة الإثيوبي والمشاريع على نهر النيل ككل عبر سلسلة من برامج التنمية ، الدعم المائي والسياسي وحتى العسكري لهذه الدول.

2- الموقف السوداني من مشروع سد النهضة الإثيوبي.

تعتبر السودان من الدول العربية إلى جانب مصر ولكن الحديث عن عدم تطابق موقفها مع الموقف المصري، وانه قد تغير، فانه يرجع لأسباب تخص قضايا مياه النيل هي في الواقع أسباب تتعلق بالوضع الداخلي السوداني، أو الوضع السياسي الإقليمي، فخلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي إختلف الموقف السوداني الرسمي عن الموقف المصري بخصوص الموافقة على إتفاقية النيل قبيل انشاء السد العالي، حيث كان حزب الأمة مسيطرا على الحكومة والبرلمان السودانيين، ولم تعقد إتفاقية 1959 م إلا في عهد الرئيس " إبراهيم عبود " بعد التغير السياسي الذي وقع في 1958م، كذلك تناقض الموقف السوداني مع الموقف المصري بخصوص المسألة المائية خلال تسعينيات القرن الماضي في الفترة التي وقع فيها إتفاق التعاون المشترك بين مصر وإثيوبيا حول إستخدام مياه النيل عام 1993م، وقد أصبح الموقف السياسي السوداني شديد التناقض مع الموقف المصري.

ولقد حدث تناقض آخر بين الموقف السودانالمصري فيما يخص رؤيتهما بين سنتي "2011 و 2013م" بخصوص سد النهضة حين تبنى السودان موقفا مغايرا للموقف المصري الرافض لبناء السد بالمواصفات المبالغ فيها، حيث أعلى تأييده لبناء ذلك السد، وبانه سيكون لفائدة السودان وإثيوبيا معا، وذلك على الرغم من ان سد النهضة مهما كانت إيجابياته للسودان فان له سلبيات كثيرة ويشكل خطرا داهما عليه خاصة لو انقار ، وذلك أمر محتمل حدوثه[1].

[1]- زكي البحيري، المرجع السابق،ص568

وكثيرا من المواقف التي نجدها تميل إلى الوسطية وهو ما اتصف به الموقف السوداني إلى اليوم فهو يمشي نحو الوسطية والدبلوماسية مع تبني بعض المواقف الواضحة تجاه قضية مياه النيل والسدود الإثيوبية، فيما يخص حصة السودان من مياه النيل والإتفاقيات المشتركة سابقا مثل إتفاقية 1959م، يتشابه الموقف السوداني بدرجة ما مع موقف دول الحوض الأخرى خاصة فيما يتعلق بشرعية الإتفاقيات المتصلة بالنيل. فإلى الان هناك إعتراض في بعض القطاعات السودانية حول قانون إتفاقية 1959م، باعتبارها تفتقد للتفويض الشعبي وانها وقعت زمن الحكم العسكري 1958م – 1964م وانها غير عادلة سواء بالنسبة للحصة التي حصل عليها السودان من المياه ، أو بالنسبة للتعويض نظير عمر المياه لبعض الأراضي السودانية.

لقد تجلى الموقف السوداني جليا فيما يخص سد النهضة الذي راح يؤيد للسد، كما ان حكومة السودان لها رؤية تتجلى في كون ان على الحكومة المصرية إخراج القضية من إطارها السياسي إلى إطارها الفني.[1]

وتقول الخرطوم ان السد الإثيوبي لا يشكل قضية سياسية بالنسبة لها وانما هو قضية تنمية ومصالح مشتركة. على عكس الموافقة على قيام سد النهضة لم يوقع على السودان على إتفاق عتيبي 2010م، وأكد على لسان وزير الموارد المائية ان السودان لن يوقع على إتفاق عنتيبي بشكله الحالي ما لم يتم الإتفاق حول بعض القضايا العالقة، وأوضح ان موقف السودان الثابت هو الإستمرار في التعاون حول قضايا حوض النيل يصرف النظر عن الإتفاق الإطاري والذي يعتبره السودان وسيلة للتعاون وليس غاية في ذاته.

وعلى العموم فان الموقف السوداني من قضية مياه النيل والمشاريع الإثيوبية يرتبط بملفات أخرى في الإقليم، من بينها الحروب الأهلية والدولة الجديدة في الجنوب ومطالبها في النيل والتي يمكن ان تقلل من حصة السودان.

موقف دولة جنوب السودان من مشروع سد النهضة الإثيوبي.

ان انفصال جنوب السودان عن شماله سيقود إلى تعميق أزمة تقسيم مياه النيل، بسبب بروز عامل أساسي وهو ولادة دولة جديدة في جنوب السودان ستطالب بحصتها من المياه التي كانت توزع بين مصر والسودان وفق إتفاقية 1959م الموقعة بينهما.

[1] – المرجع السابق.

كما يمكن لنا ان نلخص موقف دولة جنوب السودان في أبرز النقاط التالية :

1- اعتراف دولة جنوب السودان بإتفاقية 1959م، ويعتبر هذا إقرارا ضمنيا بإتفاق عام 1929م.

2- مطالبتها بحصتها من مياه شمال السودان في حصته التي تبلغ 18.5 مليار م^3، مما قد يثير نزاعات بين الدولتين فضلا عن النزاعات القائمة كالنزاع في إقليم "أبيي"، ولتقاسم دولة جنوب السودان المياه من شمال السودان يستلزم بها التنسيق مع مصر والسودان في هذا الشان وبالتالي يمكن لدولة جنوب السودان الانضمام للهيئة الفنية الدائمة المشتركة المياه نهر النيل.

3- رفض دولة جنوب السودان الإعتراف بجميع الاتفاقيات المبرمة في الفترة الاستعمارية، باعتبارها أبرمت بعد حصول جنوب السودان على استقلالها، واستنادا على أحكام وقواعد القانون الدولي العام بخاصة مبدأ الإستخلاف الدولي فان هذه الإتفاقيات ملزمة لدولة جنوب السودان، والمسلم به ان المعاهدات المبرمة التحقيق مصالح الإقليم سواء إستقل أم لا، فالدولة الجديدة تكون مسؤولة مسؤولية تامة عن الإقليم بما في ذلك الالتزامات المترتبة عنها والحقوق المكتسبة لهما.

الفصل الثالث

المواقف الدولية، التداعيات و المآلات المستقبلية

المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي

تنوعت المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي، حيث دعت العديد من الدول والجهات، مثل الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى حل سلمي عبر الحوار والتفاوض، مع تأكيدها على أهمية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم يراعي مصالح جميع الأطراف. إقليميًا، أبدت بعض دول حوض النيل دعمًا لإثيوبيا باعتبار السد مشروعًا تنمويًا، في حين عبّرت دول أخرى عن قلقها من تداعياته المحتملة على الأمن المائي الإقليمي. وتُظهر هذه المواقف توازنًا دبلوماسيًا بين احترام حق التنمية من جهة، والحفاظ على الأمن المائي والاستقرار من جهة أخرى.

المطلب الأول: موقف الدول الإقليمية المجاورة لحوض النيل :

بالنسبة إلى دول النيل خاصة المسمات بدول حوض النيل التي كان لها سعي واضح لإيجاد أطر جماعية، بغية استخدام مياه نهر النيل وذلك من أجل تنمية بلدانها مثل مجموعة الاندوجو أي الصداقة، ومفوضية النيل، إلا ان هذه المبادرات لم يكتب لها النجاح في منع النزاعات وحلّ الخلافات بين دوله ذلك انها ظلت مفتقرة إلى إرادة حقيقية للتنسيق والتعاون بين دوله سواء دول المنبع أو دول المصب، وهو ما أكدته اتفاقية "عنتيبي" التي أبرمتها دول المنبع ورفضتها دولتي المصّب، لانها تمس بحصتيهما المكتسبة والتاريخية من مياه النيل ، وبذلك يكون سببا من أسباب الشقاق، ومثالها البارز، وهو ما تطرحه اليوم أزمة سد النهضة، ومما يلاحظ عليه حول مواقف دول حوض النيل من هذه الأزمة إلى وجود كتلتين تعبر كلّ واحدة منها موقف مختلف عن الأخرى يدفعها لذلك المصالح والأهداف الإستراتيجية لكل بلد[1].

موقف جنوب السودان: اعتبرت دولة جنوب السودان مخاوف الخرطوم من الملء الثاني الأحادي لسد النهضة الإثيوبي مشروعة، داعية أطراف المفاوضات إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق قانونى ملزم حول السد.

موقف كينيا : تعتبر كينيا من الدول الإفريقية التي وقعت على اتفاقية "عنتيبي" التي بموجبها طلبت دول المنبع إعادة النظر في حصص دولتي المصب مصر والسودان من مياه نهر النيل وضرورة تقسيم مياهه بشكل منصف وعادل. كما ان بناء سد النهضة لا يشكل لها أي خطورة وقد جاء موقفها ناعما لإثيوبيا، فقد أكد هذا الموقف تصريح الرئيس الكيني بضرورة استخدام واستعمال افريقيا

[1] – فاطمة رحيم،المرجع نفسه، ص 86.

مواردها الطبيعية على نحو مستدام لتلبية احتياجات سكانها المتزايد، وشدد على أهمية ضمان الاستخدام المنصف والمعقول للموارد الطبيعية، وعلى ضرورة دعم الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى اتفاق حول مفاوضات سد النهضة يكون الكل فيه رابحا[1].

موقف إريتريا: تباين الموقف الإريتري في فترات مختلفة ،ففي بداية الأزمة كان الموقف الإريتري الداعم لمصر والسودان واعتبر سد النهضة تهديدا لأمنهما وأمن واستقرار المنطقة إذ صرح الرئيس الإريتري أفورقي في العام 2016 خلال مقابلة عبر التلفاز، قائلا: ان إثيوبيا لا تسعى إلى توليد الطاقة وتحقيق التنمية لشعبها، ولبناء لسد مأرب سياسية أخرى وهي استخدام مياه النيل لتهديد مصالح المصريين والسودانيين، كما فعلت تركيا مع سوريا والعراق". يمكن اعتبار ان الموقف الذي جاءت به ايرتيريا المعارض لبناء السد كان بمثابة سبيل لإقامة علاقات أكثر صلابة مع مصر، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الإيريترية الإثيوبية توترات منذ حرب الإستقلال في تسعينيات القرن الماضي، واستمرار حالة اللاحرب و اللاسلم بينهما بعد ذلك، لكن منذ تقلد رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" منصبه في عام 2018م وتوقيع اتفاق السلام بينهما في العاصمة الإريترية "أسمرة" في جويلية 2018 تمّ ظهور وبيان مؤشرات على وجود تقارب بين إثيوبيا وإريتريا. ونتيجة لجهوده المبذولة لتحقيق السلام والتعاون الدولي وخاصة مبادرته الحاسمة لحل النزاع الحدودي مع إريتريا المجاورة، فاز" أبي أحمد" بجائزة نوبل للسلام في عام [2] 2019.

موقف رواندا: وإذا تكلمنا عن دولة رواندا التي تعتبر من الدول الإفريقية وأيضا من دول حوض النيل التي تدعم وتجسد لفكرة بناء سد النهضة الإثيوبي لتوليد الكهرباء من مياه النيل. وقد أكدّ السفير الرواندي في أديس أبابا في حديث لوكالة الانباء الإثيوبية ان بلاده والعديد من الدول الأخرى بشرق أفريقيا تنتظر اكتمال بناء السد بفارغ الصبر، كما انها تعلّق أمال تنميتها على استكمال هذا المشروع. وتمّ الإشارة أيضا من قبل السفير الرواندي إلى مسألة توقيع اتفاقية تفاهم بين دولته وإثيوبيا لشراء ما يقارب 400 ميجاوات من الكهرباء، مؤكدا ان رواندا تعلق آمالها للتخلص من الفقر على هذا السد. كما أشار من زاوية أخرى ان موقف مصر من بناء سد النهضة يضر بمصالح دول شرق أفريقيا

[1] – العين الاخبارية، أديسابابا، "كينيا تدعو لاتحاد الافريقي لدعم التوصل لاتفاق حول سد النهضة"،الاطلاع:06-05-2025، الساعة 23:12.

[2] – المرجع السابق.

والتي تسعى لشراء الكهرباء التي سيولدها السد فيما بعد، متّهما مصر بالرغبة في الإستفادة وحدها من مياه النيل وهو ما لن يسمح به لحدّ الان.

موقف أوغندا: من الدول التي عارضت محاولات مصر للتحكم في مشاريع الطاقة الكهرومائية في دول المنبع نجد دولة أوغندا، هذه الدولة التي تعتبر من الدول الخمس التي وقعت على اتفاق "عنتيبي"[1].

وقد أكدّ الرئيس الأوغندي دعم بلاده للحوار من أجل الوصول لحل يرضي جميع الأطراف، إذ ان المدخل الصحيح لمعالجة نقاط الخلاف يكمن في الاتفاق على الرؤية الإستراتيجية لإدارة مياه النيل.

وفي نفس الوقت وفي إطار سعي مصر لإعادة العلاقات مع دول حوض النيل، خاصة في هذه المرحلة الحرجة من الأزمة أقرّت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إعلان لها توقيع اتفاقية أمنية مع مصر لتبادل معلومات عسكرية بين البلدين في أفريل 2021، و قد جاء التوقيع بعد أربعة أيام من اختتام القاهرة والخرطوم مناورة نسور النيل 2 شمالي السودان.

موقف بورندي: بعد اتجاه مصر نحو أوغندا للتنسيق العسكري والاستخباراتي قامت مصر بتعاون عسكري مع بوروندي، إحدى دول حوض النيل في نفس الفترة.

موقف تنزانيا: تربط تنزانيا علاقات وطيدة مع مصر إذ هناك الكثير من الاستثمارات المصرية في تنزانيا آخرها بناء السدود الكبرى التي تعتبرها تنزانيا مشاريع تنموية قومية مثل سد "جوليوس نيريري " وبالنسبة لمشروع سد النهضة الإثيوبي أكدّت تنزانيا على ضرورة التوصل إلى إتفاق قانوني ملزم وعادل لملء وتشغيل السد، ودعم مسار المفاوضات من أجل تحقيق مصالح جميع الأطراف الثلاثة والحفاظ على الأمن المائي لدولتي المصب.

موقف الكونغو الديمقراطية: دولة الكونغو تعدّ من الدول الحليفة لمصر في منطقة أعالي النيل كما تربطهما علاقات عميقة، وقد عقدت دولتي المصب السودان ومصر عليها الأمال كثيرا في إيجاد حل للأزمة في فترة رئاستها للإتحاد الإفريقي للعام 2021، لكن مباحثات "كينشاسا" العاصمة الكونغولية باءت بالفشل في ظل تمسك كل طرف برأيه.

من خلال تتبع المواقف الإقليمية لدول حوض النيل المجاورة للدول الثلاث المتنازعة حول سد النهضة نلاحظ تباين واختلاف المواقف فيما بينها، بين متضامن مع دول المصب ومؤيد لإقامة السد

[1]- سكاي نيوز عربية، أوغندا تتدخل في أزمة سد النهضة ... ها تقدم جديد، الاطلاع:26-04-2025، الساعة 00:14

وموقف ثالث محايد للطرفين ،ولكنها اتفقت جميعها على ضرورة العودة للمفاوضات تحت مضلة الاتحاد الإفريقي وهو الحل الانسب للوصول إلى اتفاق ملزم قانوني حول ملء وتشغيل سد النهضة حفظا للأمن الإقليمي للمنطقة.

بعض الدول التي لم يظهر وجودها للعلن نجد دولة مصر، بحيث غابت لفترات طويلة عن عمقها الإستراتيجي الإقليمي الإفريقي، وأزمة سد النهضة جعلتها تدرك مدى الأهمية والضرورة القصوى للعودة للعب دور إقليمي في المنطقة من أجل حماية أمنها القومي، هذا الأمر تم استيعابه جيدا من قبل مصر فعلا وبدأت التنسيق العسكري و ألاستخباراتي مع دول منابع النيل بهدف وضع إثيوبيا تحت ضغط دائم، وإزعاجها على المدى الطويل وليس بالضرورة تهديدها بسرعة استخدام الحل العسكري لحسم قضية سد النهضة، بل من أجل توثيق العلاقات مع دول المنبع لأسباب أخرى أهمها الإستراتيجية مثل العمل على تعديل الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل.

المطلب الثاني: موقف القوى الكبرى من أزمة سد النهضة

ألقت أزمة سد النهضة بضلالها على الساحة الإقليمية والدولية، فالصراع يدور بين دول لها وزنها الإقليمي في حوض النيل، تلك المنطقة الإستراتيجية من شمال إفريقيا، والتي تتنافس الدول الكبرى على الاستفادة منها والدفاع على مصالحها الكثيرة فيها من استثمارات ضخمة، وكذلك نتيجة أثارها الخطيرة على الأمن القومي لدول المصب مصر والسودان.

أولا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

سد النهضة كفكرة منذ البداية جاءت في إطار الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقا، فبعد دعم الاتحاد السوفياتي ببناء السد العالي في مصر جاء الرد الأمريكي بدراسة مكتب الاستصلاح الزراعي الذي يشير إلى إمكانية بناء مجموعة من السدود على نهر النيل الأزرق بالهضبة الإثيوبية في عام 1960، وبعد كل هذه السنوات أصبح المشروع حقيقة على أرض الواقع ، وهو الان يشكل أزمة دولية بين القوى الإقليمية في منطقة حوض النيل ، ويهدد الأمن القومي لدول المصب، وفي هذا الوضع المتأزم بين الأطراف المتنازعة مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة ثانية التي تعتبر حليف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي تلقى كل الدعم المادي والسياسي والعسكري منها[1].

[1] – فاطمة رحيم،المرجع السابق، ص 80.

بعد سنوات من المفاوضات في الملف، ومنذ تاريخ 29 أكتوبر 2019 بدأت الوساطة الأمريكية في مفاوضات سد النهضة باقتراح من مصر حيث استضافت واشنطن اجتماعا مصريا سودانيا إثيوبيا بشان سد النهضة في السادس من نوفمبر 2019 والذي ضمّ وزراء خارجية الدول الثلاث ، فقد عقد الاجتماع الأول في 15 و 16 نوفمبر 2019 بالعاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، وهو الاجتماع الأول من الاجتماعات الأربعة المقرر عقدها على مستوى وزراء الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي [1]، ناقش هذا الاجتماع مراحل تخزين سد النهضة وفقا لهيدروليجيا النيل الأزرق، بحيث تراعي الجفاف الذي يشهده الحوض خلال الفيضان السنوي.

أمّا الاجتماع الثاني للمفاوضات فقد كان بتاريخ 2019/12/2، وانطلق على مستوى وزراء الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي لاستكمال المباحثات بشان قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة. وفي تاريخ 2019/12/22 عقد الاجتماع الثالث للمفاوضات الخاصة بسد النهضة في الخرطوم، حيث ضمّ وزراء الموارد المائية والوفود الفنية من الدول الثلاث "مصر، السودان، إثيوبيا"، وبمشاركة ممثلي وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة.

وفي تاريخ 13يناير2020 بدأت جولة مفاوضات جديدة بين الدول الثلاث "مصر والسودان وإثيوبيا"، في العاصمة الأمريكية واشنطن، ودعت الولايات المتحدة كلا من مصر وإثيوبيا والسودان لبحث ما جرى التوصل إليه في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي بمشاركة ممثلين عن البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ووزراء الخارجية والري بالدول الثلاثة، وبعد انتهاء الجولة قال "سامح شكري" وزير الخارجية، ان مفاوضات سد النهضة وصلت إلى نقطة الحسم" و وبعدها اتّجه وزير الخارجية "سامح شكري " إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، من أجل المشاركة في فعاليات اجتماع وزراء الخارجية والموارد المائية لمصر والسودان وإثيوبيا، حول سد النهضة، الذي تستضيفه الإدارة الأمريكية، بحضور البنك الدولي في فيفري 2020.

ان ما حدث من خلال كلّ هذا هو ان إثيوبيا والسودان قاطعت الجولة وحضرت مصر بمفردها، وهو أمر وضع الولايات المتحدة في حرج بالغ، يمكن القول انه بعد تبّني الولايات المتحدة الأمريكية

[1] – المرجع السابق، ص 80.

المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا من أجل الوصول إلى اتفاق يلزم الأطراف الثلاثة حول ملء وتشغيل سد النهضة في فيفري 2020 والذي ضربت به إثيوبيا عرض الحائط ولم تحضر الاجتماع الذي أسفر على إمضاء مصر بصفة منفردة عليه.

لقد تواصلت الجهود الدولية من أجل تسوية القضايا العالقة في منطقة حوض النيل ومنها أزمة سد النهضة، وفي هذا السياق جاءت تحركات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مبعوثها "فيلتمان" الذي أكد على التزامه بالعمل مع الشركاء الدوليين الإيجاد حل للقضايا الإقليمية الهامة، بما فيها الخلافات حول سد النهضة الإثيوبي، والنزاع الحدودي بين الخرطوم وأديس أبابا، حتى لا يتم تفويض التقدم الذي تم إحرازه في السودان منذ اندلا ع ثورة ديسمبر، وناقش المبعوث الأمريكي للقرن الإفريقي مع قادة الدول الثلاث. مصر والسودان وإثيوبيا، استئناف المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، بناء على إعلان المبادئ الموقع عام 2015، مؤكدًا ان الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم السياسي والفني لتسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات[1].

ثانيا: موقف الصين.

ان المصالح الاقتصادية المتنامية بين الصين وإثيوبيا تمكنها من ممارسة ضغوط عليها، حيث يوجد ما يزيد عن 500 شركة صينية واستثمارات تفوق بليون ونصف دولار، حيث تستثمر الصين في البنية التحتية الأثيوبية، وقد قامت الصين ببناء الطرق السريعة التي تربط العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بجيبوتي، كما ان الصين تسيطر على أعمال الطرق بواقع 60% من مشاريع الطرق، وبلغ عدد المشاريع الصينية أكثر من 624 مشروعاً، بما يعادل 4 مليار دولار[2]. من الواضح ان هناك اهتمام صيني بالموقع الأثيوبي للدخول إلى منطقة شرق أفريقيا وبالأخص منطقة القرن الأفريقي باعتبارها منطقة توازن استراتيجي هام بالنسبة للقوى العظمى و للصين خاصة في إطار خطة الحزام والطريق التي تسعى من خلالها الصين إلى ربط إفريقيا بالقارات الأخرى وإيجاد طريق تجاري للسلع الصينية عبر إفريقيا وهذا ما يجعل الصين تدعم المشاريع التنموية في إثيوبيا وبالتالي تدعم الموقف الإثيوبي في دفاعه عن مشروع سد النهضة، هذا الدعم المائي والسياسي الصيني لإثيوبيا يزيد من قوتها باعتبار الصين

[1] – أخبار العالم العربي،" أمريكا تصدر بيانا حول سد المهضة و توجه طلبا لمصر و السودان وإثيوبيا"، /https://arabic.rt.com/middle_east

[2] – نادية حلمي، "الدور الصيني لحل الأزمة الراهنة بشان سد النهضة"، https://xeber24.org/#google_vignette. التصفح:01-05-2025، الساعة 18:4

عضو في مجلس الأمن ومن القوي العظمى في الساحة الدولية، بالرغم من ان الموقف الرسمي الصيني من أزمة سد النهضة الذي عبر على ضرورة حل المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية وعد تدويل القضية في الحافل الدولية كما أوضحت الصين أهمية و فعالية دور الاتحاد الإفريقي لإيجاد حلول سلمية للأزمة وفتح باب التفاوض من أجل التوصل لاتفاق توافق عليه الدول الثلاث بحيث تربح إثيوبيا من المشروع تنمية البلاد والخروج من الأزمات دون الضرر بدول المصب وبأمنها المائي.

ثالثا: موقف روسيا

بالنسبة إلى روسيا فانها تعتبر منطقة القرن الإفريقي من المناطق الإستراتيجية لها، كما انها تشكل مجالا حيويا للسياسة الخارجية الروسية خاصة في ظل التنافس الكبير بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في ملف يعتبر من الملفات الأكثر تعقيدا مثل مشروع سد النهضة، فروسيا لم تكن بعيدة عنه بل أبدت استعدادها للعب دور تنسيقي لتهيئة الظروف الجيدة للحوار بين مصر والسودان وإثيوبيا، بشان نزاع سد النهضة، دون ان تلعب دور الوسيط وعبرت على قدرة الاتحاد الافريقي لحل هذه القضية إذ قال وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" ان بلاده تولي أهمية كبرى لدور الاتحاد الأفريقي في هذه العملية لحل المشاكل الأفريقية أفريقيا[1].

والواضح أيضا ان روسيا قد أبدت تفهما لأهمية القضية بالنسبة لمصر وللشعب المصري، وأعرب عن استعداد موسكو لكي تقوم بالتنسيق للتوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا وينزع فتيل الأزمة ويعفى من أي عواقب أو إجراءات أحادية تتخذ وتؤدي إلى تأثير ضار على المصالح المائية لدولتي المصب مصر والسودان.

ان مصر تركز كثيرا على علاقاتها الوطيدة والجيدة مع روسيا، كما نجدها تعول عليها كثيرا كون ان هذه الأخيرة بمثابة الحليف الاستراتيجي لروسيا في المنطقة، من أجل كسب دعمها في ملف سد النهضة باعتبار روسيا عضواً دائماً بمجلس الأمن، بالإضافة إلى كونها دولة لها إمكانياتها وتأثيرها على الساحة الدولية.

رابعا: موقف دول الخليج

ولإذا ماتم الحديث عن دول الخليج فبصفة عامة فان النفوذ الخليجي في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا يدركه الجميع، فالمصالح السعودية والإماراتية في المنطقة معقدة، إلى حدّ ما ونظرا لمصالحها

[1] – فاطمة رحيم،المرجع السابق، ص 83.

الكثيرة في منطقة القرن الأفريقي وإثيوبيا خصوصا، لم تساند دول الخليج مصر والسودان منذ بداية أزمة سد النهضة بشكل واضح ومباشر، لكن مع تصاعد الأزمة في الأونة الأخيرة خاصة مع قيام إثيوبيا بعملية الملء الأول العام 2020 واقتراب موعد الملء الثاني في جويلية تصريحات دول المصب وخاصة مصر بالتهديد للجوء إلى الحل العسكري في حال عدم جدوى الحل التفاوضي خاصة مع تعنت الجانب الإثيوبي تحركت دول الخليج على رأسها السعودية والإمارات من أجل التدخل لإيجاد تسوية ودية للأزمة وذلك حماية لمصالحها في المنطقة وحفاظا على علاقاتها مع الدول المتنازعة. كما أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم العادي بتاريخ 16جوان2021 عن رفضهم أي إجراء يمس بحقوق مصر والسودان المائية في نهر النيل من قبل إثيوبيا.

واحدة من أهم أوراق الضغط الخليجية على إثيوبيا، هي الاستثمارات الضخمة هناك. لاسيما السعودية والإمارات، وإضافة إلى الاستثمارات هناك أيضاً المساعدات المائية التي تقدم لها لدى الإمارات استثمارات ضخمة في إثيوبيا، وعلاقات وثيقة معها إذ يوجد في 92 مشروعاً استثمارياً إماراتياً في إثيوبيا، وهي متركزة في قطاعات الزراعة والصناعة والعقارات والرعاية الصحية والتعدين، وفي 20مارس2019، قال عبد الله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، في منتدى أعمال إثيوبي إماراتي، ان الصادرات الإماراتية إلى إثيوبيا في 2018 وصلت إلى 200 مليون دولار[1].

كما ان السعودية تعد حالياً، وفق بيانات أديس أبابا، سادس أكبر شريك تجاري لإثيوبيا بقيمة تبادل إجمالية تبلغ 6 مليارات دولار، وزاد بشكل كبير إصدار تصاريح العمل للعمالة الإثيوبية البسيطة في السعودية، تصل الاستثمارات السعودية في إثيوبيا نحو 13 مليار دولار، ومعظمها في مجالي الزراعة والانتاج الحيواني ونظرا لتمركز الاستثمارات السعودية والإماراتية في القطاع الزراعي أثار هذا الأمر قلق مصر وتم ربطه مع تمويل مشروع سد النهضة وبالتالي الدعم الخفي لدول الخليج لإثيوبيا ولهذا المشروع رغم خطورته على الأمن القومي لمصر والسودان[2].

من جهتها الأردن عبرت على دعمها لمصر والسودان في قضية سد النهضة و أعلن وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" ان أمن مصر المائي هو جزء من الأمن القومي العربي وان المملكة تقف

[1] – الحرة واشنطن،" السعودية و الامارات و الأردن تعلن موقفها من سد النهضة"، https://www.alhurra.com/

[2] – المرجع نفسه

بالمطلق مع مصر في حماية حقوقها وشدد على أهمية التوصل لحل تفاوضي لقضية سد النهضة يحفظ حقوق جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الشقيقتين وجميع الأطراف.

المطلب الثالث: موقف المنظمات الدولية والإقليمية

الفرع الأول: موقف المنظمات الدولية:

أولا : موقف الأمم المتحدة : تقدمت مصر بطلب المجلس الأمن الدولي للتدخل من أجل حل قضية سد النهضة طبقا للمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء ان تنبه المجلس إلى أي أزمة من شانها ان تهدد الأمن والسلم الدوليين بعد توقف المفاوضات بين الدول الثلاث مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة ثانية، و ردا على الطلب المصري تدخل مجلس الأمن الدولي على خط أزمة سد النهضة، حيث قدمت الطلب نيابة عن مصر السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة "كيلي كرافت". وأوضحت السفيرة الأمريكية ان هذه المشكلة معروضة على المجلس، لان الوقت قصير ونافذة التوصل إلى اتفاق قد تغلق بسرعة، مطالبة الدول الثلاث بالامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شانها تقويض حسن النية الضروري للتوصل إلى اتفاق.

أكد أعضاء في مجلس الأمن خلال جلسة عقدت في 29 جوان 2020 دعمهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة الناجمة عن المشروع الكهرومائي الضخم الذي تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق، ويثير توترات حادة بينها وبين مصر والسودان. وخلال هذه الجلسة، قالت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية "روزماري ديكارلو" انه يمكن التغلب على الاختلافات والتوصل إلى اتفاق إذا برهنت كل الأطراف عن الإرادة السياسية اللازمة لتقديم تنازلات وفقا لروح التعاون التي تم التأكيد عليها في إعلان المبادئ العام 2015.

وأبدت مصر والسودان في خطابهما إلى الأمم المتحدة رفضهما للخطوات الإثيوبية الأحادية مؤكدتين ان عدم إبرام اتفاق ملزم أمر يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويهدد بزيادة التوتر في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وانه على المجتمع الدولي التأثير على إثيوبيا لحملها على المشاركة بحسن نية في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق[1].

أكدت مصر للأمم المتحدة ان سد النهضة الإثيوبي يهدد رفاهية ووجود الملايين من المصريين والسودانيين، مشيرة إلى عدم السماح بأي تهديد لأمنها المائي، بينما إثيوبيا عبرت عن موقفها أمام

[1] – فاطمة رحيم، المرجع نفسه، ص 77.

الأمم المتحدة رفضها لإحالة ملف أزمة سد النهضة إلى مجلس الأمن الدولي، مشيرة إلى انها تبحث عن استعمال مواردها بطريقة معقولة بعد حرمانها من ذلك وان الاتحاد الأفريقي يبذل جهودا كبيرة في تلك القضية، قائلا: الاتحاد الأفريقي لديه الإرادة والخبرة سعيا للتوصل إلى اتفاق بشان سد النهضة.
ودعت إثيوبيا مجلس الأمن إلى ترك القضية تأخذ مسارها في الاتحاد الأفريقي مندوبها في مجلس الأمن: "لا نعتقد ان قضية سد النهضة لها مكان شرعي في مجلس الأمن اليوم رفع قضية سد النهضة إلى مجلس الأمن تم على نحو غير منصف. وأشار إلى ان إثيوبيا لن تتسبب بإلحاق الضرر بمصر أو السودان، مضيفة لدينا واجب وطني بحماية شعبنا وتحقيق الرفاهية له. وشددت إثيوبيا على ان أي نزاع في المستقبل بشان الحقوق المائية بين الدول الثلاث يجب ان يحال إلى رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا. عبرت السودان عن موقفها إزاء قضية سد النهضة أمام الأمم المتحدة ورفضها لأي إجراء أحادي بشان ملء خزان سد النهضة الإثيوبي، لحين الوصول لاتفاق بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا وان نهر النيل ملك للدول المشاركة فيه، وعلى إثيوبيا ان تتعاون وتتفاوض لحل مشكلة سد النهضة.

الفرع الثاني: موقف المنظمات الإقليمية

أولا: موقف الاتحاد الإفريقي

مشاكل إفريقيا تحلها إفريقيا، هذا ما أكده القادة الأفارقة في الاتحاد الإفريقي ومن هذا المبدأ وجد الإتحاد الإفريقي نفسه في مواجهة أزمة معقدة بين دول لها وزنها الهام في القارة الإفريقية، مما يلزمه لعب دور فعال للخروج من هذه الأزمة دون إلحاق الضرر بأي طرف تعتبر اليوم أزمة سد النهضة المشروع القومي الإثيوبي الضخم من أهم القضايا التي. تواجه الاتحاد الإفريقي والتي لها آثارا على الأمن الدولي والإقليمي في حوض النيل وعلى إفريقيا ككل، خاصة في ظل سعي إثيوبيا للتصرف منفردة بعيدا عن موقف ورأي دولتي المصب مصر والسودان وطرفا النزاع المتضرر ودون الإصغاء إلى الأصوات الإقليمية والدولية الأمر الذي سيكون له أثارا عابرة لإثيوبيا خاصة على إفريقيا وتحديداً على كيان الاتحاد الأفريقي الهش الصراع على سد النهضة يدور بين قوى إقليمية كبيرة لها وزنها في الاتحاد الإفريقي، فمصر مكون أساسي في العمل الأفريقي منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك والإمبراطور "هيلا سلاسي" الإثيوبي[1]، الذي كانت أديس أبابا عاصمة بلاده إثيوبيا مقراً لمنظمة

[1] – عبدالرحمان شلقم، جريدة الشرق الأوسط– جريدة العرب الدولية–، سد النهضة ثقل على كاهل الاتحاد الافريقي، https://aawsat.com/

الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي، الذي يهدف بالأساس إلى دعم كفاح شعوب أفريقيا من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة والقضاء على الفقر والأمراض والحروب التي انهكت الدول الإفريقية. من مبدأ ان الدول الإفريقية قادرة على حل مشاكلها بنفسها سعت الدول التي ترأست الاتحاد الإفريقي في دوراته السابقة والحالية كدولة جنوب أفريقيا والكونغو الديموقراطية التي تتولى الان رئاسة الاتحاد الأفريقي إلى التوسط لإيجاد حلول للأزمة عبر الدفع بعملية التفاوض إلى الأمام من أجل حل أزمة سد النهضة. أفريقيا تتكون من كتل خمس ، الشمال والجنوب والغرب والشرق والوسط، ولكل كتله تكوينها الخاص والمتقارب، ولا تخلو هذه الكتل من حساسيات في ما بينها، لا شك ان مجموعة شمال أفريقيا وهي الدول العربية تتعاطف مع مصر ودول غرب أفريقيا خصوصاً الإسلامية منها، موقفها أقرب إلى مصر، ومن جهتها تجد إثيوبيا موقفها أقوى بمساندة الكثير من الدول الإفريقية لقضيتها من أجل النهوض بشعبها من ويلات الحروب والفقر والمجاعة والظلام مع ما تمتلكه كل أطراف الصراع من وزن داخل منظمة الاتحاد الإفريقي خاصة مصر فان نقل الاختلاف بينها وبين وإثيوبيا سيكون له تأثير كبير على فاعلية الاتحاد الإفريقي[1].

موضوع سد النهضة بالنسبة للقارة الأفريقية ليس مجرد خلاف تقني بين دولتين أفريقيتين مهمتين، بل هو قضية قد تتحول إلى زلزال يضرب صلب الاتحاد الهش للقارة الإفريقية تعاني من مشاكل جمة الفقر والإرهاب والخلافات بين عدد من دولها، ولا تحتاج إلى مزيد من المشاكل التي تضرب محاولات العمل الجماعي. قال"تابو إمبيكي"، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الأسبق، ان أفريقيا لها ركائز خمس هي مصر والجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، وإذا لم تكن لهذه الركائز الخمس مواقف موحدة في القضايا الأساسية التي تهم القارة، فلن يكون هناك عمل أفريقي جاد وموحد يحقق مصالح القارة.

ثانيا: موقف الاتحاد الأوربي

جاء موقف الاتحاد الأوروبي مؤيدا للتنمية في القارة الإفريقية ودعم المشاريع والاستثمارات من أجل دفع عجلة الاقتصاد مما يسمح للفرد الإفريقي بالحصول على مكانة أفضل للعيش الكريم وهذا الأمر سينعكس بالإيجاب على الحد من الهجرة الإفريقية نحو أوروبا، وفي موقف من أزمة سد النهضة عبر الاتحاد الأوروبي عن دعمه وتأييده للحل الدبلوماسي والدفع بالمفاوضات إلى الطريق الصحيح من أجل الوصول إلى اتفاق ملزم لجميع الأطراف، وجاء موقف الاتحاد الأوروبي في تصريح المفروض

[1]- المرجع السابق.

الأعلى للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، في بيان ان أكثر من 250 ألف شخص يقيمون في حوض النيل الأزرق قد يستفيدون من اتفاق محتمل يعتمد على توافق بشان ملء من النهضة.

وأوضح بوريل انه بات بإمكان مصر والسودان وإثيوبيا بلوغ اتفاق بشان ملء السد، والان هو وقت للتصرف وليس لزيادة التوترات ، وأعرب المفوض عن الدعم الأوروبي الكامل لجهود جمهورية جنوب أفريقيا التي تترأس حاليا الاتحاد الأفريقي لدفع الأطراف إلى حل تفاوضي.

ثالثا: موقف جامعة الدول العربية

إثيوبيا تعتزم استكمال الملء الثاني لخزان سد النهضة بما يقارب 13 مليار متر مكعب من مياه نهر النيل في شهر جويلية 2021 ، رغم ان الخبراء يشككون في قدرتها على تحقيق هذا الهدف خاصة ان استكمال أشغال البناء مازالت متواصلة إلى اليوم دون الحد المطلوب الذي يحتمله خزان السد من المياه، ومع إصرار إثيوبيا على الملء الثاني دون تنسيق مع مصر والسودان تتضافر الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حل ودي تفاوضي للأزمة، وفي هذا السياق سعت مصر والسودان إلى طرق كل الأبواب الدولية والإقليمية التي يمكنها التدخل لحل الصراع فبعد طلب مصر تدخل مجلس الأمن الدولي وطلب السودان تدخل الوساطة الرباعية جاء دور جامعة الدول العربية، إذ ان مصر والسودان توجهنا إلى جامعة الدول العربية من أجل بحث قضية سد النهضة و التدخل لحلحلة الأزمة، وبالفعل قامت جامعة الدول العربية بعقد اجتماع طارئ في غير دورتها العادية على مستوى وزراء الخارجية يوم الثلاثاء 15 جوان 2021 في العاصمة القطرية الدوحة، أصدرت بعده بيان ها و موقفها حول الأزمة. وقال وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال مؤتمر صحفي ان الجامعة العربية قد تتخذ إجراءات تدريجية لدعم موقف مصر والسودان في خلاقهما مع إثيوبيا بشان السد. كما دعا وزير الخارجية المصري سامح شكري، الدول العربية إلى دعم المسعى المصري السوداني إزاء قضية سد النهضة، مشددا على ان صبر بلاده تعرض لاختبارات عدة، وتصرفت مصر من منطلق إدراكها لتبعات تصعيد التوتر على أمن واستقرار المنطقة[1].

[1] – فاطمة رحيم، المرجع نفسه، ص 79.

المبحث الثاني : تداعيات النزاع المائي المصري الإثيوبي

تُعدّ المياه واحدة من أهم عناصر الأمن القومي للدول، لاسيما في المناطق التي تعاني من شحّ الموارد الطبيعية وندرة الأمطار، كما هو الحال في منطقة حوض النيل. وتحتلّ مصر موقعًا حساسًا في هذا السياق، حيث تعتمد اعتمادًا شبه كامل على مياه نهر النيل، التي تمثل أكثر من 95% من مواردها المائية. وعلى مدار التاريخ، كان نهر النيل عامل استقرار وحياة لشعوب وادي النيل، وركيزةً أساسية في تشكيل الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المصبّ، وعلى رأسها مصر والسودان. غير ان هذا الاستقرار التاريخي بدأ يتعرض لاضطرابات متصاعدة منذ إعلان إثيوبيا عام 2011 الشروع في بناء سد النهضة على النيل الأزرق، أحد أهم روافد النهر[1].

يمثل سد النهضة الإثيوبي مشروعًا ضخمًا، تسعى من خلاله أديس أبابا إلى تحقيق طفرة في انتاج الطاقة الكهربائية والتنمية الاقتصادية، مستندةً إلى حقها في استغلال مواردها الطبيعية. إلا ان هذا المشروع أثار وما زال يثير مخاوف جوهرية لدى مصر، التي تنظر إليه كتهديد مباشر لأمنها المائي، مما انعكس في موقف دبلوماسي حاد، وحراك سياسي واسع النطاق، شمل اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية، إضافة إلى تصعيد الخطاب السياسي في بعض المراحل الحساسة من مسار الأزمة.

ولم تكن العلاقات المصرية الإثيوبية عبر التاريخ في منأى عن التوتر، إذ اتسمت هذه العلاقة بتقلبات حادة نتيجة تداخل المصالح المائية، والتحولات الجيوسياسية في منطقة القرن الإفريقي. ومع تصاعد أزمة سد النهضة، برزت أزمة ثقة متبادلة بين الجانبين، زادت من تعقيد المشهد وأضعفت فرص الوصول إلى تسوية نهائية مرضية لجميع الأطراف[2].

في هذا الإطار، بات من الواضح ان النزاع المائي القائم بين مصر وإثيوبيا تجاوز البعد الفني المتعلق بتوزيع الحصص أو ملء وتشغيل السد، ليأخذ أبعادًا سياسية واستراتيجية، تؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، وعلى مستقبل الاستقرار في إقليم حوض النيل بأسره. فكيف انعكست هذه الأزمة على مسار العلاقات السياسية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية بين القاهرة وأديس أبابا؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه العلاقة في ظل استمرار الخلافات وعدم الوصول إلى اتفاق قانوني شامل ومُلزِم؟

[1] جهاد عودة،" السياسة الدولية و العلاقات الدولية": مدارس ونظريات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2 ،2015 ،ص 293.

[2] جهاد عودة، "مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2 ،2016 ،ص 56 – 57

تشكل هذه التساؤلات نقطة الانطلاق الأساسية لهذه الدراسة، التي تهدف إلى تحليل تداعيات النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا، ورصد تأثيره المتعدد الأبعاد على العلاقات الثنائية، في محاولة لفهم ديناميكيات التفاعل بين الجانبين في ظل هذا النزاع المتجدد.

المطلب الأول: التداعيات على المستوى المحلي

لقد ترك النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا آثارًا عميقة على الصعيد الداخلي لكل من البلدين، إذ تداخلت الأزمة مع البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيهما، وأصبحت جزءًا من الخطاب الوطني وصناعة القرار، بل ومصدرًا للتعبئة الداخلية في بعض الحالات. وتتمثل أهم هذه التداعيات فيما يلي:

أولاً: في مصر

تعزيز الخطاب القومي والإجماع الداخلي:

مثّل سد النهضة قضية قومية بامتياز، جمعت مختلف القوى السياسية في مصر على موقف موحّد نسبياً تجاه ما يُنظر إليه كتهديد وجودي للأمن المائي. وقد وظّفت الدولة هذه الأزمة لتأكيد دورها كحامٍ للمصالح الوطنية، وتعزيز شرعيتها أمام الرأي العام.

الضغط الشعبي والإعلامي:

أثارت تغطية وسائل الإعلام المصرية المكثفة للملف حراكًا شعبيًا واسعًا، وساهمت في رفع منسوب القلق لدى المواطنين، خاصة في ظل التقديرات الرسمية التي حذّرت من آثار محتملة على الزراعة والأمن الغذائي[1].

السياسات المائية والبدائل الداخلية:

دفعت الأزمة الحكومة المصرية إلى تبنّي استراتيجيات أكثر تشددًا في إدارة المياه، كإعادة استخدام مياه الصرف، وتوسيع محطات التحلية، وتقنين استخدام المياه في الزراعة. كما أطلقت مشاريع قومية مثل "تبطين الترع" و"مشروع 100 مليون شجرة" ضمن رؤية شاملة لمواجهة أزمة المياه.

[1] الصادق المهدي، "مياه النيل الوعد والوعيد، القاهرة": مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ،2000 ،ص 78 – 79

انعكاسات اقتصادية واجتماعية:

أثار النزاع مخاوف من التأثير على قطاعات رئيسية مثل **الزراعة**، التي توظف نسبة كبيرة من القوى العاملة. كما تسللت هذه المخاوف إلى سوق العقارات والصناعات المرتبطة بالمياه، مما ألقى بظلاله على النمو الاقتصادي المحلي في بعض المناطق الريفية[1].

ثانيًا: في إثيوبيا

استثمار سياسي داخلي في مشروع السد:

اعتبرت الحكومة الإثيوبية سد النهضة مشروعًا وطنيًا جامعًا، وركيزة لتوحيد الصف الداخلي، خاصة في ظل التحديات الأمنية والانقسامات الإثنية التي تشهدها البلاد. وقد استخدمته كأداة لتكريس **الشرعية السياسية** وتعزيز شعبيتها في مواجهة المعارضة.

التعبئة الجماهيرية والدعم الشعبي:

شهد الداخل الإثيوبي حملة تعبئة واسعة النطاق لدعم تمويل السد، ساهم فيها المواطنون من مختلف الفئات عبر شراء السندات والمشاركة الرمزية في المشروع، ما عزز من رمزية السد كـ"حلم وطني" وأداة للكرامة والسيادة[2].

تأثير على السياسات الداخلية:

فرض النزاع مع مصر تحديات إضافية على صانعي القرار الإثيوبيين، خصوصًا في التوفيق بين **الخطاب السيادي** وضرورة الحفاظ على استقرار داخلي هشّ، في ظل توترات داخلية مستمرة، أبرزها في إقليم تيغراي ومناطق أخرى[3].

الانعكاسات الاقتصادية والانمائية:

رغم المكاسب المتوقعة من تشغيل السد، فان تمويله والضغوط الدولية الناتجة عن النزاع أثرت على صورة الاقتصاد الإثيوبي، وعطّلت بعض الاستثمارات الخارجية، في ظل تزايد المخاوف من احتمال وقوع صراع إقليمي[4].

---

[1] إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، آفاق المستقبل، ع 27 ،يوليو، أغسطس وسبتمبر، 2015 ،ص 20

[2] المرجع السابق.

[3] إبراهيم عبد المطلب غانم، نبيل توفيق حبشي، رؤية مستقبلية لأوجه التعاون والاستثمار الزراعي بين مصر ودول حوض 12:27.الساعة على 10/04/2018 يوم، 195.43.12.200: mysite6-pdf-الانترنت موقع من، النيل

[4] مجلة البيان، أزمة النيل بين الانفجار والانفراج، من موقع الانترنت text-uk.co.albayan.www :،يوم 2018/04/04 على 20:44.

المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الإقليمي

ان النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة لا يؤثر فقط على العلاقات الثنائية بين البلدين، بل يمتد تأثيره إلى منطقة القرن الإفريقي ودول حوض النيل بشكل عام. فالمياه التي تُعدّ شريان الحياة لشعوب هذه المنطقة، أصبحت في ظل النزاع محط صراع سياسي واستراتيجي، مما أسفر عن تداعيات إقليمية بارزة في مجالات الأمن والتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي .لذا فان تأثيرات النزاع على المستوى الإقليمي تتعدد وتتشابك في عدة أبعاد نعرضها في هذا المطلب[1].

أولاً :التأثير على الأمن الإقليمي

تصعيد التوترات بين دول حوض النيل

يعد النزاع المائي حول سد النهضة أحد أكبر العوامل التي ساهمت في تصعيد التوترات بين دول حوض النيل، خصوصًا بين مصر وإثيوبيا، ومن ثم انعكس ذلك على علاقات تلك الدول مع جيرانهم. فقد تباينت المواقف بين مؤيد للموقف المصري الذي يطالب بحصص ثابتة للمياه، ومؤيد للموقف الإثيوبي الذي يرى في السد حقًا سياديًا. وهذا التباين في المواقف أسهم في تأجيج النزاع السياسي، وفتح المجال لدول أخرى مثل السودان للعب دور الوسيط أو المواجهة بين الطرفين[2].

تهديد الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي:

ان التصعيد المستمر بين مصر وإثيوبيا يهدد الأمن الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، حيث تتصاعد احتمالات اندلا ع صراع إقليمي في حال تفاقمت الأزمة. على الرغم من ان النزاع لم يتحول بعد إلى مواجهة عسكرية مباشرة، إلا ان تهديدات مصر العسكرية في بعض الأوقات، والضغط الإثيوبي على حقها في إدارة السد، يزيدان من احتمالات الانزلاق إلى سيناريوهات أكثر تطرفًا[3].

الانعكاسات على دول الجوار:

لم تكن دول مثل السودان بمنأى عن تداعيات هذا النزاع، إذ انها تجد نفسها عالقة بين طرفي الأزمة. السودان، الذي يعد شريكًا مهمًا في منظومة حوض النيل، له مصالح مائية مشتركة مع كل من مصر

[1] أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة: نهر النيل والحضارة في إفريقيا، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1 ،2011 ،ص 111

[2] محمد محي الدين رزق، إفريقيا وحوض النيل، مصر: مكتبة عطايا، ط2 ،1934 ،ص 109

[3] المرجع نفسه،ص 110.

وإثيوبيا. وعليه، فان موقفه الوسيط بين الأطراف في الأزمة يعكس حالة من الضغوط الداخلية والخارجية، وهو ما قد ينعكس سلبًا على استقرار المنطقة[1].

ثانيًا :التأثير على التعاون الإقليمي

تعثر التعاون في مجال المياه:

تراجعت فرص التعاون بين دول حوض النيل في إدارة الموارد المائية بشكل مشترك، وهو ما يعكس فشل المبادرات السابقة مثل مبادرة حوض النيل التي كانت تهدف إلى تحقيق التكامل المائي والتنمية المستدامة. ان التوتر القائم حول توزيع حصص المياه بين الدول الكبرى في الحوض، وخاصة مصر وإثيوبيا، جعل من الصعب تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تستفيد منها جميع الأطراف.

إضعاف الدور الإقليمي للاتحاد الإفريقي:

في ظل تعثر المفاوضات بين مصر وإثيوبيا، انكشف ضعف آليات الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية. ورغم محاولات الوساطة التي قام بها الاتحاد الإفريقي، إلا ان النزاع ظل قائمًا دون حل شامل، مما أضعف الدور القيادي الذي كان من الممكن ان يلعبه الاتحاد الإفريقي في تعزيز التعاون بين دول القارة[2].

تقليص فرص التكامل الإقليمي:

كان يمكن ان تساهم مشاريع الربط الكهربائي بين مصر وإثيوبيا في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين وبين باقي دول المنطقة. ومع استمرار النزاع حول السد، توقفت الكثير من هذه المشاريع أو تأجلت، مما قلص الفرص التي كانت متاحة لتنمية البنية التحتية الإقليمية وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين دول المنطقة[3].

ثالثًا :التأثير على العلاقات مع القوى الكبرى

التدخلات الدولية في النزاع:

[1] المرجع نفسه ،ص 111. .

[2] يوسف فضل حسن، سد مروي.. التاريخ والانجاز، السودان: المركز القومي للانتاج الإعلامي، 2005 ،ص 24.

[3] عرفة البنداري، 11 سدا تقيمها إثيوبيا على مجرى النيل، من موقع الانترنت com.dotmsr.www :،يوم 14:52.الساعة على 28/03/2018

شكل النزاع حول سد النهضة فرصة لتدخل القوى الكبرى في المنطقة مثل الولايات المتحدة، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي. وقد ساهمت الضغوط الدولية من بعض هذه القوى على إثيوبيا في إبطاء عملية ملء السد أو محاولة التوصل إلى اتفاق تفاوضي، في حين سارعت مصر إلى الاستفادة من الدعم الدولي لموقفها في هذا الصراع[1].

قد يكون لهذا التدخل تأثير مزدوج: فمن جهة، يمكن ان يساعد في إيجاد حلول سلمية وملزمة للأزمة، ومن جهة أخرى، قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات بين الدول الإقليمية، مما يساهم في تفاقم النزاع وتوسيع نطاقه[2].

صراع النفوذ بين القوى الإقليمية:

تلعب السعودية والإمارات دورًا في دعم إثيوبيا أو مصر في إطار الصراع الإقليمي في البحر الأحمر، وقد يساهم هذا الدعم في تعميق الاصطفاف الإقليمي، مما يعقّد فرص التوصل إلى حلول سلمية. في ذات الوقت، قد يشجع على **بناء** تحالفات استراتيجية جديدة في المنطقة، خصوصًا فيما يتعلق بمشاريع الطاقة والموارد الطبيعية[3].

رابعًا :الانعكاسات الاقتصادية الإقليمية

الأثر على التجارة الإقليمية:

من المتوقع ان تؤثر أزمة سد النهضة سلبًا على حركة التجارة في منطقة حوض النيل، خصوصًا مع تنامي المخاوف بشان تقليص الموارد المائية. فالدول التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي، مثل مصر والسودان، قد تجد نفسها أمام تحديات في انتاج المحاصيل الرئيسة مثل الأرز والقطن والقمح، ما يقلل من صادراتها ويضر بالنمو الاقتصادي الإقليمي.

تأثيرات سلبية على السياحة:

بالنظر إلى التجارة والسياحة بين دول المنطقة، فان استمرار النزاع يمكن ان يؤثر على تدفق الزوار بين دول حوض النيل بسبب التوترات السياسية.

[1] إبراهيم النور، مرجع سابق، ص 24 – 25

[2] صالح بديوي، السد العالي و الخروج من الخدمة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016،ص 45 .

[3] إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،ط1، 2012، ص242

على سبيل المثال، قد تتأثر السياحة بين مصر وإثيوبيا بسبب التوترات الأمنية وغياب الاستقرار السياسي، مما ينعكس على الإيرادات الاقتصادية الناتجة عن هذه الانشطة[1].

المطلب الثالث: التداعيات على المستوى الدولي:

ان النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة لا يؤثر فقط على العلاقات الثنائية والإقليمية، بل يمتد تأثيره إلى المجتمع الدولي، حيث أصبح أحد القضايا الإستراتيجية التي تثير اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية. فبجانب التأثيرات السياسية والاقتصادية، ساهم النزاع في تشكيل تحالفات وصراعات دبلوماسية على الساحة العالمية، مما يعكس عمق هذا النزاع وارتباطه بالمصالح العالمية في مجالات الأمن المائي، الطاقة، والتعاون الدولي .في هذا المطلب، نعرض التداعيات العالمية لهذا النزاع في الأبعاد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية[2].

أولاً :التأثير على السياسة الدولية

– تدويل الأزمة واهتمام القوى الكبرى: ان النزاع بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة قد دفع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، ودول الاتحاد الأوروبي إلى التدخل في الأزمة، إما بشكل مباشر أو عبر وساطات ومبادرات لحل النزاع.

الولايات المتحدة التي كانت قد لعبت دورًا رئيسيًا في الوساطة بين البلدين في 2019، دعمّت بشكل كبير الموقف المصري، حيث دعت إلى اتفاق قانوني ملزم حول استخدام مياه النيل.

الصين من جانبها، دعمت إثيوبيا في إطار مشروع السد، وتعتبر سلسلة مشروعات البنية التحتية مثل سد النهضة جزءًا من مبادرة الحزام والطريق التي تسعى لتعزيز نفوذها في إفريقيا.

روسيا بينما لم تكن طرفًا مباشرًا في النزاع، كانت لها علاقات استراتيجية مع مصر وإثيوبيا على حد سواء، وسعت إلى تحقيق توازن في دعم مصالحها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

– دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

ساهمت الأمم المتحدة في محاولة توفير إطار دبلوماسي لحل النزاع، وخصوصًا من خلال المنتدى العالمي للمياه والمنتدى الإفريقي، حيث أطلقت دعوات للسلام وتوفير تسوية شاملة للنزاع. ومع ذلك، لم يكن للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية قدرة كبيرة على التأثير المباشر على

[1] الشفيع محمد المكي، الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات إفريقية، بحوث نصف سنوية، ع24 ،ديسمبر 2000 ،ص 159

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، أزمة مياه النيل، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، ع3 ،يناير 2013 ،ص 311 – 312.

الأطراف المعنية، ما يشير إلى تحديات في معالجة قضايا المياه العابرة للحدود من خلال الانظمة الدولية الحالية.

– الصراع على النفوذ في إفريقيا:

كان النزاع مصدرًا لتجاذب القوى الكبرى على نفوذها في إفريقيا، فإثيوبيا تستفيد من دعم دول كالصين، بينما تسعى مصر للحصول على الدعم الغربي في مواجهة تهديدات السد. هذا التوازن المتغير يساهم في تصعيد الأزمة، ويظهر كيف ان النزاع بين البلدين قد أصبح أداة للتنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية.

ثانيًا :التأثير على الأمن المائي العالمي

– أزمة المياه العابرة للحدود:

يعتبر النزاع بين مصر وإثيوبيا أحد الأمثلة الواضحة على أزمة المياه العابرة للحدود التي تشهدها العديد من المناطق حول العالم. فمع تزايد أعداد الدول التي تتنافس على موارد المياه المشتركة، أصبح من الضروري ان تعمل الدول والمنظمات الدولية على تطوير آليات قانونية وإدارية فعّالة لحل النزاعات المائية قبل ان تتحول إلى تهديدات أمنية. لذا، أصبح النزاع على سد النهضة يمثل نموذجًا حيًا للتحديات التي يواجهها الأمن المائي العالمي، وهو ما قد يدفع المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم استراتيجياته في التعامل مع قضايا المياه[1].

– أثر النزاع على التعاون الدولي في الطاقة:

السد يمثل فرصة كبيرة لإثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية وتصديرها إلى الدول المجاورة. لكن النزاع حوله يعكس التحديات في تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة، خاصة عندما يتقاطع هذا التعاون مع قضايا أخرى تتعلق بالحقوق السيادية للدول في استخدام الموارد الطبيعية. في هذا السياق، يمكن ان يعوق النزاع مشاريع الطاقة المستقبلية في المنطقة، ويؤثر على استثمارات الشركات الكبرى في مشاريع الطاقة المتجددة[2].

ثالثًا :التأثير على الاستثمارات الاقتصادية الدولية

– تأثير على مشاريع البنية التحتية الكبرى:

[1] إبراهيم يوسف حماد عودة، فكرة الهزيمة لدى العرب بعد حرب 1967 وانعكاساتها على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014 ،ص 139 – 140

[2] براهيم يوسف حماد عودة، المرجع نفسه،ص 139 – 140

أثار النزاع حول سد النهضة قلق المستثمرين الدوليين في مشروعات البنية التحتية الكبرى التي تعتمد على استقرار العلاقات بين الدول. فمثلاً، تردد بعض البنوك الدولية والشركات الاستثمارية في دعم مشروعات مثل السد في إثيوبيا بسبب المخاوف من تأثيرات النزاع السياسي على مستقبل المشاريع. هذا أدى إلى تباطؤ التمويل الخارجي في مناطق معينة من القارة الإفريقية، حيث أصبح الوضع الأمني غير مستقر.

– انعكاسات على التجارة الدولية:

في حالة تفاقم النزاع وتعرض المنطقة للأزمات المائية أو الأمنية، فقد تتأثر سلسلة الإمدادات العالميةة التي تمر عبر البحر الأحمر، وخاصة إذا حدث تصعيد أدى إلى تهديدات في الملاحة أو إغلاق الطرق التجارية. كما ان تأثر السودان ومصر بالإغلاق المحتمل للمشاريع الزراعية يمكن ان يؤثر على الأسواق العالمية للسلع الزراعية التي تعتمد عليها.

– تراجع الثقة في استثمارات إفريقيا:

النزاع بين مصر وإثيوبيا قد يساهم في تراجع الثقة في استثمارات إفريقيا على المستوى الدولي. فقد أظهرت الأزمة ان الأزمات السياسية والإقليمية قد تؤثر بشكل مباشر على القرارات الاستثمارية، ما قد يجعل بعض الشركات الكبرى تتردد في الاستفادة من الفرص الاقتصادية في هذه المنطقة[1].

[1] محمد فؤاد إبراهيم رشوان، نحو تعزيز التعاون حول الانهار الدولية في إفريقيا، فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ،ع1 ،برلين، مارس 2018 ،ص 132 – 134 ،ص 143 – 144

المبحث الثالث: المآلات المستقبلية لأزمة سد النهضة:

تمهيد:

تُعدّ أزمة سد النهضة الإثيوبي واحدة من أبرز القضايا الجيوسياسية التي تشغل الساحة الإفريقية والعربية في العقد الأخير، لما تحمله من أبعاد استراتيجية، ومخاطر بيئية، وتحديات تنموية تتجاوز حدود إثيوبيا لتطال مصر والسودان، باعتبارهما دولتي المصب. ومنذ إعلان إثيوبيا عن نيتها بناء السد عام 2011، تعاقبت جولات التفاوض والتوترات، وتباينت المواقف الإقليمية والدولية إزاء هذا المشروع، ما جعله يتحول من مشروع تنموي إلى أزمة معقدة تتشابك فيها المصالح القومية، والهواجس الأمنية، والتوازنات الإقليمية.

وإزاء تعثّر مسارات الحل السياسي والدبلوماسي، بات من الضروري التفكير في المآلات المستقبلية لهذه الأزمة، واستشراف السيناريوهات المحتملة التي قد تترتب على استمرار الجمود أو حدوث تصعيد. ومن هنا، يأتي هذا البحث ليتناول ملامح المستقبل القريب والبعيد لأزمة سد النهضة، بالاستناد إلى المعطيات الجغرافية والسياسية والقانونية، في محاولة لاستكشاف الخيارات الممكنة أمام الأطراف المعنية، وتحديد التحديات التي قد تواجه الأمن المائي الإقليمي في ظل استمرار الأزمة أو تفاقمها[1].

المطلب الأول: مآل التسوية عبر التعاون

رغم تعقيدات أزمة سد النهضة، يظل خيار التسوية التعاونية هو المسار الأمثل والأكثر استدامة لجميع الأطراف، بالنظر إلى الطبيعة المشتركة لنهر النيل كمورد عابر للحدود. [2] فالتعاون لا يحقق فقط الأمن المائي للدول الثلاث، بل يعزز من فرص التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في منطقة حوض النيل. وقد أثبت التاريخ ان اتفاقات الانهار الكبرى لم تُبنَ على منطق الغلبة، بل على التفاوض والتقاسم العادل والمنصف. وفي حال جنحت الأطراف إلى اعتماد نهج عقلاني يستند إلى القانون الدولي والاعتبارات البيئية والتنموية، فان الوصول إلى اتفاق شامل وملزم يراعي مصالح الجميع، يظل خيارًا ممكنًا وواعدًا[3].

[1] عبد الحميد م، سد النهضة ومستقبل الأمن المائي المصري، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. 2020ص. 45–67.

[2] رسلان، ه، سد النهضة وتوازنات القوى في حوض النيل، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2019، ص. 22–48.

[3] نور الدين، ن، أزمة سد النهضة: صراع المياه في القرن الإفريقي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب2021، ص 101–125.

فمن منظور مصر، فان الحفاظ على حصتها التاريخية من المياه هو مسألة وجودية، لكنها لا تمانع في إقامة مشروعات تنموية بشرط ألا تضر بها. ومن جانب إثيوبيا، فان سد النهضة يمثل مشروعًا سياديًا ذا طابع رمزي وتنموي، وهي تطمح من خلاله إلى توليد الطاقة الكهربائية وتحقيق نمو اقتصادي. أما السودان، فيقف في منطقة وسطى، حيث يرى في السد منافع محتملة شريطة توفر ضمانات فنية كافية. وإذا ما توفرت الإرادة السياسية، فان هذه المصالح يمكن ان تلتقي ضمن إطار تعاوني شامل. وبذلك، يمكن تحويل الأزمة من نقطة توتر إلى فرصة لتأسيس شراكة استراتيجية طويلة الأمد[1].

عناصر التسوية التعاونية المحتملة:

–اتفاق قانوني شامل وملزم

يتم التوصل إليه برعاية أطراف دولية أو إقليمية محايدة، ويتضمن قواعد واضحة لملء وتشغيل السد، وضمانات بعدم الإضرار بالمصالح المائية لدولتي المصب، مع آلية لفض النزاعات ومراجعة دورية للاتفاق[2].

– انشاء آلية دائمة للتنسيق الفني والإداري

مثل لجنة ثلاثية مشتركة تتولى تبادل البيانات المائية والتنسيق المستمر لإدارة مياه النيل، خاصة في فترات الجفاف، بما يحقق الشفافية ويخفف من سوء الفهم والشكوك المتبادلة.

– مبادرات للتكامل الاقتصادي والطاقي

مثل تصدير إثيوبيا للكهرباء إلى مصر والسودان بأسعار تفضيلية، أو الدخول في مشروعات تنمية زراعية وصناعية مشتركة على ضفاف النيل، ما يعزز الاعتماد المتبادل ويخلق مصالح استراتيجية مشتركة.

– الدعم الدولي والمؤسسي للتعاون

من خلال إشراك الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الإفريقي، في تقديم حوافز مالية وتقنية لدعم تنفيذ الاتفاق، وربما ربطه بخطط تنموية أوسع في إطار أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي.

– معالجة الآثار البيئية والاجتماعية للسد

من خلال دراسات علمية مشتركة تضمن حماية النظام البيئي لنهر النيل، وتعويض المتضررين في السودان، والحد من التبخر والتلوث، ضمن منظور تنمية مستدامة.

[1] المرجع السابق

[2] الطاهر، م.جيوبوليتيكا سد النهضة وتحديات الأمن المائي في مصر والسودان .الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية. 2020ص.77–103.

المطلب الثاني: مآل التحكيم الدولي

في ظل تعثّر المفاوضات المباشرة بين أطراف أزمة سد النهضة، تبرز فكرة اللجوء إلى التحكيم أو التقاضي الدولي كأحد المآلات الممكنة، خاصة إذا استمرت إثيوبيا في تنفيذ مراحل ملء وتشغيل السد دون التوصل إلى اتفاق ملزم. ويقوم هذا الخيار على إحالة النزاع إلى هيئة قانونية دولية، مثل محكمة العدل الدولية أو محكمة التحكيم الدائمة، أو حتى اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية لعام 1997. وينطلق هذا المسار من فرضية ان القانون الدولي يوفر إطارًا محايدًا لحسم النزاعات المتعلقة بالموارد العابرة للحدود، خصوصًا عندما تتعذر الحلول السياسية أو تفشل الوساطات الدبلوماسية[1].

إلا ان اللجوء إلى التحكيم الدولي يواجه تحديات عديدة، أولها ضرورة موافقة الأطراف جميعًا على الخضوع لهذا المسار، وهو ما لم تُبدِه إثيوبيا حتى الان. كما ان الإجراءات القضائية قد تكون طويلة ومعقدة، ولا تعطي حلولًا فورية، وهو ما لا يتناسب مع الطابع العاجل للأزمة بالنسبة لدول المصب. ومع ذلك، فان سلوك هذا الطريق قد يمنح الدول المتضررة ـ وعلى رأسها مصر ـ أداة ضغط قانونية وأخلاقية على الساحة الدولية، ويُظهر التزامها بالحلول السلمية والمؤسسية.

وإذا ما تحقق هذا المسار، فان نتائجه ستشكّل سابقة قانونية مهمة في مجال إدارة الانهار الدولية، وتؤسس لنمط جديد من التعاطي مع النزاعات المائية في إفريقيا وغيرها، خصوصًا في ظل تصاعد أزمة المناخ وشح الموارد المائية[2].

- عناصر مآل التحكيم الدولي المحتمل:

– طلب التحكيم أو التقاضي وفق اتفاق مشترك: يتطلب هذا المسار اتفاقًا مسبقًا بين الدول الثلاث، أو على الأقل بين طرفين، على إحالة النزاع إلى هيئة دولية مختصة، مع تحديد نطاق القضايا المطلوب النظر فيها.

– الاستناد إلى القانون الدولي للمياه:خصوصًا مبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول" و"عدم التسبب في ضرر جسيم"، وهما مبدان أساسيان في اتفاقية 1997، ويمكن استخدامهما كأساس قانوني قوي لصياغة المرافعات القانونية أمام المحكمة المختصة[1].

[1] حنفي أ، أزمة سد النهضة: البُعد القانوني والسياسي .مجلة الشؤون الإفريقية، ، 2020ص. 145–172.

[2] المرجع نفسه ص 173

– **التوثيق الفني والبيئي للضرر**: تحتاج الدول المتضررة إلى تقديم دراسات مائية وبيئية مفصلة توضح تأثير السد على حصصها المائية، والزراعة، والطاقة، والسكان، ما يُعزز موقفها القانوني أمام هيئة التحكيم أو القضاء.

– **النتائج المحتملة لقرار التحكيم**: يمكن ان ينتهي المسار إلى إلزام إثيوبيا بإعادة التفاوض وفق قواعد محددة، أو وقف إجراءات معينة في ملء السد، أو فرض آلية رقابة دولية، أو حتى تعويض الأطراف المتضررة، مع ضرورة التزام الجميع بتنفيذ الحكم[2].

– **تداعيات دولية وسياسية للحكم**: سيكون لقرار التحكيم أبعاد تتجاوز الجوانب القانونية، إذ قد يعيد تشكيل العلاقات الإقليمية في حوض النيل، ويؤثر على موقع إثيوبيا دوليًا، ويمنح الشرعية الأخلاقية للدول التي تسعى لتسوية سلمية[3].

المطلب الثالث: مآل الخيار العسكري

يعد الخيار العسكري أكثر السيناريوهات تطرفًا في أزمة سد النهضة، وهو وان بدا مستبعدًا في السياق الراهن، يبقى مطروحًا على طاولة التقديرات الإستراتيجية، خصوصًا إذا وصلت الأزمة إلى مرحلة تهدد الأمن القومي بشكل مباشر، ولم تُفضِ المسارات السياسية والقانونية إلى نتائج ملموسة. وتحديدًا بالنسبة لمصر، فان المساس بحصتها من مياه النيل يُعدّ مسألة وجودية لا تحتمل التفاوض طويل الأمد إذا اقترنت بضرر فعلي. وفي هذا السياق، فان التلويح بالخيار العسكري قد يُستخدم كأداة ضغط سياسية، غير ان تنفيذه الفعلي يحمل في طياته عواقب جسيمة على المستويين الإقليمي والدولي.

فالعمل العسكري ضد سد النهضة يمكن ان يتخذ أشكالًا متعددة، بدءًا من توجيه ضربة جوية محدودة تستهدف أجزاء من السد، مرورًا بعمليات إلكترونية أو تخريبية غير مباشرة، وانتهاءً بعمل عسكري شامل. ومع ذلك، فان هذا الخيار محفوف بمخاطر استراتيجية، منها احتمال نشوب حرب مفتوحة مع إثيوبيا، وزعزعة استقرار منطقة القرن الإفريقي، وخلق توترات مع القوى الكبرى التي ترفض

[1] المرجع السابق.

[2] هاشم س، "دبلوماسية المياه والنزاع حول سد النهضة": قراءة في تطورات التفاوض الثلاثي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2019،ص. 80–98.

[3] نصر ، ش، " سد النهضة والتهديدات الأمنية العابرة للحدود في إفريقيا."،مجلة دراسات الشرق الأوسط، 35(2)، 2021، ص. 122–144.

اللجوء إلى العنف في معالجة النزاعات المائية. كما قد يؤدي إلى عزل الدولة المنفّذة سياسيًا، ويثير إدانات دولية، ويخلق أزمة انسانية وبيئية في حال تضرر السد بشكل غير محسوب[1].

ورغم كل ذلك، فان استمرار إثيوبيا في الإجراءات الأحادية، وتجاهلها لمبدأ "عدم الإضرار"، قد يدفع بعض الأطراف إلى إعادة تقييم هذا الخيار بوصفه آخر الحلول، إذا ما استُنفدت السبل الدبلوماسية والقانونية ولم تُثمر عن نتيجة. وعليه، فان مآل الخيار العسكري، وان كان غير مرجّح، يبقى احتمالًا قائمًا في حسابات الأمن القومي، لا يُستبعد تمامًا في ظل استمرار الأزمة دون حل عادل ومتوازن[2].

– عناصر مآل الخيار العسكري المحتمل:

– الظروف الدافعة للتصعيد: تشمل الفشل الكامل للمفاوضات، بدء مرحلة تشغيل السد دون تنسيق، أو حدوث أضرار مباشرة على مصر أو السودان، مثل نقص حاد في المياه أو تأثير على السدود الوطنية.

– أشكال التدخل العسكري الممكنة[3]:

– ضربة جوية استباقية دقيقة تستهدف البنية غير المكتملة من السد.

– هجمات إلكترونية لتعطيل نظم التحكم والتشغيل.

– عمليات استخباراتية سرية لعرقلة العمل.

– دعم حركات معارضة داخلية أو إقليمية لإثيوبيا لخلق ضغط غير مباشر.

– ردود الفعل الإقليمية والدولية:

– تدخل الاتحاد الإفريقي أو مجلس الأمن لمحاولة احتواء التصعيد.

– ضغوط من القوى الكبرى (كالولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي) لوقف العمليات[4].

– احتمال اتساع دائرة النزاع لتشمل دولًا أخرى في الإقليم، خصوصًا إذا تدخلت جهات داعمة للطرف الإثيوبي.

– النتائج المحتملة:

– إلحاق أضرار كبيرة بمشروع السد وتأخيره أو تعطيله.

[1] المرجع السابق

[2] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سد النهضة: المتغيرات الجديدة في الملف وتقدير المواقف .القاهرة: الأهرام، 2021ص. 9–35.

[3] المرجع السابق

[4] موسى،ن ،"مستقبل الأمن المائي المصري في ظل النزاع مع إثيوبيا حول سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، العدد 221، 2021، ص. 88–110.

- وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة.
- تراجع فرص التفاوض مستقبلاً وخلق حالة عداء طويل الأمد.
- اهتزاز صورة الدولة المنقّذة أمام المجتمع الدولي.[1]

1. البدائل الممكنة قبل التصعيد العسكري

قبل اللجوء إلى الخيار العسكري الذي يحمل مخاطر جسيمة على الأمن الإقليمي والدولي، توجد بدائل استراتيجية متعددة يمكن للدول المتضررة – مصر والسودان – ان تسلكها للحفاظ على حقوقها المائية والتخفيف من حدة الأزمة. أولاً، استمرار الضغط السياسي والدبلوماسي من خلال التحرك النشط داخل المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، لإبراز خطورة الإجراءات الأحادية الإثيوبية، ودعوة الأطراف المعنية إلى الحوار الجاد والشفاف. كما يمكن توسيع دائرة التحالفات الدولية لتشمل القوى الكبرى الفاعلة، خاصة الدول التي لديها مصالح إستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي، بهدف تكثيف الضغط على إثيوبيا للعودة إلى طاولة المفاوضات.

ثانيًا، تدويل القضية عبر طرحها على المؤسسات الدولية، ولاسيما مجلس الأمن الدولي، تحت بند تهديد السلم والأمن الدوليين، ما يتيح فرض حلول قانونية ملزمة وتفعيل آليات الرقابة الدولية. هذا المسار يمكن ان يتيح كذلك إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه وفقًا لقواعد القانون الدولي[2].

ثالثًا، يمكن للدول المتضررة تبني استراتيجيات اقتصادية ذكية، تشمل فرض عقوبات محدودة أو تقليص التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا في مجالات أخرى، إلى جانب تعبئة الرأي العام العالمي، عبر الحملات الإعلامية المكثفة لتوضيح آثار السد على الأمن المائي الإقليمي[3].

رابعًا، تعزيز التعاون الفني والبحثي المشترك في مجال إدارة الموارد المائية بين دول حوض النيل، والذي قد يؤدي إلى بناء ثقة وتفاهمات متبادلة، تمهيدًا لاتفاق شامل يُحقق مصالح جميع الأطراف.

[1] أبو زيد، محمد نصر الدين: التأثيرات البيئية لسد النهضة على مصر والسودان .مجلة الموارد الطبيعية والبيئة، ، 2019،ص. 47–73.

[2] يوسف، ر،"سد النهضة: هل من حل سياسي أم مآل إلى التصعيد؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورقة تحليلية، 2020،ص. 1–12.

[3] عبد الرحمن أ، الجامعة العربية وأزمة سد النهضة: الموقف والدور والتحديات .مجلة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية، العدد 181، 2021،ص 20–45.

وأخيرًا، لا بد من التنويه إلى أهمية الحفاظ على قنوات اتصال دائمة، حتى في أوقات التصعيد، لتجنب سوء التفاهمات والانزلاق إلى مواجهة عسكرية، مع الاستفادة من الوساطات الدولية والمحلية لتقريب وجهات النظر[1].

تُظهر هذه البدائل أهمية الاستفادة من أدوات القوة الناعمة والآليات القانونية والدبلوماسية، مما يسهم في تجنيب المنطقة تداعيات خطيرة، ويفتح آفاقًا جديدة للحل المستدام للأزمة.

[1] راقي عباس، السيناريوهات المحتملة لتشغيل سد النهضة وأثرها على مصر والسودان .ندوة علمية منشورة، جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإفريقية العليا. 2020ص. 5–28.

الخـــــاتمة

الخاتمة:

مما لا شك فيه انّ لكل عمل غاية، ولعل غايتنا من هذا البحث هو إعطاء صورة عن قضية الأمن المائي وتداعيات الصراع بين كل مصر وإثيوبيا على حوض النيل ، هذه القضية التي تعتبر من بين أبرز القضايا الشائكة في افريقيا بل في العالم كله ، فمن خلال دراستنا هذه، حول هذا الموضوع تم التطرق إلى تناول مفهوم الأمن والنزاع ومستوياته وأبعاده .وكذلك تم التطرق إلى العلاقات الاثيوبية المصرية ومحددات العلاقة بينهما ، وفي الفصل الأخير تم تناول أهم المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي لنختتم الدراسة بتوضيح تداعيات الأزمة و مآلاتها المستقبيلية.

ففي ما يخص مفهوم الأمن والنزاع ما يلاحظ على تعريفهما تباين وتعدد لمفهوم الأمن والنزاع من الناحية الاصطلاحية حيث أعطى كل مفكر وجهة نظره حول هذان المصطلحان ، ويمكن ان نستخلص ان مفهوم كل من الأمن يركز في مضمونه على اعتباره تعريفا معقدا وغير واضح المعالم، فكل مفكّر من المفكرين قد أعطى وقدم تعريفه لمفهومه للأمن كمصطلح في مجال السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية بالنظر لبيئته وأفكاره وثقافته بالإضافة إلى الزاوية النظرية التي من خلالها يرى تفسيرا منطقيا لمفهوم الأمن ، كلّ هذا له دلاله على انه لا يمكننا حصر بل وضع و إيجاد مفهوم شامل للأمن ، فقد يكون ما أراه انا تهديدا لأمني قد تكون رؤية غيري عكس ذلك، كما تم الإشارة إلى مستويات الأمن على الفرد والمجتمع ،وعلى مستوى الدولة أو ما يسمى بالأمن القومي.

وفيم يخص أهمية المياه في العلاقات الدولية فلا شك انها من أبرز الموارد الطبيعية التي تلعب دوراً محورياً في رسم ملامح العلاقات بين الدول خاصة تلك التي تتقاسم الأحواض المائية والانهار الدولية. وقد أضحت المياه، في ظل تزايد الندرة والطلب، عنصراً استراتيجياً يؤثر في السياسات الإقليمية والعالمية.فالمياه عموما لها من الأهمية البالغة في هذه الحياة ، فهي المورد الأساسي الضروري لكل ما هو على وجه الأرض من انسان ، حيوان ، نبات...فأيّ دولة الا والمياه بالنسبة لها تعتبر بمثابة وسيلة ضغط ومؤشر للرهانات السياسية المستقبلة التي من الممكن ان تغير من نمط مختلف العلاقات مع أيّ دولة قد تهدد مصالحها.

وقد عالجنا في دراستنا البحثية هذه على مفهوم الأمن المائي في القانون الدولي، وبصفة عامة،اذ اعتبرناه من العوامل الأساسية والتي ترتكز عليه حياة الانسان، فالماء سر الحياة ، وهو يحتل مكانة هامة كمورد طبيعي بالنسبة للدول وأمنها القومي، وسياسات التنمية ومشاريعها لا يمكن ان تنجح دون هذه المادة الحيوية ، فالمياه سبب في قيام الحضارات واندثارها وكانت ولا تزال سببا في العديد من

النزاعات بين الدول، وانطلاقا من هذه الأهمية ركزّ القانون الدولي على وضع قوانين ومبادئ تحكم وتسّير هذا المورد الطبيعي الهام خاصة المشتركة منها بين دول كثيرة. هذا من خلال القانون الدولي أما بصفة عامة فالأمن المائي يتركز حول وجود موارد مائية ومياه صالحة للشرب وللاستعمال البشري بكميات كافية تساعد على القيام بعمليات التنمية الصناعية والزراعية بشكل مستمر ولذلك وجب المحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني.

فيم يخص العلاقات الأثيوبية المصرية فاستنتجنا ان هذه العلاقات بين دول حوض النيل عموما وبين إثيوبيا ومصر ترجعبالخصوص إلى مبدأ التعاون وعدم إعطاء تلك الأهمية الزائدة للصراعات والخلافات التي لا تغني ولا تسمن من جوع، وبالتالي تجاوز النزاعات والصراعات وكذلك ما يسمى بالمصلحة الأحادية ، وتعويض ذلك بالتعاون والمصلحة الثنائية ومن ثم الجماعية ، إضافة إلى تحديد وحصر تلك الخلافات في مختلف المجالات سواء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.**ومن خلال مبدأ** التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا تم التطرق إلى التعاون والنزاع المائي بين مصر وإثيوبيا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر،و فيعهد السادات، وفي عهد الرئيس حسني مبارك.وبعد 25 يناير 2011. واهم الاتفاقيات المبرمة بين مصر وإثيوبيا .

كما تم الإشارة إلى تلك الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور السياسي والاقتصادي وكذا الأمني والعسكري.وأشرنا عموما إلى ان المناطق العربية والافريقية من ناحية الموقع الجغرافي تعتبران ذات طابع استراتيجي هام، فكوكبنا الأرضي المائي ، تحوز نسبة المياه فيه حوالي 71بالمئة ، ومن هذه النسبة ما له علاقة بحوض النيل والذي يعتبر من بين الموارد الطبيعية الأكثر بروزا ان لم نقل أولها في القارة الافريقية والعالم ككل ، فحوض النيل ثروة كبيرة تؤثر على الوجود وعلى حياة الشعوب خاصة تلك التي تعيش من خيراته.

فيم يخص جذور الأزمة بين مصر وإثيوبيا ، فانها تتعلق أساسا ببناء سد النهضة الأثيوبي ،وكذلك إلى الرغبة الشديدة لإثيوبيا ببناء هذا السد نظرا إلى الحاجة الماسة منه ، والتي تكمن في توليد و انتاج ما يسمى بالكهرباء ، من أجل تخفيف ذلك النقص الحاصل في مجال الطاقة في هذا البلد الإفريقي ومدى تصديره إلى الدول المجاورة لها ، فقد تم بناء هذا السد في الفترة الممتدة ما بين 2023/2011،وأشرنا إلى موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي:

(كينيا وتنزانيا وأوغندا)،(زائير، رواندا، بورندي)، وموقف إثيوبيا... وموقف دول المصب(مصر، السودان، جنوب السودان).

أما بخصوص المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي، فأشرنا إلى انه من بين التحديات الأصعب في العالم والتي تواجه الدول في مسار العلاقات الدولية هو تلك الأزمة المتعلقة بسد النهضة الأثيوبي ومدى تباين وجهات النظر الدولة والإقليمية منها، فبعد الشروع في بناء السد، فقد أخذت المؤسسات السياسية الدولية بتقديم نصائح تستدعي الالتزام بإعلان المبادئ الموقعة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، بينما نجد موقف دول الإقليم فقد شهد نوعا من الإخفاق فيم يخص التوصل إلى حلول مرضية.، وتنوعت مواقف المنظمات من دولية إلى إقليمية.

فيم يخص تداعيات النزاع المائي المصري الإثيوبي فقد شكلّ تصعيدا وتوترات بين دول حوض النيل،ت وهدّد الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، كما انعكس بشكل سلبي على دول الجوار، كما كانت تداعياته على المستوى الدولي.

من ناحية المآلات المستقبلية لأزمة سد النهضة تم التركيز على مآل التسوية عبر التعاون وعناصر مآل التحكيم الدولي المحتمل.

من خلال هذه الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج والاستنتاجات التالية :

-ان مفهوم الأمن يركز في مضمونه على اعتباره تعريف معقد وغير واضح المعالم، فكل مفكّر من المفكرين قد أعطى وقدم تعريفه لمفهومه للأمن كمصطلح في مجال السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية بالنظر لبيئته وأفكاره وثقافته.

- فيما يخص العلاقات الأثيوبية المصرية استنتجنا ان هذه العلاقات بين دول حوض النيل عموما وبين إثيوبيا ومصر ترجع بالأساس إلى مبدأ التعاون وعدم إعطاء تلك الأهمية الزائدة للصراعات والخلافات التي لا تغني ولا تسمن من جوع، وبالتالي تجاوز النزاعات والصراعات وكذلك ما يسمى بالمصلحة الأحادية.

- ان الأهمية لمنطقة حوض النيل من المنظور السياسي والاقتصادي وكذا الأمني والعسكري ذات أبعاد إستراتيجية عموما، يضاف إلى ذلك أهمية المنطقة الإفريقية من ناحية الموقع الجغرافي التي تعتبر ذات طابع استراتيجي هام.

ان جذور الأزمة بين مصر وإثيوبيا تتعلق أساسا في بناء سد النهضة الأثيوبي ،وكذلك إلى الرغبة الشديدة لإثيوبيا ببناء هذا السد نظرا إلى الحاجة الماسة منه، والتي تكمن في توليد و انتاج ما يسمى بالكهرباء ، من أجل تخفيف ذلك النقص الحاصل في مجال الطاقة في هذا البلد الإفريقي ومدى

تصديره إلى الدول المجاورة لها ، فقد تم بناء هذا السد في الفترة الممتدة ما بين 2023/2011،وأشرنا إلى موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي.

- لقد تعددت المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي، وهو من بين التحديات الأصعب في أفريقيا والعالم، مدى تباين وجهات النظر الدولة والإقليمية منها، فبعد الشروع في بناء السد، أخذت المؤسسات السياسية الدولية بتقديم نصائح تستدعي الالتزام بإعلان المبادئ الموقعة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، بينما نجد موقف دول الإقليم شهد إخفاق فيم يخص التوصل إلى حلول مرضية.

فيم يخص تداعيات النزاع المائي المصري الإثيوبي فقد شكلّ تصعيدا وتوترات بين دول حوض النيل، حيث هدّد الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، كما انعكس بشكل سلبي على دول الجوار، كما كانت تداعياته على المستوى الدولي.

من ناحية المآلات المستقبلية لأزمة سد النهضة تم التركيز على مآل التسوية عبر التعاون وعناصر مآل التحكيم الدولي المحتمل.

- ان مستقبل الأمن المائي على حسب دراستنا المتواضعة يبدو أكثر غموضا، وسينعكس على دول المصب خاصة مصر ، تلك الدولة التي تستحوذ على أكبر كثافة سكانية في المنطقة، وقد يؤدي ذلك إلى عواقب وأزمات بيئية كالجفاف مثلا، وان التعاون بين مصر وإثيوبيا اتسم بالسوء من الجانبين وهذا ما يتضح جليا في تجدد الصراع في الآونة الأخيرة.

الملخص:

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – الأمن – الأمن المائي — دول حوض النيل – سد النهضة الإثيوبي – الأهمية الإستراتيجية.

تركز هذه الدراسة على تأثير الأمن المائي في توجيه السياسة الخارجية لدول حوض النيل، مع تسليط الضوء على الأزمة بين مصر وإثيوبيا بسبب سد النهضة. وتستعرض الدراسة كيف أصبح الأمن المائي عاملًا إستراتيجيًا مؤثرًا في العلاقات الإقليمية والدولية، وأداة ضغط سياسي واقتصادي وأمني. كما تتناول أهمية مياه النيل من مختلف الزوايا، وتناقش أبرز الاتفاقيات المتعلقة بتقاسم هذه الموارد، خاصة بين مصر وإثيوبيا، مبينة كيف يشكل سد النهضة محورًا لتوتر العلاقات بين دول المنبع والمصب.

Abstract :

Keywords: Foreign policy – Security – Water security – Nile Basin countries – Grand Ethiopian Renaissance Dam – Strategic importance.

This study focuses on the impact of water security on the foreign policies of Nile Basin countries, particularly the ongoing crisis between Egypt and Ethiopia over the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD). It highlights how water security has become a strategic factor influencing regional and international relations, serving as a tool of political, economic, and security pressure. The study also addresses the importance of Nile waters from various perspectives and reviews key agreements—especially between Egypt and Ethiopia—showing how the GERD has become a central point of tension between upstream and downstream states.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر:

1- القران الكريم.

2- الحديث الشريف.

الكتب:

1-ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف،القاهرة،الجزء 1

2-إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،، ط1،2012

3-أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة: نهر النيل والحضارة في إفريقيا، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1 ،2011

4-جهاد عودة، "مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2 ،2016

5-جهاد عودة،" السياسة الدولية و العلاقات الدولية": مدارس ونظريات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط2 ،2015

6-جويدة حمزاوي، من الأمن القومي إلى الأمن الانساني، مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2 ، العدد 6، مارس2020، .

7-حسن عبد الله شحاتة، القانون الدولي للانهار الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.

8-حسن عبد الله شحاتة، القانون الدولي للانهار الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.

9-ستفين سي ماكفري،" اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية لاغراض غير الملاحة"، كلية ماكروج للحقوق، 2010

10- سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،.

11- الصادق المهدي، "مياه النيل الوعد والوعيد، القاهرة": مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 2000،
12- علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي (مقاربات نظرية)، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2017
13- كريستوفر براشي و آخرون، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الانهار و البحيرات و طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، لبنان، مارس2012.
14- كي البحيري، مصر و مشكلة مياه النيل(ازمة سد النضة)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2016.
15- محمد السيد سليم، " تحليل السياسة الخارجية"، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة تانهضة المصرية،ط2، 1998
16- محمد سامي عبد الحميد، الجغرافيا السياسية للمياه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.
17- محمد محي الدين رزق، إفريقيا وحوض النيل، مصر: مكتبة عطايا، ط2 ،1934
18- هاني رسلان، "رؤية نقدية لادارة ازمة سد النهضة"، السياسة الدولية، المجلد50.

الأطروحات:

1- إبراهيم يوسف حماد عودة، فكرة الهزيمة لدى العرب بعد حرب 1967 وانعكاساتها على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014
2- ليلى عجال،"الدور الاسرائيليي منطقة حوض النيل و انعكساته على واقع و مستقبل الأمن المائي في دول القرن الافريقي"،رسالة دكتوراه،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة1،باتنة:2018
3- مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة و أثرها على النزاعات الدولية،اطروحة دكتوراه،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019

المذكرات:

1- عامر منصوري، "تأثير مشروع سد النهضة على العلاقات الاثيوبية المصرية"،مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018

2- فاطمة رحيم،تأثير أزمة سد النهضة على الأمن الاقليمي لدول حوض النيل، مذكرة ماستر ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2021.

المقالات:

1- إبراهيم أحمد نصر الدين، أزمة مياه النيل، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، ع3 ،يناير 2013.

2- إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، آفاق المستقبل، ع 27 ،يوليو، أغسطس وسبتمبر، 2015

3- أبو زيد، محمد نصر الدين: *التأثيرات البيئية لسد النهضة على مصر والسودان* .مجلة الموارد الطبيعية والبيئة2019،

4- أحمد فوزي، "الصراع على مياه النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، 2017،

5- أحمد محمد ابراهيم بليسي،" الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل"، مجلة الدراسات الأفروآسياوية، العدد11

6- حنفي أ، *أزمة سد النهضة: البعد القانوني والسياسي* .مجلة الشؤون الإفريقية، ، 2020.

7- راقي عباس، *السيناريوهات المحتملة لتشغيل سد النهضة وأثرها على مصر والسودان* .ندوة علمية منشورة، جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإفريقية العليا..

8- سامر مخيمر، خالد حجازي،'أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق و البدائل الممكنة"،عالم المعرفة،الكويت،العدد209،ماي 1996

9- سعد عبدالله سيد احمد كرم،" التعاون المائي بين مصر والسودان وجنوب السودان: قناة جونقلي"،مصر

10- سليم عبدالله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته طبيعته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية.

11- الشفيع محمد المكي، الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات إفريقية، بحوث نصف سنوية، ع24 ،ديسمبر 2000

12- صالح بديوي، السد العالي و الخروج من الخدمة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016

13- الطاهر، م.*جيوبوليتيكا سد النهضة وتحديات الأمن المائي في مصر والسودان* .الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية. 2020

14- عبد الرحمن، أ *الجامعة العربية وأزمة سد النهضة: الموقف والدور والتحديات* .مجلة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية، العدد 181.

15- عصام عبد الرؤوف، النزاعات الدولية حول الانهار المشتركة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020.

16- محمد أبو العينين،"التقرير الاستراتيجي عام 2007-2008"،القاهرة،معهد البحوث و الدراسات الافريقية

17- محمد فؤاد إبراهيم رشوان، نحو تعزيز التعاون حول الانهار الدولية في إفريقيا، فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ع1 ،برلين، مارس 2018

18- موسى،ن ،"*مستقبل الأمن المائي المصري في ظل النزاع مع إثيوبيا حول سد النهضة*، مجلة السياسة الدولية، العدد 221، 2021

19- هاشم س، "دبلوماسية المياه والنزاع حول سد النهضة": قراءة في تطورات التفاوض الثلاثي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2019،

20- يوسف فضل حسن، سد مروي... التاريخ والانجاز، السودان: المركز القومي للانتاج الإعلامي، 2005.

21- يوسف، ر،"*سد النهضة: هل من حل سياسي أم مآل إلى التصعيد؟*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ورقة تحليلية، 2020،

مواقع الانترنت:

1- إبراهيم عبد المطلب غانم، نبيل توفيق حبشي، رؤية مستقبلية لأوجه التعاون والاستثمار الزراعي بين مصر ودول حوض 12:27.الساعة على 10/04/2018 يوم، 195.43.12.200- mysite6-pdf :الانترنت موقع من، النيل

2- أحمد المفتي،"مفاوضات سد النهضة..من الألف إلى الياء"،24-07-2020، https://eipss-eg.org/، الاطلاع:02-05-2025،الساعة 17:27

3- أخبار العالم العربي، أمريكا تصدر بيانا حول سد المهضة و توجه طلبا لمصر و السودان وإثيوبيا، https://arabic.rt.com/middle_east/

4- أماني الطويل، ا"العلاقات المصرية الاثيوبية بين المحددات و التعقيدات"، مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 09-12-2018، تاريخ الاطلاع: 01-05-2025، الساعة

5- حبيب بوعلي،"سد النهضة: سيناريوهات ما بعد الملء الأول"، 28-07-2020، https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2020/ ،الاطلاع:03-05-2025،الساعة 17:35

6- **حسين ماسم، "أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل"،دوت مصر،23-03-2015، تاريخ الطلاع 06-04-2025، الساعة17:03**

7- سكاي نيوز عربية، أوغندا تتدخل في أزمة سد النهضة ... ها تقدم جديد، الاطلاع:26-04-2025، الساعة 00:14

8- عبدالرحمان شلقم، جريدة الشرق الأوسط- جريدة العرب الدولية-، سد النهضة ثقل على كاهل الاتحاد الافريقي، https://aawsat.com/

9- عرفة البنداري، 11 سدا تقيمها إثيوبيا على مجرى النيل، من موقع الانترنت : com.dotmsr.www،يوم 14:52.الساعة على 28/03/2018

10- العين الاخبارية، أديساباباً، "كينيا تدعو لاتحاد الافريقي لدعم التوصل لاتفاق حول سد النهضة"،الاطلاع:06-05-2025، الساعة 23:12.

11- فارس قارة، سناء محمد جابر، الأمن البيئي، الموسوعة السياسية -http://political encylopedia.org تاريخ التصفح : 05-05-2025، الساعة 23:31

12- مجلة البيان، أزمة النيل بين الانفجار والانفراج، من موقع الانترنت-text : uk.co.albayan.www،يوم 2018/04/04 على 20:44.ا

13- محمود مدحت مختار عبدالحميد، الأبعاد الأمنية الحديثة و الأمن القومي الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ التصفح 16-04-2025 ، الساعة 14:03.

14- محمود مدحت مصطفى،" الاتفاقيات الدولية وحوض نهر النيل (2) قواعد هلسنكي"، https://daaarb.comتاريخ الاطلاع 10-05-2025، الساعة 22:59

15- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.سد النهضة: المتغيرات الجديدة في الملف وتقدير المواقف .القاهرة: الأهرام،2021.

16- مريم مخلوف، النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، تاريخ التصفح: 05-05-2025، الساعة 23:44

17- نادية حلمي، الدور الصيني لحل الأزمة الراهنة بشان سد النهضة، https://xeber24.org/#google_vignette

18- نصر ، ش، " سد النهضة والتهديدات الأمنية العابرة للحدود في إفريقيا."،مجلة دراسات الشرق الأوسط،، 2021،

19- **هبة محسن،" اتفاقيات ومعاهدات حوض النيل"،مصراوي،01-10-2013، الاطلاع:03-04-2025، الساعة 17:23**

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
اهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	01
الفصل الأول : مدخل مفاهيمي و نظري للدراسة	10
المبحث الأول : ماهية الأمن و محددات السياسة الخارجية	11
المطلب الأول: تعريف الأمن، مستوياته وأبعاده	11
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وأهم مقارباته النظرية.	19
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية	22
المبحث الثاني: المياه في العلاقات الدولية	25
المطلب الأول: المياه كمورد استارتيجي في العلاقات الدولية	25
المطلب الثاني: النزاعات المائية و أثرها على العلاقات بين الدول	26
المطلب الثالث: آليات التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية	27
المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي	29
المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي في القانون الدولي	29
المطلب الثاني: القواعد القانونية لاستخدام مياه الانهار الدولية	36
المطلب الثالث: نظريات الانتفاع بمياه الانهار الدولية	39
الفصل الثاني: أزمة سد النهضة وانعكاساتها على العلاقات الإثيوبية المصرية	44
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل	44
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور السياسي	44
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الاقتصادي	45
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل من المنظور الأمني-العسكري	48
المبحث الثاني: العلاقات الإثيوبية المصرية	49
المطلب الأول: محددات العلاقات الإثيوبية – المصرية	50
المطلب الثاني: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا	53
المطلب الثالث: اتفاقيات المياه بين مصر و إثيوبيا	58

المبحث الثالث: جذور أزمة سد النهضة الإثيوبي	62
المطلب الأول : جذور أزمة سد النهضة وحيثياتها	62
المطلب الثاني : موقف دول المنبع من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي	70
المطلب الثالث: موقف دول المصب من مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي	74
الفصل الثالث: المواقف الدولية، التداعيات و المآلات المستقبلية	82
المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي	82
المطلب الأول: مواقف الدول الإقليمية المجاورة من أزمة سد النهضة الإثيوبي	82
المطلب الثاني: مواقف القوى الكبرى من أزمة سد النهضة الإثيوبي	85
المطلب الثالث: مواقف المنظمات الدولية والاقليمية من أزمة سد النهضة الإثيوبي	90
المبحث الثاني : تداعيات النزاع المائي المصري – الإثيوبي	94
المطلب الأول : التداعيات على المستوى المحلي	95
المطلب الثاني : التداعيات على المستوى الإقليمي	97
المطلب الثالث: التداعيات على المستوى الدولي	100
المبحث الثاني: مآلات مستقبلية للأزمة سد النهضة	103
المطلب الأول: مآل التسوية عبر التعاون	103
المطلب الثاني: مآل التحكيم الدولي	105
المطلب الثالث: المآل العسكري	106
الخاتمة	111
الملخص	115
قائمة المصادر و المراجع	
الفهرس	